

فرح

كانون الثاني 2024

العدد 82

رابطة أصدقاء كمال جنبلاط

#### الفهرس

كمال جنبلاط في آخر مقال كتبه قبيل اغتياله في 16 آذار 1977 وكأنه يوجهه اليوم الى القادة العرب "التحدى الكبير"

- ملح الارض: في الشرق الاوسط اليوم: مشروعان متناقضان وساحات متصارعة، فأي مصير للدور العربي وللقضية الفلسطينية؟ \_ عباس خلف
- مع الاحداث: نظام ادارة العالم الذي تحكّم به المنتصرون في الحروب اثبت فشله. فمن سيقرر اي نظام هو الافضل لضمان العدالة والمساواة في المعاملة بمعيار واحد للجميع؟ سعيد الغز
  - مقال سياسى: عندما اظلم النهار الوزير والنقيب السابق الاستاذ رشيد درباس
    - مقال اقتصادي: حقل غزة مارين: ما مصيره بعد الحرب؟ د. وليد خدوري
      - ـ دراسات
- تهجير الفلسطينيين في الاستراتيجية الصهيونية بشير عبد الفتاح جريدة الشروق 1 كانون الثانى 2024
- الاتحاد الأوروبي في زمن العواصف... بين حلم «المؤسسين» وواقع «السيادة « أنطوان الحاج جريدة الشرق الاوسط -24 كانون الثاني 2024
  - حرب غزة من منظور تحولات النظام الدولي السيد صدقي عابدين مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية في 2024/1/3
  - الصراع الإسرائيلي الفلسطيني لن ينتهي قريباً لخمسة أسباب ستيفن موالت موالت Poreign ستيفن موالت 2024/1/15 و الوطن 2024/1/15

# نافذة على فكر كمال جنبلاط

### آراء ومواقف:

- في ذكرى كارثة 1948، كمال جنبلاط يحدد الاسباب
  - في ضوء العتمة

من اقواله:

اثر العمل الفدائي في النفسية الفلسطينية والعربية

المنطق السحرى ومواجهة العدوان

مشاريع ومطالب اصلاحية: انشاء لجنة ادارة شؤون الفلسطينيين في وزارة داخلية لبنان

- علوم وتكنولوجيا: ماذا لو ساد الذكاء الاصطناعي؟ جريدة الشرق الاوسط 2024/1/29
  - صحة وغذاء: الطعام المُصنَع وخطر الإصابة بالمرض المزمن جريدة الجمهورية 2024/1/23
    - اخبار الرابطة
    - من الصحافة اخترنا لكم:
- سنبقى في جائحة القلق لفترة لأنّ الانقسامات تحول دون الحسم القاطع الآن راغدة درغام النهار العربي 2024/1/17
- نظام عالمي حقيقي يحتاج إلى نوعية مختلفة من القيادات إياد أبو شقرا الشرق الاوسط 2024/1/21
- رؤية متكاملة: نحو اقتران المقاومة الميدانية المسلّحة بالمقاومة المدنية الاقتصادية د. عصام نعمان
  - التقييم الموضوعي لحكم محكمة العدل الدولية جريدة الشروق المصرية عماد الدين حسين 2024/1/27
- لماذا لا ترغب إيران في الحرب؟ رويل مارك غيريشت وراي تقية «نيويورك تايمز « نقلا عن جريدة الشرق الاوسط 2024/1/27
- America Must Face Up to Israel's Extremism The New York Times Jan. 5, 2024
- The Greater Goal in Gaza <u>Marwan Muasher</u> Foreign Affairs January 15, 2024
- 5 Reasons the Israel-Palestine Conflict Won't End Any Time Soon Foreign Policy JANUARY 8, 2024
- How the Gaza war is shaping Saudi views on Israel Amwaj Media December 28, 2023

ملاحظة: المقالات والدراسات التي تنشر في "فرح" تعبّر عن آراء كاتبيها

# . كمال جنبلاط في آخر مقال كتبه قبيل اغتياله في 16 آذار 1977 وكأنه يوجهه اليوم الى القادة العرب

### التحدّي الكبير

فرصة هائلة تمرّ أمام العرب، فرصة استقطاب أفريقيا بأسرها الى سياستهم ونهجهم، وكل ما تطالب به دول أفريقيا هو ملياران من الدولارات هما كسرة عظم في يد العرب. وغدا، وفي كل حين، تنفتح أبواب التعاون مع أميركا اللاتينية وفيها العدد الغفير من البلدان والدول، فيطالب أهلها بمليارين أو ثلاثة، والمجموع لا يتجاوز ال 5 مليارات من الدولارات، وهو قليل قليل بالنسبة للثروة العربية الكبرى.

أما دول المواجهة، فهي بحاجة سنوية ولمدّة خمس سنوات الى 7 مليارات دولار سنويا – وليس هذا بكثير لمواجهة الخطر الإسرائيلي المتفاقم وللنفاذ من الذلّ التاريخي والتخلص من ظل الهزيمة.

بين أيدي العرب – وقد أضحوا أمّة تنوف عن المائة وخمسين مليونا من البشر – ثروة هائلة وقدرة طاقة يستطيعون بهما أن يتحكّموا بمصير العالم ويقتلعوا جذور الصهيونية من كل مكان، ويحوّلوا تيّار التاريخ ويعيدوا المجد القديم.

ان التحدي الكبير وجد لكي نرد عليه، لا لكي نتهرب من مواجهته. أيامنا القديمة زرعناها بالأشواك، فهل لنا بيومنا الجديد أن نقطف على دروب الحياة الورد والياسمين؟ وهل يتاح لنا أن نتفتح لنفهم حقيقة رسالتنا، ونحن قوم ذوو حضارة عريقة، ولا حضارة في لبنان سوى هذه الحضارة التي عمّت في السابق وأصبحت لعدة قرون ثقافة العالم المتمدّن في هذا النطاق من الدنيا؟ فهل لنا ان نرش على رميم هذا التراث بعض مياه الجدّ والإخلاص والتفهم العميق، فنحيى هذا التراث بجهدنا وبأرواحنا؟

غدا، مهما كان الضيق الذي يحاصرنا من كل جانب، سيقفز هذا الجيل الطالع من كوّة الأمل، ليستعلي على قدر الخنوع، وليعيد لحمته وسداه عربية صافية. وستنحلّ عقدة الخوف من قلبه وسنمشي والآمال تواكبنا الى سدرة منتهى الآمال.

للتاريخ كبوات، فوا معتصماه!متى ستخرج لكي تجتاز بنا هذه الكبوة؟ نحن قمنا بواجبنا، كحزب تقدّمي إشتراكي، وطبعنا هذه المرحلة من التاريخ النازع الى التغيير بطابعنا. فأين لنا ب "نفير" البستاني وباليازجي وبالمناضلين الذين شقّوا طريق العروبة المتجدّدة والنهضة الأدبية والسياسية أمام هذه الأمة، ودماؤهم المارونية تصرخ: نحن من قلب هذه الأمة العربية؟!

وهذا المال الهادر بالنفط والعابق بالقدرة على تحويل المصير، كم كنا نرغب أن يوضع منه كل درهم في مكانه الصحيح. ان مال العرب للعرب، ومال العرب للدنيا بأسرها، وهو قبل كل شيء مال التحرير. ألا يشعر قادة العرب بهذا الذل الذي نعيشه كعرب؟ فاين لنا من محطم لأغلالنا، كهذا الصحابي أو هذا الناصري، الذي جاء ليمحض هذه الأمة شعافا من الأمل؟

نحن على الدرب ساعون، ولن تظلّ الظلمة كثيفة في وجهنا. نحن فخر هذه الأمة، وطليعة بارق أملها.

# ملح الارض: في الشرق الاوسط اليوم: مشروعان متناقضان وساحات متصارعة، فأي مصير للدور العربي وللقضية الفلسطينية؟ \_ عباس خلف

ان المشروع الصهيوني الاميركي يهدف الى تثبيت الاغتصاب الصهيوني الاستيطاني على ارض فلسطين واقامة دولة يهودية دينية عنصرية لا مكان فيها لغير اليهود. ومن اجل تحقيق هذا الهدف اعتمدت الحركة الصهيونية مدعومة من الولايات المتحدة خاصة ، والغرب الاوروبي عامة ، اسلوب قتل وابادة وتهجير الفلسطينيين من بلدهم ووطنهم منذ ثلاثينات القرن العشرين ولا تزال، ونكران وجود اية حقوق للفلسطينيين، بل لا وجود لهم اصلاً. والاستعانة بالادارة الاميركية لبث الفرقة بين العرب، وشرذمتهم واضعاف دولهم، واجبارهم على التطبيع مع اسرائيل يقيمون معها علاقات ومصالح مشتركة ومشاريع اقتصادية ومالية وتكنولوجية وسياحية.

# -ثانياً - المشروع الايراني ومحور الممانعة

رأى هذا المشروع النور بعد قيام الدولة الاسلامية في ايران سنة 1979. وكان الهدف منه اقامة شرق اوسط جديد اسلامي ترعاه وتتزعمه ايران، ومن اجل تحقيق هذا الهدف، سعت السلطات الايرانية لاقامة محور الممانعة في وجه المشروع الصهيوني – الاميركي ، واوكلت الى القائد الشهيد قاسم سليماني مهمة هندسة وتنظيم اقامة محور المقاومة الاسلامية وضمان وحدة ساحات هذا المحور ، من خلال تشكيل منظمات شيعية اسلامية مسلحة في كل من العراق وسوريا ولبنان واليمن . وتامين كل ما يلزم لها من تمويل وتسليح وتدريب كقوى شقيقة فاعلة تتجاوز السلطات الشرعية الرسمية في هذه البلدان ، وترتبط عقائديا واستراتيجيا بالسلطات الايرانية وحرسها الثوري خاصة. ومن اجل الترغيب في الانتساب لهذه المنظمات ، تشكل فيلق القدس ورفع شعار التصدي للاستكبار الاميركي الشيطان الاكبر و ربيبته اسرائيل، وتحرير فلسطين والقدس ومقدساتها الاسلامية وطرد الولايات المتحدة من المنطقة . ومن خلال رفع هذه الشعارات استمالت ايران فصائل فلسطينية اسلامية سنية الى محورها الممانع.

### التحولات الميدانية والساحات المتصارعة

في فجر السابع من تشرين الاول سنة 2023 ، فاجأت حركتا حماس والجهاد الاسلامي الفلسطينيتين الممانعتين اسرائيل والجميع في المنطقة الشرق اوسطية والعالم، بهجوم مباغت على المناطق الاسرائيلية المجاورة لقطاع غزة ، لا مثيل له سابقاً في الصراع العربي – الفلسطيني مع العدو الاسرائيلي ، شكل نقلة نوعية قاتلة وجودياً ومعنوياً للكيان الصهيوني ، فكان الرد العسكري عليه همجياً وحشياً : حرب ابادة وافناء في قطاع غزة ، و ارتكابات استيطانية مروعة في الضفة الغربية لا تزال مستمره حتى كتابة هذه السطور في شهر كانون الثاني 2024، مدعومة بالمال والعتاد والسلاح من الادارة الاميركية ، وبالتأييد الاوروبي على مستوى السلطات .

ما ترتكبه اسرائيل من مجازر في حربها على الشعب الفلسطيني ، اثار موجة غير مسبوقة من التنديد والاعترااض على صعيد الشعوب في مختلف انحاء العالم ، بما في ذلك الولايات المتحدة والقارة الاوروبية، وتسبب بانفصام عامودي بين السلطات وشعوب هذه المناطق.

وعلى محور الساحات ، تحركت المنظمات الممانعة من المقاومة الاسلامية المساندة حماس والجهاد الاسلامي ، في مقاومتهما البطولية لحرب الابادة الاسرائيلية ـ وفتحت جبهات قتال وقصف على اسرائيل وعدوانيتها الوحشية من لبنان وسوريا والعراق واليمن. وتعاملت اسرائيل مع هذه الجبهات قصفاً وتقتيلاً واغتيالاً.

وتزايدت المخاطر والمخاوف من انفلات الامور وانفجار حرب اقليمية بالغة الخطورة على الجميع في المنطقة مع تداعيات اقتصادية ومالية وامنية تتأثر بها مختلف الدول والشعوب في العالم. فهل ستصل الامور الى هذا الحد.

مما لا شك فيه ان الحرب الاقليمية الشاملة ليست نزهة ، ولا حساباتها تقتصر على طرف او طرفين في اطار تصعيد في الفعل على الارض، وفي سوء تقدير للتداعيات والنتائج. فهكذا حرب تكون خياراً لتحقيق اهداف استراتيجية وراديكالية ، والذين يهوّلون بها هم في طليعة من يفضلون تفاديها وعدم الانجرار الى اتونها. فلا اسرائيل العاجزة عن تحقيق اي هدف من اهداف حربها على غزة، ستكون اقل عجزاً في لبنان بمواجهة مقاومة اقوى واشد ، قد تنضم اليها سائر محاور المقاومة في سوريا والعراق واليمن ، ولا حزب الله اللبناني يجهل ان الدمار الواسع الذي يستطيع ان يلحقه بالعدو الاسرائيلي في الجليل والعمق الاسرائيلي لا مجال له ليحرر ارضاً ومقدسات في فلسطين ، ولا يحمي لبنان من التدمير – كما ان هذه الحرب الاقليمية ليست حالياً على اجندة اي من الطرفين الكبيرين اللذين يتوليان ضبط الاوضاع: الولايات المتحدة وايران . فكلاهما لا يريدانها. الولايات المتحدة في سنة انتخابات رئاسية ولا ترغب في الانغماس في اي حرب قد تشكل تهديداً وجودياً على اسرائيل لما في ذلك من تداعيات على السباق الانتخابي الاميركي. ولا السلطة الايرانية تريدها وتعتبر ان اسرائيل لما في ذلك من تداعيات على السباق الانتخابي الاميركي. ولا اللوسط في وقت لا تراه ايران الان مناسباً لها، وقد يهدد دورها وطموحاتها في المنطقة ، بل وجودها ونظامها نفسه .

الاتصالات متواصلة ، بأشكال مختلفة ، تحت الطاولة كما يقولون ، وهي متوقفة على نجاح التفاهم على تقاسم النفوذ في المنطقة بين دعاة المشروع الصهيوني ودعاة المشروع الايراني. وهنا يبرز السؤال الكبير الذي لا جواب له الان: اي مصير للقضية الفلسطينية واي دور للعرب في كل ما تشهده الساحة العربية من تطورات؟

# - مع الاحداث: نظام ادارة العالم الذي تحكّم به المنتصرون في الحروب اثبت فشله. فمن سيقرر اي نظام هو الافضل لضمان العدالة والمساواة في المعاملة بمعيار واحد للجميع؟ - سعيد الغز

ان العودة السريعة لاحداث التاريخ الحديث، تكشف لنا ان رغبة قيادات الدول الكبرى في التوسع الاستعماري والتنافس على الاستئثار بالثروات والموارد الطبيعية ، هي المسؤولة عما واجهته شعوب العالم من حروب وويلات وقتل ودمار. والامثلة على ذلك كثيرة . هذه القيادات هي التي تنازعت السيطرة الاستعمارية وتحاربت وجرّت العالم مثلا الى الحرب العالمية الاولى التي نشبت سنة 1914 واستمرت حتى العام 1918 ، وخلفت دماراً شاملاً في العالم . والمنتصرون في هذه الحرب هم الذين رسموا الخريطة الجديدة للقوى في العالم ، في مؤتمر باريس سنة 1919، الذي تحكّم بقراراته : ويلسون الاميركي ، لويد جورج البريطاني ، كليمانصو الفرنسي ، واورلندو الايطالي : معاهدات صلح جائرة بحق الدول المهزومة، وتقاسم حصص في العالم خارج اوروبا والولات المتحدة ، انشاء عصبة الامم المتحدة التي فصلوها على قياس مصالحهم ، ففشلت في تأدية المهام المنوّطة بها: حل المشاكل بين الدول بالطرق السلمية ، نزع السلاح، منع الحروب ورفع مستوى الشعوب .

هذا الفشل اعاد التوتر بين الدول وسباق التسلح ، واوصل العالم الى الحرب العالمية الثانية سنة 1939 والتي استمرت حتى العام 1945 ، وكانت اكثر تدميراً وكلفة وضحايا . ومن جديد تكرر الخطأ الذي ارتكبه المنتصرون . ففي مؤتمر يالطا سنة 1944 ، توافق رووزفلت الاميركي ، وتشرشل البريطاني ، وستالين الروسي ، وديغول الفرنسي على تقاسم مناطق النفوذ في العالم . واقاموا نظاماً جديداً للعالم يكرس من تفردهم وهيمنتهم ، واسسوا منظمة الامم المتحدة لادارة هذا النظام ، وحل النزاعات بين الدول بالطرق السليمة ومنع الحروب ، ووقف التسلح وتحقيق السلام بين الشعوب . وقد عطلوا فعالية هذه المنظمة بامتلاكهم حق النقض " الفيتو" في مجلس الامن الدولي والحؤول دون صدور اي قرار عنه يمس بمصالحهم وبنفوذهم . ولكن الخلاف دبّ من جديد بين الاتحاد السوفياتي والتحالف الغربي الاميركي الاوروبي ، وانقسم العالم بين هذين المعسكرين ، وقامت الاحلاف العسكرية وسباق التسلح: ومن جديد واجه العالم مخاطر الحروب الاقليمية مباشرة او بالواسطة من خلال وكلاء لكل منهم؟

هذه الحرب التي سموها باردة ادت في العام 1990 الى انهيار الاتحاد السوفياتي وتفرد الولايات المتحدة بقيادة النظام العالمي كقطب وحيد ، تدعمه الدول الاوروبية بشكل خاص. الا ان سوء ادارة الولايات المتحدة لهذا النظام وكيلها لقراراتها من القضايا الطارئة بمكيالين ، تسبب بقيام معارضات لها في العالم ، ومطالبات باقامة نظام عالمي جديد متعدد الاقطاب اكثر قدرة على ادارة شؤون العالم ، واكثر عدالة في المساواة بين الدول ، والوقوف الى جانب الحق، وعدم حماية المرتكب والمعتدي من العقاب والمحاسبة . وقد تجلى على الفشل الاميركي في مسألتين طرأتا مؤخراً: الحرب على اوكرانيا ، وحرب الابادة التي تشنها اسرائيل على الشعب الفلسطيني ، وما رافق من حرب الابادة هذه من انقسام عامودي بين الجماهير الشعبية التي اجتاحت الساحات في العالم استنكاراً لما ترتكبه اسرائيل ، للمواقف المنحازة للعدوان من جانب قادة العديد من دول الغرب : الولايات المتحدة ، وبريطانيا وفرنسا والمانيا بصورة خاصة ، والمطالبة بايجاد حل عادل للقضية باقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشريف تعيد اللاجئين الى ديارهم ، عادل للقضية الفلسطينية باقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشريف تعيد اللاجئين الى ديارهم ،

هذا السلام المنشود والقضاء على النزاعات المسلحة في العالم يقتضي من الشعوب ، وخاصة شعوب الدول الكبرى التي تتمتع بحق النقض وتعطل فعالية منظمة الامم المتحدة ، ان تطالب حكوماتها اخذ العبرة مما وصل اليه العالم اليوم من عجز وفشل في ظل النظام القائم ، والاخذ في الاعتبار التبدل الحاصل في موازين القوى ، والتخلي عن التمسك بحق النقض وتوسيع مجلس الامن فيضم بصورة دائمة القوى الصاعدة الجديدة مثل الهند والبرازيل ومصر والسعودية وجنوب افريقيا ليصبح هذا المجلس يشكل حكومة فعلية وفاعلة تشرف على ادارة شؤون العالم ، وتضمن استدامة السلام ، والتضامن وصحة التمثيل للشعوب، بروح العدالة والمساواة دون تمييز بين مكوناتها لاي سبب مكان .

ولا بد لنا من الاشارة هنا الى ان المعلم كمال جنبلاط كان سباقاً للمطالبة بإصلاح منظمة الامم المتحدة وجعلها اكثر كفاءة وفعالية وعدالة ، منذ العام 1957 وقد اعلن عن ذلك في بيانه الرئاسي لذلك العام امام المؤتمر السنوي للحزب ورد فيه:

"نرى انه من الضروري تقوية هذه المؤسسة الدولية بانشاء قوة دولية محترمة وذات فعالية وفقاً لما يلي:

- 1- الغاء حق الدول الكبرى بالـ"الفيتو" في مجلس الامن الدولي لكي يستطيع هذا المجلس ان يمارس صلاحياته ويتحول مع الزمن الى مجلس وزراء يشبه اتحاد عالمي ، ولا مانع ان تبقى فيه عضوية دائمة للدول الكبرى على ان يشمل ذلك دولا كبرى اخرى كالهند مثلا.
  - 2- انشاء مجلس تمثيلي اخر الى جانب الهيئة العامة للامم المتحدة يضم مندوبين منتخبين عن شعوب او برلمانات العالم بالنسبة لعدد مواطني هذه الشعوب .
  - 3- قيام هيئات دولية مختلفة اقتصادية وعلمية وتثقيفية ودعائية ومالية وسواها لتدعيم اوضاع التعاون الاقتصادي العالمي وتقويته وانمائه، وتعميم المعلومات العلمية والثقافية وغيرها." (المرجع: كتاب البيانات الرئاسية كلمات للتاريخ ص. 46 47)
    - مقال سياسي: عندما اظلم النهار الوزير والنقيب السابق الاستاذ رشيد درباس

''نَقسُمُ بِاللهِ العظيم ... أن نبقى مُوَحَّدين'' جبر ان تويني

في ذكرى استشهادِ جبران تويني، قال متروبوليت بيروت المطران الياس عودة: "إنه شهيدُ ثقافتين مُتناحِرتين، ثقافةُ إنسان مُحِبّ لوطنه، وثقافةُ مُجرمِ أرادَ إسكاتَ كلّ صوتٍ جريء وقلمِ حُرّ"؛ وأضاف: "لكن الشيطان أغوى نفوسَ أتباعه "فأظلمَ النهار"، وغابت شمسُ الحرية والديموقر اطية". هذه الكلمات تُلحّصُ "النهارَ" اللبناني العريق، فمنذ جبران المؤسّس الذي أنشأ مع رعيله، بالموهبة والجهود الفردية، صحافةً لبنانية يُطالعها اللبنانيون كل يوم، لها مصداقيتها وجدارة كتّابها، ولها الشهادة الحق بأنَّ الدولة

اللبنانية ما أحرزت موقعها في مصاف الدول التي تسودها الحرية وتسعى في مراقي الديموقراطية، إلّا بفضلِ المطبوعات الأسبوعية واليومية فيها، التي كانت مَعلمًا راقيًا من مَعالم مُجتَمَع آخذٍ بسياق التطوّر.

وتُعيدُنا الذكرى إلى ذلك اليوم الذي وقفَ فيه سيادة المطران ليؤاسي واسطة العقد التويني، الأستاذ غسان والد الشهيد الذي فقد أولاده وزوجته ولم يفقد جأشه بل فاجأ العالم بقوله فوق الجثمان المُسَجَّى: "إنَّ قلبه لا يحمل الحقد، وإنَّ على اللبنانيين أن يَتَّحِدوا،" فكأنه كان يعود بنا إلى جبران الأول، و"نَبيّه "، وموعظته: "أحِبّوا بعضكم بعضًا، ولكن لا تُقيّدوا المحبة بالقيود. اتفقوا معًا، ولكن لا يقترب أحدكم من الآخر كثيرًا، لأنَّ عَمُودَيَّ الهيكل يقفان مُنفَصِلَين."

قد تكونُ أوجهُ شَبهِ بين "النبي "و"هكذا تَكَلَّم زردشت "للفيلسوف الألماني نيتشه. لكن كتاب جبران الذي ما زال ملايين الناس يتداولونه، فيه من الرحيق اللبناني وشميم الأرز وقداسة وادي قاديشا، ما يَطغَى على اللغة التي ألّفه بها، أو هكذا بدا لي. فأعمدةُ الصحافة اللبنانية تباعدت وتباينت، فشكّلت هيكلًا وطيدًا كان محطَّ الأنظار العربية كلها، لم يُضاهه إلّا الهيكل الصحافي المصري الذي كانت لجرجي زيدان وآل تقلا وأنطون باشا الجميل وروز اليوسف ويعقوب صروف وفرح أنطون وشبلي شميل، أفضالٌ عليه وبصماتٌ لا تُنسى.

ومن شُرفَةِ النبي الإنكليزي اللبناني الأصل، الذي رأى في التنوّع وحدة، وفي الاختلافِ ائتلافًا، أنظُرُ إلى السياسة اللبنانية فأجدها مُرتَهنة لمن انفصلت أعماله عن إيمانه، وعقيدته عن مهنته؛ كما لو أنَّ من تسلّلوا إلى عباءة" النبي "وتَكَنَّوا به، إن هم إلّا" إبليس "توفيق الحكيم القائل: "إنني أعرفُ كيف أمرُّ بأناملي مَرَّا رفيقًا على أوتار قلوبِ الناس، فيذهلون، وأُغنّي بصوتي غناءً شجيًّا فيطربون...". ولقد فات هؤلاء أن ملمسهم صار خشنًا وغناءهم نشازًا، وكلامهم شِقاقًا ونزاعًا واستدعاءً يائسًا لحربِ أهلية لن تكون. واستطرادًا أدبيًّا، إذا صحَّ التعبير، أذكرُ أنني قرأتُ في أحدٍ كُتُبِ محمد حسين هيكل أنه عندما بدأ بنشر رواية أولاد حارتنا لنجيب محفوظ، على حلقات في "الأهرام" الأسبوعي، أثارت احتجاجُ بعض مشايخ الأزهر؛ فاستدعاه الرئيس جمال عبد الناصر لسؤاله عن الرواية، وإخطاره بأنه الرئيس طلبَ إليه أن يبدأ نشرها يوميًا لا أسبوعيًا، من باب الاحتياط، ريثما تفرغ اللجنة من الرئيس فحصها. فلم يصدر القرار بعدم جواز النشر، إلّا وكانت الحلقات انتهت، فتلقفها المرحوم الدكتور سهيل فحصها. فلم يصدر القرار بعدم جواز النشر، إلّا وكانت الحلقات انتهت، فتلقفها المرحوم الدكتور سهيل إدريس وأصدرها عن دار الآداب في بيروت.

بعد حوالي ثلاثين عامًا من ظهور الرواية، أفتى الشيخ الأصولي عمر عبد الرحمن بقتلِ المؤلّف الذي تعرّضَ للطعن في رقبته عام 1994، بعد يوم من ذكرى حصوله على جائزة نوبل للآداب. فقد أخذ الشيخ على الأديب العالمي أنه جعلَ من الأنبياء "أولاد حارته"، مُخترقًا قداستهم بالتعامل معهم كأشخاصٍ عاديين من أبطال رواياته. لكن محفوظ ذاته يقول إن قصة الأنبياء هي الإطار الفني، أما القصد فنقد الثورة و"النظام الاجتماعي الذي كان قائمًا."

والعقدة الدرامية تكمن في أن الجبلاوي الرجل الفائق الثراء، الساكن قصرًا في سفح جبل المقطم، قرر أن يولي إدارة الوقف إلى ابنه أدهم المولود له من أم جارية، وسلّمه وصيته آمرًا إياه بكتمانها. فتمرّدَ على القرار ابنُه البكر إدريس الذي أمه من سلالةٍ شريفة. وإذ طرده أبوه من القصر، آلى على نفسه أن يَخدَعَ أدهم ويُوَسوس له بأن يكشفَ الوصية، فلما استجابَ الأخيرُ للوَسوَسة وعصى أمرَ والده، كما فعل (آكل التفاحة)، طُردَ أيضًا من جنّة ذاك القصر.

من قبل محفوظ كَتَبَ أديبُ ألمانيا وشاعرها العظيم غوته عن فاوست الذي يبيع نفسه للشيطان مقابل أن يمنحه الشباب.

ربما أَفَضْتُ في استشهادي بروائع تحكي عن صراع النبي مع إبليس ولعلَّني استنجدتُ بذاكرتي للارتفاع فوق وحول التحاليل السياسية التي لا يُعيرُها أهلُ الحَلِّ والعقد في لبناننا أيَّ اهتمام. فالأبالسة لا يأبهون إلّا "للوقف" واستثماره: يحتكرون إدارة الكهرباء لأنها تنتجُ مالًا وعتمة، وَيُعَرِّضون بالجيش لأنه يحرسُ أمننا ولا يحفظ لهم طاعة، ويستحسنون الفراغ، ويستدعون مقولات التجزئة والفدرلة، وهم منتشرون في كلِّ زاوية من زوايا الحياة السياسية في دولةٍ مُعَرَّضة للغرَق، كما قالت السيدة "كولونا" وزيرة خارجية فرنسا، غائبةً تمامًا عمّا يجري في الجنوب، لا رؤية لها ولا خطة تجاه ما يجري، ولو من قبيل الاحتياط والترقّب ودرء الضرر.

عندما يذهبُ الكاتبُ في الأمور السياسية، إلى المطلقات وضرب الأمثلة، وسرد الروايات، تكون العقدة قد عصت المنشار. وبالفعل، نحنُ نحاولُ عبثًا تبيان الأبيض من الأسود، والخير من الشر، والنبي من إبليس، في زمن يُعلِنُ فيه إبليس نبُوَّته من بعد ما أوقع "ببني أدهم" السائرين وراء شهواتهم إلى أن وجدوا أنفسهم مطرودين إلى أرض مقفرة، يقتل فيها "قابيلهم" "هابيلهم،" من دون أدنى شعور بالأخوّة، أو تحلّ ببُعدِ النظر.

إنَّ الحربَ التي تشنَّها إسرائيل على الفلسطينيين وفلسطين التاريخية، هي فصلٌ من روايةٍ لم تَكتَمِل. لأنَّ الصهيونية المُتَمَسِّحة بالتور اة تقوم على فكرة "شعب الله المُختار"، وهي فكرة لاصقة النسب بالممارسة النازية "النخبوية"، التي زعمت حق العنصر الآري باستعباد أو استغلال "المجال الحيوي" المُحيط هذه الفكرة تَوَغّلت فيها إسر ائيل، ور احت في الوقت عينه تسعى إلى "التطبيع" بالتوازي مع محاولة تفريغ الأرض الفلسطينية من أهلها، لولا أنَّ السابعَ من تشرين الأول (أكتوبر) الماضي، أحدثَ زلزالًا في الاستر خاء الاِسر ائيلي والاستنقاع العربي، وأيقظَ القضية الفلسطينية من نوم افتر اضي، ووضعها على منصّة الوجدان العالمي، واهتمام الدول، فثبت بالملموس أنها لم تسقط بالتقادم و لم يُطفِيء مرورُ الزمن حممها البركانية التي تفور من جيل إلى جيل، وأنَّ الذاكرة الفلسطينية محفورة في ضمائر الفلسطينيين منذ تكوُّنهم أجنَّةً في الأرحام، وأنَّ الحربَ المدمّرة لن تستطيعَ أن تُغَيّرَ من الأمرِ شيئًا، فأهلُ غزّة باقون في أرضهم العارية، مُتشبثّون بركامها، مستنبتون من باطنها مقاومة مذهلة، تفاوتت ردود الفعل العربية عليها إبجابًا، لا سيما القرار المصري الذي أحيط فكرة التهجير، والموقف المُماثل للمملكة الأردنية الهاشمية، مع التنويه بالبيان السعودي وقوافل المساعدات، وكذلك الدور القطري. أما لبنان فتميَّزَ بموقفِ شعبيّ مُوَحَّدِ مع اختلافات بَيِّنَةِ في المقاربات، أخشي أن تتحوَّلَ إلى مفاصل رخوة تسكنها جراثيم السياسة، في حين أنَّ قادةَ إسرائيل لم يتوقَّفوا عن التهديد بتدمير لبنان وإعادته إلى العصر الحجري دون تفريق بين مُمانع وغير مُمانع، وهذا يقتضي، في الحدّ الأدنى من الأمور، أن يلتقي اللبنانيون، بقواهم الفاعلة والمختلفة على البحث عن وسيلةٍ ما لِصَدِّ ما انتواه العدو. لكن الواقع، مع الأسف، يُخالفُ المطلوب، إذ تسفر "المناوشات" اليومية، عن مزيدٍ من الشهداء والتخريب والتهجير، ضمن "قواعد" لا تُشَكَّلُ صمّامَ أمان على الإطلاق، لأنَّ النية الإسرائيلية، تنطوي على توسيع نطاق عدوانها في مرحلةٍ مقبلة، وخصوصًا عندما يتبيَّن لها أنَّ حربها في غزة لن تسفر عن تحقيق الأهداف المُعلَنة، فتحاول أن تجعل من لبنان محل تعويضٍ بديل لمأزقها مع الفلسطينيين. وتحت هذا العنوان تدخل عملية الاغتيال بالأمس في الضاحية الجنوبية، حيث لم تقتصر نتائجها على استشهاد القائد الفلسطيني ورفاقه، بل تعدّته إلى إحداث البلبلة في عقر العاصمة.

لا شكَّ أنَّ اسرائيل ستُجابَه في لبنان، بما لا يقل عن الجبهة الفلسطينية؛ لكن الآلة الجوية العدوة قادرة على أن تفعلَ فينا ما فعلته في غزة، والفارق يكمن في وحدة اللبنانيين، ولو بصفة المُعتَدى عليهم، لجَبهِ العدوان بكلِّ ما هو مُتاح، وتَدارُك نتائجه، كما كان يحدث في ظروف سابقة. ولعلَّ علينا، من باب الارتياب المشروع، أن نأخذَ بعين التوجّس انسحاب القوة البحرية الأميركية من البحر المتوسط، وربط الأمر بمحادثات سرّية في سلطنة عُمان يجري تسريب الأخبار عنها، ما قد يدل على وجود خريطة جديدة للمنطقة لا ندري عن خطوطها شئاً.

أخطرُ ما يتهدّدُ الوضع السياسي اللبناني أنَّ كلَّ فريق ينسبُ للآخر الأبلسة، ويُعِدُّ نفسه من الملائكة. لكننا لو ابتغينا الإنصاف، لاعترفنا بأنَّ أجواقَ الشياطين والملائكة عندنا، مُتداخلة تداخُلًا ملتبسًا لا انفصامَ فيه، وأنَّ إسرائيل التي تعرفُ ذلك لن تُمَيّزَ بين "المُرَفْرفِين" و "المُوَسْوسين"، لأن غرضها الأساس، هو تدمير "الوقف اللبناني"، الذي نتصارع عبثًا على الاستئثار ببقاياه، كما في رواية نجيب محفوظ، فيما هي تسعى الإلغاء الصيغة التي تُناقض وجودها وتنقضه.

علينا، إذا نسينا قَسَمَ جبران تويني، أن نصغي مُجَدّدًا إلى نصائح الجبلاوي صاحب الوقف في أولاد حارتنا أو نُعيدُ قراءة رواية الإخوة كارامازوف.

### - مقال اقتصادي: حقل غزة مارين: ما مصيره بعد الحرب؟ - د. وليد خدوري

```
تأليف :
وليد خدوري
سنة النشر :
اللغة :
عربي
عدد الصفحات :
15
```

أثار حقل "غزة مارين" اهتماماً كبيراً عند اكتشافه قبل نحو عقدين من الزمن نظراً إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه الريع الغازي في تنمية الاقتصاد الفلسطيني. لكن عوامل عديدة أدت إلى تأخير تطوير الحقل الذي اكتشفه كونسورتيوم بقيادة الشركة البريطانية "بريتش غاز".

ركزت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة جهودها لتأخير وتعطيل تطوير الحقل لكي لا تتمكن السلطة الفلسطينية والمنظمات الفلسطينية في قطاع غزة، وبالذات حركة "حماس"، من بدء الإنتاج.

تعددت المحاولات والوسائل الإسرائيلية لوضع اليد على غاز "غزة مارين" الذي قد يتدفق إلى قطاع غزة. فعلى سبيل المثال، حاولت الشركات البترولية الإسرائيلية، بمساندة الحكومة، وضع اليد على غاز "غزة مارين" في حال توجهه إلى قطاع غزة، وضمه إلى الشبكة الغازية الإسرائيلية التي بدأت تتوسع مع بداية الاكتشافات البحرية الإسرائيلية في بداية الألفية. كما اهتمت إسرائيل أيضاً بالإشراف المباشر على كمية الغاز التي قد تتدفق إلى قطاع غزة، أو ربما الضفة الغربية، مستقبلاً، لكي تحصل على معلومات دقيقة عن الريع الغازى المتوفر لكل منهما "في تمويل الأعمال الإرهابية"، كما تزعم.

برزت كذلك خلافات عديدة بين السلطة الفلسطينية المسؤولة عن الحقل، والتي مُنحت حقوق الامتياز لاكتشافه ثم تطويره، وحركة "حماس" التي استلمت الحكم في قطاع غزة.

ومما لا شك فيه أن اكتشاف حقل "غزة مارين" شكل فرصة لبروز مرحلة اقتصادية مهمة في الأراضي الفلسطينية (قطاع غزة والضفة الغربية) نظراً إلى الصعوبات الاقتصادية التي تواجه القطاع والضفة. لكن، ما أثر أيضاً في تأخير تطوير الحقل، هو الحجم الصغير نسبياً لاحتياطي الحقل (1.4 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي)، وهو ما يجعل حجم احتياطي الحقل من الحقول الصغيرة في حوض شرق المتوسط، وخصوصاً أن هناك جزءاً صغيراً من الحقل الحدودي (غزة مارين2) على مشارف الحدود البحرية الفلسطينية-الإسرائيلية بالقرب جداً من الحقل "ماري ب" وحقل "نوا" في جنوب المياه الإسرائيلية، الأمر الذي يفتح المجال لاستعمال إنتاج الحقلين (غزة مارين2 وماري ب) في مشروع مشترك. ومن الجدير بالذكر أن "غزة مارين 2" (الحقل الحدودي) يقع في المنطقة الأمنية "K" المحاذية للحدود مع إسرائيل.

يُعتبر حقلا "ماري ب" و"نوا" من الحقول الغازية الأولى المكتشفة في المياه الإسرائيلية، وذات احتياطات محدودة جداً أيضاً، إذ يتوقع استنزافهما في المستقبل القريب.

في سنة 2002 أغلقت "بريتش غاز" مكتبها في تل أبيب بسبب فشل المفاوضات مع السلطات الإسرائيلية بشأن تطوير الحقل ومسألة تسلم إسرائيل الريع الغازي وإيداعه في حساب خاص، توزع منه الأموال للسلطة الفلسطينية، كما هو الأمر مع الضرائب والجمارك.

وجرت مفاوضات أُخرى، لكنها فشلت أيضاً، بشأن إمكان تزويد قطاع غزة بالغاز، إذ أصرت إسرائيل على وضع اليد على كمية من الغاز الذي سيتدفق إلى غزة، وتسليم ما سمته اعتباطاً "فائض الغاز" إلى كونسورتيوم إسرائيلي (يام ثيتاس) بسعر مخفض لاستخدامه في تلبية الطلب المحلي الإسرائيلي. كما طلبت الحكومة أن يتولى هذا الكونسورتيوم تسويق الغاز لمحطة كهرباء غزة.

في سنة 2016 باعت "بريتش غاز" حصتها في الامتياز لشركة "رويال دتش شل" كجزء من استحواذ "شل" على مجمل ممتلكات "بريتش غاز" في العالم. وقررت "شل" بدورها الانسحاب من تطوير الحقل لصعوبة الاتفاق مع إسرائيل والمخاطر الجيوسياسية التي تواجه الحقل. وبما أن "شل" شركة نفطية عملاقة، فإن صغر احتياطي الحقل والصعوبات الجيوسياسية أديا إلى التخلي عنه للتركيز على مشاريع أخرى حول العالم.

وعلى ضوء انسحاب "شل"، أعيدت هيكلة الكونسورتيوم لتصبح حصة "شركة اتحاد المقاولين" 27.5%، وحصة صندوق الاستثمار الفلسطيني 27.5%، الذي بدأ بمحاولات جديدة للعثور على شريك استراتيجي.

#### بيان إعلامي غامض من مكتب نتنياهو لتطوير الحقل

على الأثر، بادر "صندوق الاستثمار الفلسطيني" إلى إجراء محادثات مطولة مع شركات فلسطينية ومصرية لتطوير حقل "غزة مارين"، وبالتحديد شركة اتحاد المقاولين والشركة المصرية القابضة للغازات لتطوير الحقول. وقُدرت كلفة تطوير الحقل في حينه بنحو 1.4 مليار دولار. لكن لم يمكن بإمكان الشركتين البدء في تطوير الحقل قبل صدور موافقة إسرائيلية رسمية للعمل تؤمن لهما ضماناً لدى المصارف.

كما أن الحصار البحري الذي تفرضه إسرائيل على النقل في مياه بحر غزة، يعني عملياً استحالة البدء في عملية التطوير قبل إنهاء الحصار.

في ضوء هذه العراقيل التي استمرت عقدين من الزمن تقريباً، أصدر مكتب نتنياهو بياناً "غامضاً" لا يمكن استعماله ضماناً في المصارف للحصول على القروض، وعليه، استمر توقف عملية تطوير الحقل.

وجاء في البيان الإعلامي لرئيس الحكومة الاسرائيلية، الذي صدر خلال النصف الأول من حزيران(يونيو) 2023:

".... كجزء من المسيرة الحالية بين دولة إسرائيل وكل من مصر والسلطة الفلسطينية، بالاهتمام لتطوير الاقتصاد الفلسطيني والمحافظة على الأمن والاستقرار في المنطقة. فقد تقرر المضي قدماً لتطوير حقل الغاز المقابل لساحل غزة...."[1]

لكن هذا البيان الإعلامي عن "الموافقة" الإسرائيلية جاء خالياً من ذكر الجهة أو الجهات الرسمية التي وافقت على التطوير.

وقد صاحب الإعلان الكثير من الاستغراب واللغط، اذ تتطلب عقود التطوير والإنتاج مع الشركات الدولية عادة الموافقة الرسمية (لمجلس الوزراء) وفي كثير من الأحيان، موافقة الهيئة التشريعية (الكنيست) على هذه المشاريع التي تكلف نفقات باهظة، ونشر القانون في "الجريدة الرسمية".

ومن الملفت للنظر أيضاً في البيان الإعلامي صدوره خلال فترة من أكثر فترات الخلافات الداخلية الإسرائيلية شدة، وبالتحديد حول إمكان نتنياهو تعديل الأنظمة القانونية لمصلحته، ومعارضة التظاهرات الجماهيرية لعدة أشهر ضد محاولته التدخل في شؤون السلطة القضائية، ناهيك عن الخلافات ضمن الائتلاف الحكومي لنتنياهو مع اليمين المتطرف. ومما زاد في اللغط تجاهل الخبر في الإعلام الإسرائيلي، الأمر الذي أثار بدوره، لاحقاً، الكثير من الشائعات والأخبار غير الدقيقة عن دور حقل "غزة مارين" في معركة غزة. ومن الجدير بالذكر، أن الإعلان هنا منقول عن موقع وكالة الأنباء الصينية (شنهوا) على الإنترنت.

لم تصدر أي متابعة إسرائيلية علنية بشأن الحقل بعد البيان الإعلامي، بسبب نشوب حرب غزة في أوائل تشرين الأول (أكتوبر) 2023. كما لم تصدر حركة "حماس" بياناً رسمياً يوضح وجهة نظرها في موضوع تطوير الحقل، على الرغم من خلافاتها مع حركة "فتح" والسلطة الفلسطينية.

كيف ولماذا تم إعلان الاتفاق في هذا الوقت بالذات؟ وهل يُعتبر البيان الصحافي استهلالياً، ولمَ التغاضي غير المسبوق عن قرار كهذا من وسائل الإعلام الإسرائيلية؟ وما هو مصير الاتفاق في ضوء حرب غزة، بالذات الحلول السياسية المنتظرة بعد نهاية الحرب؟ وهل سيتم تأسيس دولة فلسطينية، وما هي العلاقة المستقبلية بين "السلطة الفلسطينية" و "حماس" بعد الحرب؟ وكيف ستتعامل الجهة الحاكمة لقطاع غزة مستقبلاً مع الاتفاق؟ وما هو مصير اتفاق أوسلو في ضوء الحرب على غزة، وصلاحيات السلطة الفلسطينية في "غزة مارين"؟ وما هو دور مصر المستقبلي في المشروع؟

أدى غموض البيان الصحافي لمكتب نتنياهو، واندلاع الحرب على غزة إلى تدفق الشائعات، وانتشرت عبر وسائل التواصل الاجتماعي تعليقات غير دقيقة عن دور استثمار حقل "غزة مارين" كأحد أسباب الحرب على غزة.

## دور مصر في تسييل الغاز

أدت كل من مصر والسوق الأوروبية خلال النصف الأول من سنة 2023 دوراً في إمكان تطوير حقل "غزة مارين"، نظراً إلى مصالح كل منهما في الحصول على إمدادات غازية إضافية.

- 1. فمصر ترتبط باتفاقيات سابقة طويلة الأمد لإمداد الغاز المسال إلى بعض أقطار السوق الأوروبية المشتركة. وعلى الرغم من أن مصر هي أكبر دولة منتجة للغاز الطبيعي في شرق المتوسط، فإنها في الوقت نفسه، أكبر سوق مستهلكة للغاز في المنطقة، بسبب الزيادة السنوية العالية في عدد السكان الذي وصل حتى تاريخه إلى نحو 112 مليون نسمة. وبما أن مصر وسعت استهلاكها الداخلي للغاز لاستخدامه وقوداً لمحطات الكهرباء ومصانع الحديد والصلب والبتروكيماويات والنقل العام والمنازل، فقد بادرت إلى إعطاء الأولوية لتوجيه الغاز المصري إلى السوق الداخلية.
- 2. وبما أن حصة السوق الداخلية المصرية باتت تستحوذ على نسبة أكبر من الإنتاج على حساب حصة التصدير، فقد بادرت السلطات البترولية المصرية إلى استيراد الغاز الطبيعي من حقول الدول المجاورة (إسرائيل وقبرص)، وبالتحديد من الحقول الصغيرة الحجم التي لا يمكنها اقتصادياً تلبية حاجات مشاريع التصدير الباهظة الثمن.

ومن هنا تبرز المصلحة المصرية في تطوير حقل "غزة مارين" لتسييل ما يفيض عن حاجة قطاع غزة وتصديره كجزء من التزامها التجاري تجاه الأقطار الأوروبية. إذ إن مصر تتحمل خسائر مالية باهظة الثمن في حال عدم تنفيذ اتفاقيات تصدير الغاز المسال.

في الوقت نفسه، ومع اضطرار أقطار السوق الأوروبية المشتركة إلى استيراد الغاز من أسواق جديدة لتعويض مقاطعتهم الغاز الروسي في إثر نشوب الحرب الروسية - الأوكرانية في سنة 2022، برزت حاجة ملحة للدول الأوروبية إلى استيراد غاز مسال إضافي من أسواق جديدة وبالسرعة الممكنة. وقد دعمت الولايات المتحدة المحاولات الأوروبية هذه، كجزء من سياستها لمقاطعة روسيا خلال الحرب.

من الواضح، أن تصدير الغاز المسال هو خيار متاح للدول ذات الاحتياطات الغازية الضخمة. لكن الأمر يختلف بالنسبة إلى اقتصادات الدول المحدودة الاحتياطات الغازية، إذ إن الغاز الذي يتميز بسعره المنافس للنفط، وبانخفاض انبعاثاته الكربونية، أصبح الوقود المفضل لتغذية محطات الكهرباء والمنازل السكنية والمصانع.

### تسييل مصر غاز الدول المجاورة وتصديره إلى أوروبا

تمتلك مصر مصنعين لتسييل الغاز على شاطيء البحر الأبيض المتوسط، وهو وضع مميز أكسب مصر موقعاً تنافسياً مميزاً نظراً إلى قرب مصانعها من الأسواق الأوروبية.

أدت المقاطعة الأوروبية للبترول الروسي، إلى استبدال الغاز الروسي بالغاز الأميركي، أو من دول مصدرة أخرى، وهو ما ساعد دول السوق الأوروبية المشتركة، بدعم من الولايات المتحدة ضمن سياستها لحصار روسيا في أثناء الحرب الروسية - الأوكرانية، على استخدام نفوذها أيضاً مع كل من مصر وإسرائيل

والسلطة الفلسطينية في تطوير حقل "غزة مارين" لضم كمية من إنتاجه إلى التسييل في المحطات المصرية، إلى جانب الغاز المصري والقبرصي والإسرائيلي للتصدير إلى الأسواق الأوروبية. ولم يتم الإعلان رسمياً، إذا كان تصدير الغاز سيقتصر على الحقل الحدودي "غزة مارين 2"، أم أنه سيشمل أيضاً، وبصورة مشتركة، الحقلين الإسرائيليين المجاورين "ماري ب" و"نوا". ومن الجدير ذكره، وجود خط أنابيب لنقل الغاز من منطقة الحقول هذه، تمتد من عسقلان إلى العريش، بالإضافة إلى خط أنابيب غاز من العريش إلى محطتى التسييل.

ويشكل الدور الأميركي في هذا المجال جزءاً من السياسة الأميركية في شرق المتوسط لتطوير الإنتاج الغازي في المنطقة، ولتشجيع سياسة التطبيع مع إسرائيل من خلال إطلاق سياسات ومشاريع غازية مشتركة.

#### اكتشاف حقل "غزة مارين"

في سنة 1999 منحت السلطة الفلسطينية امتيازاً حصرياً لشركة "بريتش غاز" البريطانية للعمل كمشغلة للاكتشاف في منطقة الامتياز لمدة 25 عاماً. وعلى الأثر بادرت "بريتش غاز" إلى تأسيس كونسورتيوم تألف منها (60%) ومن "شركة سي سي للنفط والغاز" (30%)، التي تملكها شركة "اتحاد المقاولين" المملوكة من رجال أعمال فلسطينيين، وصندوق الاستثمار الفلسطيني (10%) التابع للسلطة الفلسطينية. وفي سنة 1999 وقع الكونسورتيوم اتفاقية لتطوير حقل "غزة مارين" لمدة 25 عاماً.[2]

أدت الاكتشافات السيزمية للكونسورتيوم إلى تحديد "غزة مارين" في حوض "ليفانت" البحري على بعد 35 كلم من ساحل غزة. وتم حفر بئر "غزة مارين " في أيلول (سبتمبر) 2000 على عمق 603 أمتار تحت سطح الماء. ودلت التجارب الأولية على القدرة الإنتاجية لبئر "غزة مارين-1" بنحو 37 مليون قدم مكعب يومياً. ثم تم حفر بئر "غزة مارين-2" الذي يقع على بعد 5 كلم جنوب –غرب "غزة مارين-1" على عمق 535 متراً تحت سطح الماء بمحاذاة الحدود البحرية الفلسطينية (قطاع غزة) -الإسرائيلية وبجوار حقل "ماري-ب". وقدرت احتياطات "غزة مارين بنحو 1.4 ترليون قدم مكعب. يُشار إلى أنه يطلق على حقل "غزة مارين 2" أيضاً اسم الحقل الحدودي.[3]

في 28 أيلول (سبتمبر) 2000 أعطى الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات إشارة البدء في أعمال حفر أول بئر فلسطينية لإنتاج الغاز قبالة شواطيء غزة، وفي حينها استقل "أبو عمار" قارباً بحرياً مزيناً بالأعلام الفلسطينية وأبحر نحو موقع التنقيب بصحبة هيو ميللر، رئيس شركة "بريتش غاز". وبعد مرور نحو ربع قرن لم يُستخرج أي غاز من الحقل، وهو ما حرم الشعب الفلسطيني استغلال ثروته البترولية طوال هذه الفترة. ويرجع السبب في التأخير إلى عراقيل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة وتعطيلها جميع خطط تطوير الحقل، ناهيك عن المطامع الاقتصادية.[4]

حاولت إسرائيل الحصول على الغاز الفلسطيني بأسعار أقل من أسعار السوق، وطالبت بإعطاء فرصة لشركة بترولية إسرائيلية للاستفادة من توفر الإمدادات بأسعار تفضيلية. وتأسس بالفعل كونسورتيوم "يام ثيتاس" للحصول على حصة من الغاز، ادعت إسرائيل أنها "فائض الغاز" المتدفق إلى غزة، وطبعاً، لم يتم تعريف "فائض الغاز" هذا، وحجمه. وقد حاول الكونسورتيوم المؤلف من عدة شركات بترولية إسرائيلية الحصول على رخصة تزويد الوقود لمحطة كهرباء غزة وعلى "فائض الغاز" وساندته الحكومة في ذلك. لكن هذه المحاولات فشلت بسبب عدم تطوير الحقل، وعدم موافقة الكونسورتيوم بقيادة "بريتش غاز" على ذلك.

فازت حركة "حماس" بالانتخابات التشريعية في سنة 2006، وفي أثر هذا الفوز فرضت إسرائيل في سنة 2007 حصاراً بحرياً على القطاع، كما منعت أي فرصة مستقبلية للنقل البحري عبر مياه غزة، بالإضافة إلى رفض تطوير حقل "غزة مارين".

## إمكان تطوير حقل "غزة مارين" في المستقبل المنظور

من المتوقع، مع النكبة التي لحقت بقطاع غزة وتشتيت أهله وتدمير ما هو متوفر من مساكن وبنى تحتية، أن يحتاج الموعد الذي كان محدداً لتطوير حقل "غزة مارين" على مدى 30 شهراً لبدء الإنتاج، إلى فترة أطول بكثير، وذلك إلى حين التوصل إلى تفاهمات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في إسرائيل، وبين الدول الكبرى والإقليمية بشأن إمكان إقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع، وبين الحركات الفلسطينية نفسها لتقرير المستقبل السياسي الفلسطيني، وبدء إعادة إعمار القطاع.

من الصعب التوصل إلى التفاهمات بسهولة أو بسرعة؛ فالاتفاقات في هذه المجالات صعبة وتتطلب فترة طويلة من المباحثات، وذلك لتعدد الأطراف ذات العلاقة، والخلافات بين الجهات المتعددة وتضارب مصالحها. كما أنه من الصعب أيضاً تصور تحمل شركة نفطية مسؤولية تطوير حقل بحري من دون توفر سياسات وأساسات واضحة لما يشكله هذا من مخاطر وخسائر.

لعل أولى القرارات الواجب اتخاذها تتمثل في رفع الحظر البحري الذي فرضته إسرائيل على ميناء غزة؛ ثانياً، ضرورة اتخاذ قرارات حكومية إسرائيلية واضحة وعلنية لتسهيل تطوير الحقل من دون المس بمصالح الفلسطينيين وحقوقهم في استثمار ثروتهم البترولية؛ ثالثاً، الاتفاق بين السلطة الفلسطينية وحركة "حماس" بشأن صلاحيات كل منهما في عملية إنتاج الغاز وتسويقه، وكيفية توزيع الربع الغازي.

من الطبيعي حالياً، وعلى ضوء معركة غزة التي حققت تغيراً جوهرياً في الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، ومقاومة الحركات الفلسطينية، الانتظار عدة أشهر لمعرفة الآثار السياسية للتغير الكبير في وجهات نظر

الرأي العام العالمي بسبب حرب الإبادة الإسرائيلية للشعب الفلسطيني، المتمثلة في عمليات القتل الجماعي للمدنيين والحرب على المستشفيات. وهي جميعها انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان يشاهدها ملايين من سكان المعمورة على شاشات التلفزة ووسائل التواصل الاجتماعي.

## حقل "ماري\_ب"

يُعتبر حقل "ماري ب" من أوائل الحقول البحرية الإسرائيلية، ومن أهم الحقول التي زودت سوق الطاقة الإسرائيلية بالغاز في حينه، على الرغم من احتياطيه الضئيل. وقد أدى الإنتاج المكثف نسبياً إلى سرعة نضوب الحقل، الذي بدأ في الفترة نفسها التي اكتشفت فيها شركة "نوبل" الأميركية الحقول الضخمة (ليفانت وتامار) في المياه الإسرائيلية الشمالية. وبحسب التقرير السنوي الذي نشرته إدارة معلومات الطاقة الأميركية، فإن حقل "ماري ب" الذي كان في سنة 2013 يؤمن نحو 40% من حاجة السوق الإسرائيلية، "دخل المراحل الأخيرة لنضوبه."[5]

الأمر الذي يثير التساؤل بشأن مدى كمية الإمدادات التي سيزودها مستقبلاً حقل "ماري-ب" في حال اعتباره حقلاً مشتركاً مع حقل "غزة مارين-2"، بالذات من خلال تسبيل الغاز في مصر وتصديره إلى أوروبا.

يُعتبر احتياطي الغاز المحدود في بحر غزة من الأحجام الصغيرة نسبياً للتصدير إلى الأسواق الكبيرة. كما أن ما يعقد الأمور أيضاً هو حقيقة وجود حقلين: "غزة مارين-1" و"غزة مارين-2" (الحقل الحدودي).

يذكر الدكتور محمد مصطفى، نائب رئيس الحكومة الفلسطينية سابقاً، ورئيس صندوق الاستثمار الفلسطيني، في محاضرة ألقاها في ندوة نظمتها مؤسسة الدراسات الفلسطينية، في بيروت، أن "الدراسات تشير إلى أن حقل "غزة مارين" يمكنه إنتاج الغاز بمعدل 1.5 مليار متر مكعب سنوياً على مدى عمر الحقل المقدر بعشرين عاماً."[6]

### إسرائيل تعرقل تطوير حقل "غزة مارين"

فرضت إسرائيل عراقيل جمة بهدف وقف تطوير حقل "غزة مارين" ومحاولة بدء الإنتاج منه، مثلاً: الإصرار على مراقبة الإنتاج، لمحاولة تحديد الربع الغازي في المحفظة المالية التي تسيطر وتشرف عليها، وذلك لاستمرار الرقابة على الموارد المالية الفلسطينية، كما هي الحال الآن في محفظة الضرائب والجمارك،

لكن من خلال محفظة خاصة للربع الغازي، وذلك لمعرفة إيرادات الخزينة الفلسطينية، وطريقة إنفاق الأموال، وحجب الأموال عن السلطة الفلسطينية، وهو ما تفعله باستمرار.

وهناك محاولة لبث التفرقة والانشقاق بين الفصائل الفلسطينية للتحريض فيما بينها، ومحاولة تأجيل حق الشعب في غزة في تطوير الثروة البترولية في أرضه لمصلحة الشعب الفلسطيني. وأخيراً، محاولة وضع اليد على جزء من الإنتاج الغازي الفلسطيني لمصلحة إسرائيل وشركاتها البترولية.

تبنت إسرائيل حججاً "أمنية" متعددة لتمنع تطوير حقل "غزة مارين"؛ اذ اعتبرت أن الأمر سيعني خرقاً للحصار البحري الذي تفرضه على القطاع، كما حاولت باستمرار ومن دون انقطاع ممارسة الرقابة على الأموال المخصصة للسلطة الفلسطينية وحركات المقاومة.

اعتبرت إسرائيل أن تطوير حقل "غزة مارين" سيعني تدفق الأموال لحركة "حماس"، ومن ثم "الإرهاب" بحسب ادعائها. هذا بينما كانت دولة قطر تحوّل الأموال علناً إلى حركة "حماس" عبر إسرائيل نفسها، وبموافقة رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، الذي حاول استغلال هذه الفرصة لتوسيع الهوة بين حركتى "حماس" و"فتح"، من خلال دعم الأولى على حساب الثانية.

### واجبات سلطة الاحتلال تجاه المصادر الطبيعية في الأراضي المحتلة

شرح أستاذ القانون الدولي أنيس فوزي قاسم، في محاضرة له في ندوة نظمتها مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت، [7] كيفية معالجة القانون الدولي العرفي واجبات سلطة الاحتلال فيما يتعلق بالأملاك التي تقع تحت سيطرته في الأراضي التي يحتلها ويقيم عليها سلطته الفعلية، وميز بين نوعين من الأملاك: الأملاك الخاصة والأملاك العامة. بالنسبة إلى الأولى، فقد ورد النص صراحة في المادة 46 من مدونة لاهاي، كما يلي: "ينبغي لسلطة الاحتلال احترام شرف الأسرة وحقوقها، وحياة الأشخاص والملكية الخاصة...لا تجوز مصادرة الملكية الخاصة".

### يضيف الدكتور أنيس قاسم:

إن "الحماية المقررة للملكية الخاصة هي أحد الواجبات الرئيسية التي فرضها القانون الدولي على سلطة الاحتلال للحيلولة دون إفقار الشعب الواقع تحت الاحتلال، ولتمكينه من مواصلة حياته الطبيعية إلى أبعد حد ممكن، وبالتالي وضع القانون لهذه القاعدة الأساسية استثناء واحداً وهو أن تكون السيطرة على هذه الأملاك تقتضيها الضرورة العسكرية فقط وأضاف إلى ذلك شرطاً فحواه أنه إذا اضطرت سلطة الاحتلال إلى السيطرة على الأملاك الخاصة لخدمة المجهود الحربي فيجب عليها دفع التعويضات، وذلك بحسب المادة 53، الفقرة الثانية، من مدونة لاهاى.

"أمّا بالنسبة إلى الأملاك العامة، فقد ميز القانون الدولي بين ما إذا كانت منقولة، أو غير منقولة، وجاء هذا التعبير ضمناً، إذ نصت المادة 53، الفقرة الأولى، من مدونة لآهاي على أنه: "لا يجوز لقوات الاحتلال أن تستولي إلاّ على الممتلكات النقدية والأموال والقيم المستحقة التي تكون في حوزة الدولة بصورة فعلية، ومخازن الأسلحة ووسائل النقل والمستودعات والمؤن والممتلكات المنقولة للدولة بشكل عام والتي يمكن أن تُستخدم في العمليات العسكرية.

"أمّا بالنسبة إلى الأموال العامة غير المنقولة فقد أدرجت قواعدها الصارمة المادة 55 من مدونة لاهاي، إذ نصت على ما يلي: لا تعتبر دولة الاحتلال نفسها سوى مسؤول إداري ومنتفع من المؤسسات والمباني العمومية والغابات والأراضي الزراعية التي تملكها الدولة المعادية والتي توجد في البلد الواقع تحت الاحتلال وينبغي عليها صيانة باطن هذه الممتلكات وإدارتها وفقاً لقواعد الانتفاع."

يشرح الدكتور قاسم هذه القوانين، وبالتحديد فيما يتعلق بالسوابق القانونية لاستغلال احتياطات الحقول النفطية، كالأتي: "النص واضح بالنسبة إلى الوضع القانوني لسلطة الاحتلال، وهو أنها مجرد مسؤول إداري ومنتفع ليس إلا ... من جهة أخرى، يسمح النص لسلطة الاحتلال بإدارة الأموال غير المنقولة لمجرد الانتفاع، من دون أن يكون لها سلطة الاستيلاء عليها أو تملكها. والأمثلة التي وردت في النص لا تشمل جميع الأموال غير المنقولة التي تملكها الدولة، اذ يصعب حصر هذه الأموال التي تشمل، على سبيل المثال، المصادر الطبيعية سواء أكانت معروفة وقت وقوع الاحتلال، أم تم اكتشافها بعد ذلك!"

ويستشهد الدكتور قاسم بسوابق قانونية ذات صلة بتصرفات قوى الاحتلال بالثروة النفطية في أثناء الحروب: "جاء حكم محكمة استئناف سنغافورة الصادر في سنة 1956 شارحاً هذا الأمر. وتتلخص وقائع هذه القضية التي شكلت سابقة قضائية في هذا الشأن خارج محاكمات نورنبرغ وجاءت مؤيدة لها، في أن قوات الاحتلال اليابانية استولت في أثناء الحرب العالمية الثانية على مخزون نفطي تملكه شركات هولندية في جزر الأنديز الشرقية القريبة من سنغافورة، لذا طالبت هذه الشركات بالتعويض من القوات اليابانية، لكن طلبها رُفض، فأستأنفت القرار. وقد عالجت محمكة الاستئناف موضوع الاستيلاء على مخزون النفط، سواء ما كان منه قد تم تكريره وتجهيزه للاستعمال، أو ما ظل في باطن الأرض ولم يتم استخراجه بعد، وذلك كله في ظل أحكام المادة 153 من مدونة لاهاي. فقد ثبت للمحكمة أن قوات الاحتلال الياباني استولت على المخزون النفطي المستخرج لا لأغراض جيش الاحتلال فحسب، بل أيضاً لأغراض مدنية داخل اليابان وخارجها. وخلصت المستخرج لا لأغراض جيش الاحتلال المصادر الطبيعية في الأراضي المحتلة "من دون اعتبار للاقتصاد في ضوء تلك الوقائع إلى أن استغلال المصادر الطبيعية في الأراضي المحتلة "من دون اعتبار للاقتصاد الداخلي هو نهب، وهو بالتالي مخالف لقواعد الحرب وأعرافها. ووجدت المحكمة تأييداً لقرارها في ثلاث سوابق قضائية صدرت في سنتى 1947 و 1948 عن محمة نورنبرغ، التي لاحظت أن سلوك بعض

الصناعيين الألمان الذين قاموا بنهب اقتصادات الأراضي المحتلة من أصحاب تلك المصالح وضد رغباتهم، هو سلوك مخالف لعادات الحرب وقوانينها"....

"ثم انتقلت المحكمة إلى النظر في طلب المستأنفين الآخر وهو هل المخزون النفطي في باطن الأرض يمكن مصادرته واعتباره مالاً منقولاً في مفهوم المادة 53 من مدونة لاهاي؟ وقد أجابت بالنفي، ذلك بأن النفط الذي لا يزال في باطن الأرض يعتبر جزءاً منها، أي أنه يعامل على أنه مال غير منقول، وبالتالي لا يمكن استخدامه في المجهود الحربي والتعامل معه على أنه من الأموال المنقولة مثل "مخازن الأسلحة، التي يجوز الاستيلاء عليها. ... وقد لاقت النتيجة التي توصلت إليها محكمة سنغافورة تأييد العديد من فقهاء القانون."

## المصادر الطبيعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة

يطرح الدكتور قاسم السؤال التالي: هل تتصرف إسرائيل طبقاً لمعايير القانون الدولي، على أساس، أن الأراضي الفلسطينية هي أراض محتلة، وأن إسرائيل هي السلطة القائمة بالاحتلال طبقاً لمعايير القانون الدولي الإنساني، من ثم، فإن المبادىء الواردة في مدونة لاهاي بشأن حق الانتفاع من المصادر الطبيعية في الأراضى المحتلة تنطبق على الوضع الفلسطيني؟

أجاب الدكتور قاسم: "على الرغم من التمسك بالقانون العرفي والاتفاقي كما عبرت عنه مواثيق لاهاي وجنيف، وبالفقه الدولي كما عبرت عنه المحاكم الدولية، فإن العلاقة بين سلطة الاحتلال ومنظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها ممثلة الشعب الفلسطيني، شهدت تطورات قانونية يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار، أهمها، الاعتراف المتبادل بين الطرفين، والاتفاق المرحلي الخاص بـ 'غزة-أريحا' الموقع بتاريخ 1994/5/4، والمعروف بأسم 'أوسلو 1'، والاتفاق الخاص بالضفة الغربية وقطاع غزة الموقع في طابا بتاريخ والمعروف بأسم 'أوسلو 2'، وما يهمنا في هذا الاتفاق الأخير هو الملحق الثالث الخاص بالشؤون المدنية، والذي تضمن نصوصاً لها علاقة ببعض المصادر الطبيعية، والتي من المهم عرضها على نحو موجز لبيان السياق الذي تتعامل من خلاله سلطة الاحتلال مع هذه المصادر، ومدى انسجامها مع معايير القانون الدولي الإنساني. ولا مجال في أن المصدر الأهم هو الأرض..."

#### مصادر الطاقة

حدد اتفاق أوسلو 2 المسائل الخاصة بالنفط والغاز، سواء على صعيد التنقيب والإنتاج في المنطقة "ج"، أو على صعيد مراكز التوزيع والنقل. فقد نصت المادة 15 من المرفق الأول في الملحق الثالث، وفي المادة 1/منها، على أنه في المنطقة "ج" سوف "تنقل الصلاحيات والمسؤوليات المتعلقة باكتشاف وإنتاج النفط

بالتدريج إلى الولاية الفلسطينية التي ستغطي منطقة "الضفة الغربية وقطاع غزة...."، ونصت المادة 4/أعلى أن يقوم الجانب الفلسطيني بتبليغ نظيره الفلسطيني بأي اكتشاف وإنتاج للنفط والغاز يقوم بهما، أو أي جهة أخرى بموافقته، وتنص المادة 4/ب على التعاون بين الطرفين "فيما يختص بإنتاج النفط والغاز في حالات وجود بنية جيولوجية مشتركة."

### China.org.en[1]

- Consolidated Construction Company (CCC). "Overview CC Energy", [2] 2/4/2024.
- [3] صالح جلاد، "سياسات إسرائيل إزاء الموارد الهيدروكربونية لفلسطين"، في: "آفاق بترول شرق المتوسط"، تحرير وليد خدوري (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2017)، ص 71-77.
- [4] ميرفت عون. "تطوير حقول غزة النفطية .. هل اقترب الحلم المؤجل منذ 20 عاماً على التحقيق"، 2023/6/11.
- US Energy Information Administration (EIA) "East Mediterranean Region". [5]

  August 15, 2013.
  - [6] محمد مصطفى، "البترول والغاز الطبيعي في فلسطين: الإمكانات والمعوقات"، في: "بترول شرق المتوسط"، تحرير وليد خدوري (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2015)، ص 39 48.
- [7] أنيس فوزي قاسم، "موقف القانون الدولي من سلوك سلطة الاحتلال"، في: "الطاقة والجغرافيا السياسية لغاز شرق المتوسط"، تحرير وليد خدوري (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2019)، ص 91 132.

1

- دراسات:
- تهجير الفلسطينيين في الاستراتيجية الصهيونية بشير عبد الفتاح جريدة الشروق 1 كانون الثانى 2024

تشكل مخططات الحكومة اليمينية الإسرائيلية المتطرفة الحالية، لتهجير الفلسطينيين من قطاع غزة والضفة الغربية، امتدادًا طبيعيًّا لاستراتيجية «الترانسفير»، أو الترحيل القسرى الجماعى، التى انتهجها الاحتلال الصهيوني حيال الفلسطينيين، منذ الثلث الأخير من القرن التاسع عشر.

تبنى الآباء المؤسسون للحركة الصهيونية تلك الاستراتيجية باعتبارها السبيل الأمثل لبلوغ حلم إقامة دولة يهودية خالصة؛ والحل الأنجع، لما كان يعرف، حينها، «المعضلة العربية»، المتمثلة في وجود أعداد غفيرة من العرب يسكنون تلك الأرض منذ زمن. وجليا، تبدى ذلك التوجه في أدبيات مؤسس الصهيونية السياسية الحديثة «تيودور هرتسيل»، ومن سار على دربه، وصولا إلى «بن جوريون» أول رئيس وزراء لإسرائيل، والذي قنن وأسس للترحيل الممنهج للفلسطينيين، عبر بلورة مشروع التهجير عام 1937، الذي استقى منه المستوطنون الصهاينة مصطلح «الترانسفير»، عام 1948، لوصف ما بات يعرف لاحقًا بالتطهير العرقي.

يرى عالم الأنثروبولوجيا الإسرائيلي، جيف هالبر، «أن الصهيونية بوصفها حركة استعمارية استيطانية، ما هي إلا قصة تهجير للسكان العرب الأصليين من فلسطين، توطئة لسلبهم أراضيهم. فاقد جاء الصهاينة إلى فلسطين بقصد تحويلها من دولة عربية إلى دولة يهودية إسرائيلية. ونتيجة لعمليات التهجير واقتضام الأرض، التي تنتهجها الحركة الصهيونية، بشكل ممنهج منذ 125 عامًا، اضطر سبعة ملايين فلسطيني للعيش كلاجئين خارج أراضيهم، بينما يقبع ستة ملايين آخرون داخلها، تحت الحصار والاضطهاد، في مناطق محدودة وفقيرة.«

ما إن فجع قادة الحركة الصهيونية الأوائل بمعرفة العالم أن أرض فلسطين ليست صحراء خالية، وأن شعبا عربيًا يقطنها؛ حتى لجأوا إلى تبرير استيلائهم عليها حضاريًا؛ عبر اعتماد نظرية «الفراغ الحضارى»، التى تبناها الاستعمار الغربى، بمختلف مضامينها العنصرية. ومن ثم، زعموا أن شعب فلسطين يتذيل ركب الحضارة والرقى، بما يستوجب احتلالا صهيونيا لتشييد نموذج حضارى فى بيئة بدوية. ففى كتابه «دولة اليهود»، «ادعى، هرتزيل، أن أرض إسرائيل هى وطن اليهود التاريخي الذي يجب أن يشكل جدارًا عاز لأ لحماية الحضارة الغربية من تهديد الهمجية. توسلاً لنزع الشرعية عن الوجود العربي فى فلسطين، اعتبر زعماء الحركة الصهيونية عرب فلسطين حفنة من المهمشين البدائيين، والغزاة المحتلين لأرض الميعاد. وبإيعاز صهيوني، تم تضمين ذلك التصور الزائف فى ثنايا «تصريح بلفور» عام1917. حيث دعا إلى إقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين، دون أن يأتي على ذكر المواطنين العرب، الذين اعتبر هم «طوائف غير يهودية»، أقرب إلى أقلية هامشية منعدمة الهوية والكيان.

فى مسعى منهم لتسويغ التهجير القسرى للفلسطينيين، توراتيا، زعم أساطين الفكر الصهيونى أن أرض فلسطين و هبها الله إلى نبيه إبراهيم، لكن ولده إسماعيل اغتصبها من أخيه إسحاق. وبناء عليه، اعتبروا ساكنيها العرب غزاة مغتصبين؛ ومن حق اليهود اعتماد السبل الكفيلة باسترجاع أرضهم منهم. وانطلاقا من هذه المقاربة الدينية، عمدت الجماعات الصهيونية إلى استقدام أكبر عدد ممكن من يهود العالم، بموازاة تخيير الفلسطينيين ما بين الإبادة أو التهجير، حتى يتحقق الحلم الصهيونى بإقامة الدولة اليهودية الخالصة على أرض فلسطين بأكملها.

ديمجرافيا، عمد الصهيونيون الأوائل إلى تجاهل وجود الشعب الفلسطيني على أرضه العامرة، ورسموا مشهدًا زائفًا لفلسطين باعتبارها صحراء خاوية، تنتظر المعمرين اليهود. ففي خطب، هرتزيل، أمام المؤتمرات الصهيونية الستة، كما في كتابه المعنون «دولة اليهود»، لم يرد أي ذكر للسكان الأصليين العرب، سوى مرة يتيمة. الأمر الذي أسس للفرية، التي استعارها الأديب الإنجليزي الصهيوني، إسرائيل زانغويل، عام 1882، من تيار «الصهيونية المسيحية»، واللورد شافتسبري، ثم أوردها في مقال نشرته مجلة «نيو ليبرال ريفيو» عام 1901، ومفادها «فلسطين أرض بلا شعب ينبغي أن تعطى لشعب بلا أرض». وكانت فكرة «الأرض الخالية» تعنى، في نظر، زانغويل، أن سكان فلسطين هم «أشباه بدو» لا يمتلكون أية روابط ثقافية أو قومية، تربطهم بالأرض التي يسكنونها. وهو ما ييسر عمليات رحيلهم عن هذه الأرض، أو تهجيرهم منها عنوة.

خلافًا للسردية الصهيونية، التى تزعم أن مئات الآلاف من الفلسطينيين تركوا أراضيهم طوعًا، أو بدعوات من الجيوش العربية التى دخلت فلسطين، فى مايو 1948، أو بإيعاز من الإذاعات العربية؛ قدم، بنى موريس، وهو من تيار المؤرخين اليهود الجدد، سردية جديدة بهذا الصدد. واستنادًا إلى وثائق إسرائيلية رسمية أفرج عنها مؤخرًا، توصل إلى أن الفظائع، التى اقترفتها «الهاغاناة»، كانت سبب ذلك التهجير. كذلك، أثبت مؤرخون كمثل، وليد الخالدى، نور مصالحه، وإيلان بابه، أن ترك الفلسطينيين أراضيهم، جاء نتيجة ترهيب وإرغام، رسمت ملامحهما خطة صهيونية، أشرف عليها، بن غوريون، وعُرفت باسم الخطة «د» أو «دالت». وهى التى استغرق تنفيذها نحو ستة أشهر، ونجم عنها «النكبة الأولى»، إثر ترحيل نحو «د» أو «دالت». وهى التى استغرق تنفيذها نحو ستة أشهر، ونجم عنها «النكبة الأولى»، إثر ترحيل نحو يتم على على على المهاجرين اليهود الجدد، أمعن الاحتلال فى تضييق الخناق على الوجود العربى بالمدن المختلطة، عبر هدم البيوت ومصادرة الأراضى، بذريعة «المنفعة العامة» أو منفعة الجمهور.«

ارتكن مشروع التهجير الصهيونى للفلسطينيين على دعم دولى. ففى نوفمبر 1937، أرسلت بريطانيا لجنة تحقيق برئاسة، اللورد بيل، أصدرت تقريرًا يشرعن عمليات الإجلاء للفلسطينيين عن أراضيهم وبيوتهم. وفى عام 1942، طالب برنامج مؤتمر بلتيمور بنيويورك، بفتح باب الهجرة إلى فلسطين، وإقامة مستوطنات على الأراضى، التى لم يحتلها الصهاينة بعد. وما كادت الحرب العالمية الثانية تضع أوزارها، حتى حصلت الحركة الصهيونية على «تصريح بلفور أمريكى»، لتأييد تهجير الفلسطينيين خارج وطنهم.

وقبل أشهر من القرار الأممى بتقسيم فلسطين عام 1947، كان الصهاينة قد أتموا استعداداتهم العسكرية، لتنفيذ مخطط التهجير القسرى للفلسطينيين، بدعم وتواطؤ من لدن بريطانيا وأمريكا.

بعد احتلال غزة عام 1967، طرح نائب رئيس حكومة الاحتلال حينها، إيغال ألون، مشروعًا لنقل بعض قاطنيه إلى عريش مصر؛ لكن القاهرة أجهضته. وفي عقبها، دعم السيناتور الأمريكي، إدوارد كينيدي، خطة لتوزيع 200 ألف لاجئ من قطاع غزة حول العالم. وفي سنة 1971، طرح قائد المنطقة الجنوبية بجيش الاحتلال، أريئيل شارون، مشروعًا لاقتلاع 12 ألف لاجئ من مخيمات القطاع، وتوطينهم في صحراء سيناء، بيد أن مصر تصدت له. في أكتوبر الماضي، أصدرت وزارة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية تقريرًا يقترح ترحيل سكان غزة إلى سيناء، مع إقامة منطقة عازلة بعمق عدة كيلومترات على الحدود المصرية ـ الإسرائيلية. ودعا واشنطن وحلفاءها الأوروبيين للضغط على مصر للموافقة، مقابل مساعدات مالية. واقترح التقرير توفير السعودية سلة دعم، وتخصيصها ميزانية لتمويل نقل الفلسطينيين، الرافضين للإقامة بسيناء، إلى دول أخرى تقبل استيعابهم وتوطينهم.

على صعيد موازٍ، تشهد الضفة الغربية عمليات تهجير داخلى. فبدعم من جيش الاحتلال، تقوم ميليشيات المستوطنين المسلحين، بإجبار أعداد هائلة من المزارعين ورعاة الأغنام الفلسطينيين على ترك أراضيهم ومزارعهم في المنطقة (ج)، خصوصًا في القرى والخِرب الواقعة على السفوح الشرقية لجبال رام الله، وفي جبال محافظة الخليل. وبحسب منظمة «بتسيلم» الحقوقية الإسرائيلية، اضطر قاطنو 13 تجمعًا سكنيًا فلسطينيًا على الفرار، إثر تعرضهم لهجوم المستوطنين، منذ 7 أكتوبر الفائت.

إلى جانب الصمود الفلسطيني الأسطوري، ساعدت صلابة الموقفين المصرى والأردني على إجهاض مخطط حكومة نتنياهو لتهجير الفلسطينيين من غزة والضفة. فبينما اعتبره، الرئيس، أبو مازن، «نكبة ثانية»؛ ارتآه العاهل الأردني، بمثابة إعلان حرب. أما الرئيس، السيسي، فحذر من أن تفضى تصفية القضية الفلسطينية على حساب دول الجوار، إلى تقويض فرص إقامة الدولة الفلسطينية، والزج بمصر وإسرائيل إلى أتون الحرب.

- الاتحاد الأوروبي في زمن العواصف... بين حلم «المؤسسين» وواقع «السيادة « - أنطوان الحاج – جريدة الشرق الاوسط -24 كانون الثاني 2024

في خطاب ألقته رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون در لايين، عن حال الاتحاد الأوروبي في سبتمبر (أيلول) 2023، عبّرت السيدة الألمانية التي تولت عدداً من المناصب الوزارية في عهد المستشارة أنغيلا ميركل آخرها منصب وزيرة الدفاع (2013 – 2019)، عن أملها في أن تكون الانتخابات البرلمانية الأوروبية في يونيو (حزيران) المقبل «الوقت المناسب لاتخاذ القرار بشأن المستقبل الذي يتمناه الناخبون

وأوروبا التي يريدونها». وأكدت أن «اتحادنا اليوم يعكس رؤية أولئك الذين حلموا بمستقبل أفضل بعد الحرب العالمية الثانية...«

لا جدال في شأن الحلم الأوروبي - الذي بدأ مع المؤسسين - بمستقبل آمن وسلام دائم وازدهار وافر بعد حربين عالميتين قاسيتين وما سبقهما من حروب على مدى قرون في قارة فسيفسائية معقدة. أما قول فون در لايين إن الاتحاد الأوروبي يعكس تلك الرؤية اليوم ففيه الكثير من المبالغة والقليل من الواقع. ويكفي هنا أن نتذكر حرب البوسنة التي خلخلت استقرار منطقة البلقان وأوروبا كلها، وحرب أوكرانيا وروسيا التي ستكمل بعد أقل من شهر عامها الثاني من دون أن يكون في الأفق ما يشير إلى خط النهاية فيها. وإذا كان صحيحاً أن هاتين الحربين لا تدخلان ضمن النطاق الجغرافي للاتحاد الأوروبي، فإن الصحيح أيضاً أنهما طالتاه بتداعياتهما العميقة، والأصح أنهما أثبتتا عجز التكتل عن التعامل معهما استباقياً بمعنى الحؤول دون وقوعهما، واستلحاقياً بواقع العجز عن إنهائهما.

واليوم يقف الاتحاد الأوروبي بدوله السبع والعشرين وسط لجج متلاطمة، أو لاها جيوسياسي و آخر ها اقتصادي، مع سلسلة متنوعة من المشكلات الممتدة بينهما.

جنود أوكرانيون قرب الحدود مع بيلاروسيا (أ.ف.ب(

## معضلة دعم أوكرانيا

يقول كارل بيلدت، رئيس الوزراء السويدي سابقاً (1991 – 1994)، إن العام 2024 مليء بالتحديات للاتحاد الأوروبي، وعلى رأسها حكماً الحرب في أوكرانيا حيث «سيطيل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين النزاع لأطول فترة ممكنة»، على حد تعبيره.

ولا شك في أن أوروبا كلها تتلظى بين نارين هنا، نار انقطاع الغاز الروسي عنها بقرار من الاتحاد نفسه مدفوعاً بضغط أميركي، مع ما يرتبه ذلك من أكلاف باهظة على موازنات الدول وجيوب الأفراد، ونار استمرار الدعم العسكري لكبيف الذي استنزف مليارات اليوروهات من خزائن عواصم الاتحاد ومخازن أسلحة جيوشها.

وعلى الرغم من الخلافات بين الدول الأعضاء على حجم المساعدة المطلوبة لأوكرانيا، فإنها كلها منضوية تحت لواء استمرار الدعم، مدركةً أن الرئيس الروسي صار قادراً أكثر على خوض حرب طويلة المدى، مراهناً على التعب الأوروبي من الاستنزاف الاقتصادي، وكذلك على الاحتمال الكبير لفوز دونالد ترمب في الانتخابات الرئاسية الأميركية التي تقام الخريف المقبل وبالتالي تراجع دعم واشنطن لكييف كون ترمب يؤكد مراراً وتكراراً أنه لو كان رئيساً لما اندلعت هذه الحرب...

في ظل هذا الواقع، لا يجد الأوروبيون «الاتحاديون» مفراً من مواصلة ما غرقوا فيه: دعم أوكرانيا. وهنا يقول كارل بيلدت: «لإنهاء الحرب، يجب على الأوروبيين أن يثبتوا لبوتين أن تصميمهم ثابت وأن يتخذوا خطوات واضحة لإعداد أوكرانيا لمستقبل من السلام، بغض النظر عما يحدث في واشنطن. «

وقد رأينا وزير الخارجية الفرنسي الجديد ستيفان سيجورنيه يجزم من كييف قبل أيام بأن فرنسا ستواصل الدعم العسكري لأوكرانيا، واعداً أيضاً بتشجيع شركات فرنسية على الاستثمار في الدولة الغارقة في الحرب.

لكن لب المشكلة يبقى في كلفة الدعم ومدته، وكيف ستستطيع أوروبا أن تتعامل مع واقع ما بعد الحرب من حيث مصير أوكرانيا بنظامها وجغرافيتها، والأهم من حيث العلاقة مع روسيا.

مقاتلة بريطانية من طراز «تايفون» في قاعدة أكروتيري بقبرص قبل إقلاعها لضرب أهداف للحوثيين (أ.ب(

غزة والشرق الأوسط

قبل أيام، حض وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي إسرائيل على القبول بحل الدولتين مع الفلسطينيين بعد الحرب في غزة.

هذه الحرب أغرقت الشرق الأوسط في اضطرابات جديدة وأثارت مخاوف من صراع أوسع نطاقاً، ولا حاجة هنا إلى سرد ما يحصل في لبنان والعراق وبالطبع البحر الأحمر.

مرة جديدة، يجد الاتحاد الأوروبي نفسه أمام معضلة التأييد «الطبيعي» لما يعتبره «حق إسرائيل في الدفاع عن النفس» وفي الوقت نفسه حق الفلسطينيين في تقرير المصير، وبالتالي في العيش ضمن حدود دولة مستقلة.

والواقع المرّ أن بروكسل لا تستطيع الدفع في اتجاه سلام حقيقي لأن المفتاح لذلك موجود في مكان آخر. وبالتالي تجد الحكومات الأوروبية أنفسها ملزمة بمواصلة دعم الموقف الإسرائيلي، في موازاة استهوال ما يحصل من مجازر بحق الفلسطينيين في غزة، والاكتفاء بدور الداعم المالي الأكبر للشعب القابع تحت الاحتلال والقيام بحراك دبلوماسي لا يسمن ولا يغني من جوع.

والحال الأوروبي لا يختلف حيال ما يجري في البحر الأحمر من تصعيد يقوده الحوثيون. ويبدو موقف بروكسل شبيهاً بموقف المراقب. وها هو فالديس دومبروفسكيس، نائب رئيس المفوضية الأوروبية، الذي يراقب اقتصاد التكتل، يقول إن حركة الشحن عبر البحر الأحمر انخفضت 22% في شهر واحد بسبب هجمات الحوثيين المدعومين مع إيران. ويضيف: «لم يكن هناك تأثير يذكر على أسعار الطاقة أو تأثير بشكل عام على أسعار السلع حتى الآن. لكننا نرى تأثيرا على أسعار النقل التي ارتفعت... إنه بالتأكيد عامل خطر». ويلاحظ السياسي اللاتفي أن «التأثير الاقتصادي الأوسع على أسعار المستهلكين واقتصاد الاتحاد

الأوروبي بوجه عام سيعتمد بدرجة كبيرة على مدة هذه الأزمة... وبالتالي، من الضروري اتخاذ إجراء سريع.«

لكن ما هو هذا الإجراء؟

تحدث مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي عن الاتفاق «من حيث المبدأ» على تشكيل «مهمة بحرية لحماية السفن التجارية في البحر الأحمر»... وفي انتظار عمل ملموس، يأتي الرد الميداني من الولايات المتحدة وبريطانيا التي خرجت من الاتحاد في 31 يناير (كانون الثاني) 2020.

مقاتلة «ج 15» صينية تقلع من حاملة الطائرات «شاندونغ» خلال تدريب في بحر الصين الجنوبي (أ.ب( شرق آسيا

لا يستطيع الاتحاد الأوروبي عدم التفاعل مع ما يجري في محيط الصين.

»لدينا مصلحة عميقة في تحقيق الاستقرار في شرق آسيا أيضاً. وفي ما يتعلق بمسألة مستقبل تايوان، فإن كل كلمة لها أهميتها، ويظل الحذر هو السياسة الأكثر حكمة. يجب على تايبيه وبكين تشكيل علاقتهما المستقبلية مع مرور الوقت في سلام ودون أي نوع من الإكراه. إن الصراع حول مستقبل تايوان سرعان ما قد يتحول إلى صراع بين الولايات المتحدة والصين، وستكون له عواقب عالمية عميقة»، كما يقول كارل بيلدت.

أما جوزيب بوريل فيقول: «آسيا هي المنطقة الأكثر ديناميكية في العالم، والأزمات الدولية الرئيسية تؤثر في جنوب شرق آسيا. وبالتالي على الاتحاد الأوروبي أن يكون أكثر حضوراً وانخراطاً في هذه المنطقة المحورية. والعمل مع رابطة آسيان وتعميق شراكتنا الاستراتيجية أمر أساسي للقيام بذلك.«

تتألف رابطة آسيان من الدول الآتية: بروناي، بورما (ميانمار)، كمبوديا، إندونيسيا، لاوس، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلاند، فيتنام. وتضم الدول العشر 647 مليون نسمة مع ناتج محلي إجمالي يبلغ 2.9 تريليون دولار.

لا عجب أن تواجه منطقة تشهد نمواً اقتصادياً مطّرداً، ديناميكيات جيوسياسية كبيرة، خصوصاً في ظل التنافس المتعاظم بين الولايات المتحدة والصين. وفي الوقت نفسه، تتصاعد التوترات الأمنية في بحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي، حيث تؤدي المطالبات الإقليمية المتداخلة، وإجراء التدريبات البحرية إلى توترات بين الجيران. وتتفاوض رابطة «آسيان» والصين على مدونة قواعد السلوك في بحر الصين الجنوبي، لكن يبدو من غير المرجح أن تنتهي هذه المحادثات في وقت قريب. وبالتوازي مع ذلك، أصبحت الولايات المتحدة أكثر نشاطا في المنطقة، مع التمسك بمبدأ حرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي.

للدلالة على أهمية هذه المنطقة بالنسبة إلى بروكسل، أن الاتحاد الأوروبي هو ثالث أكبر شريك تجاري للدلالة على أهمية هذه المنطقة بالنسبة إلى بروكسل، أن الاتحاد الأوروبي بين الجانبين 280.6 مليار دولار

أميركي عام 2019. منذ عام 1998، تسجل منطقة «آسيان» فائضاً تجارياً مع الاتحاد الأوروبي، بلغ ذروته عند 54.6 مليار دولار عام 2017. وكان الاتحاد الأوروبي أيضًا ثالث أكبر مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة عام 2019 بتدفقات بلغت 16.2 مليار دولار، وهو ما يمثل 10.1في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر هناك.

يلتقي وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي نظراءهم من دول «آسيان» في الثاني من فبراير (شباط) المقبل في بروكسل، ويرأس الاجتماع جوزيب بوريل. وسيتركز البحث على تعزيز «الشراكة الاستراتيجية» التي أطلقاها عام 2020، والاتفاق على عقد مؤتمرات قمة منتظمة على مستوى القادة.

هذا يقود إلى السؤال عن مدى التاثير «الميداني» للاتحاد الأوروبي هناك، والجواب أنه شبه معدوم في ظل تصادم العملاقين الأميركي والصيني، صاحبي الاقتصادين الأول والثاني عالمياً.

مقر المفوضية الأوروبية في بروكسل (رويترز(

العائلة الاتحادية

هذه التحديات الجيوسياسية والجيو – اقتصادية الكبرى وسواها، تنعكس بقوة على داخل العائلة الأوروبية. ولئن كان الاتحاد الأوروبي قد نجح بعض الأحيان في تجنب العواصف التي تحملها أزمات كبيرة، فإنه يبدو مشوباً بكثير من الهشاشة هذه المرة.

ولعل أول التحديات المقبلة المتأثرة بكل ما سبق مسألة توسيع الاتحاد ليشمل دولاً مثل أوكرانيا ومولدوفا، وأخرى في غرب البلقان مثل ألبانيا ومقدونيا الشمالية ومونتينيغرو وكوسوفو.

لكن المسألة ليست بهذه البساطة، ففي زمن الحروب نرى الدول تعود إلى لغة السيادة الوطنية وكذلك التدابير الحمائية للاقتصاد، وهو ما يناقض فلسفة الاتحاد الأوروبي. لذلك نرى تصاعد الاتجاهات السيادية المشككة في صواب توسيع الاتحاد وتحقيق مزيد من الاندماج بين أعضائه. وهي لغة تعلو أصواتها في هولندا والمجر وبولندا وسلوفاكيا مع القوى الحاكمة، وفي صفوف الأحزاب المعارضة في فرنسا وألمانيا وإيطاليا وفنلندا...

لكن المشكلة الكبرى تكمن في الأمن، فكل أعضاء الاتحاد الأوروبي من الاندماجيين والمتحفظين والمشككين يحتاجون إلى الغطاء الأمني الذي يوفره حلف شمال الأطلسي (ناتو)، وبالتالي لا يبدو المستقبل الأوروبي متعلقاً بديناميكيات الاتحاد بمقدار تعلقه بما سيجري على الضفة الأخرى من المحيط الأطلسي بعد أشهر...

# - حرب غزة من منظور تحولات النظام الدولي - السيد صدقي عابدين - مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية في 2024/1/3

في خضم مساجلات كبيرة حول التطورات الدولية وانعكاساتها على النظام الدولي من حيث تركيبته وتوزيع القوة بين الفاعلين الرئيسيين فيه والأدوار التي تقوم بها مؤسساته، وما يستتبع ذلك من تساؤلات عما إذا كان النظام ما زال أحادي القطبية أم أنه بات متعدد الأقطاب، اندلعت حرب غزة الخامسة (أكتوبر 2023 ....). هذه الحرب لامست جوانب كثيرة من عناصر تلك المساجلات التي لم تعد في الإطار التنظيري فقط، وإنما باتت معلنة وصريحة من قبل أطراف ترفض ما تسميه بالهيمنة الأمريكية، والأحادية، والتصرف بعقلية الحرب الباردة، وتأسيس التحالفات، وفرض العقوبات، والتدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى وغيرها من قوائم الرفض التي تقدمها كل من روسيا والصين بالأساس.

حضرت بعض من عناصر تلك المساجلات عند التعامل مع حرب غزة من قبل أطراف هذه المساجلات الرئيسيين، وتحديداً كل من الولايات المتحدة وروسيا والصين. هذا الحضور بعضه كان مباشراً، وبعضه غير مباشر. كما أن بعضه واضح وجلي وبعضه غامض وقد يثير إشكاليات. وقد طال ذلك مسببات الحرب وإدارتها وما يمكن أن يحدث بعدها.

### نظام الهيمنة كأحد مسببات الحرب وإطالة أمدها

لم تخف كل من روسيا والصين تعرض الشعب الفلسطيني لمظالم على مدار عقود، وهو ما أكد عليه الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيرش منذ البداية. وكان هذا أحد الأسباب التي جعلته موضعاً لانتقادات إسرائيلية لاذعة. هذه المظالم كان هناك اتفاق على أن يتم التعامل معها وفقاً لتسوية بغض النظر عن عدالتها أم جورها، إلا أنه وبعد عملية تفاوضية شاقة وصلت الأمور إلى ضرورة قيام دولة فلسطينية مستقلة في مدى زمنى محدد. لكن ما حدث أن هذه الدولة بدأت مكوناتها تتآكل بفعل الاستيطان أولاً، وبفعل تراجع الزخم بخصوص الآليات التي أنشئت للمعاونة في ذلك، ومن بينها المجموعة الرباعية الدولية المشكلة من قبل كل من الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ثانياً.

لماذا حدث ذلك؟ ـ تأتي الإجابة من الجانب الروسي واضحة ولا لبس فيها ممثلة في أن الولايات المتحدة قد همشت كل الآليات واحتكرت عملية التسوية. ومع ذلك، لم تقدم لهذه العملية شيئاً يذكر. ومعلوم كيف أن واشنطن تغدق على إسرائيل المساعدات، وتغض الطرف عما تقوم به من تجاوزات.

أما والأمر كذلك فماذا ينتظر من الشعب الفلسطيني؟. لابد أن تكون هناك مقاومة لهذا الظلم المتواصل. وفي هذا الأمر تتفق كل من الصين وروسيا والأمين العام للأمم المتحدة بغض النظر عن المسميات المستخدمة. وهناك مسئولون في الأمم المتحدة ذهبوا إلى أبعد مما ذهبت إليه الصين وروسيا في التوصيفات. وعلى سبيل المثال، فإن فرنشيسكا ألبانيز مقررة الأمم المتحدة المستقلة المعنية بحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة وصفت الاحتلال الإسرائيلي بأنه "أداة للاستعمار الغربي والوحشية والاعتقال والاحتجاز التعسفي وتنفيذ إعدامات بإجراءات موجزة ضد الشعب الفلسطيني". ثم تواصل وكأنها تفند الرواية الإسرائيلية ورواية من يشايعوها بأن ما تقوم به في غزة هو رد على ما حدث في السابع من أكتوبر فتقول: "تم قصف غزة عندما لم يكن هناك أي هجوم من جانب قطاع غزة. هل أوقف المجتمع الدولي هذه اللاشر عية التي طال أمدها؟ لا، لهذا السبب أواصل القول إن المجتمع الدولي يتحمل مسئولية ضخمة في الكارثة الإنسانية التي تتكشف الآن". واعتبرت أن الفلسطينيين يتم تجريدهم من إنسانيتهم حتى قبل السابع من أكتوبر، وأن ذلك وصل إلى مستوى غير مسبوق، مذكرة بتصريحات بعض المسئولين الإسرائيلين في من أكتوبر، وأن ذلك وصل إلى مستوى غير مسبوق، مذكرة بتصريحات بعض المسئولين الإسرائيلين في هذا السياق، ومؤكدة مرة أخرى على أن الخطاب الغربي هو الآخر يضخم من الخطاب الإسرائيلين.

أما بالنسبة لإطالة أمد الحرب، فإن المنطلق الأمريكي والغربي المنحاز تماماً للسردية الإسرائيلية هو ما جعل وقف إطلاق النار يتعثر مرة تلو الأخرى، وهو ما جعل مشاريع قرارات مجلس الأمن تتهاوى تباعاً أيضاً. ومرة أخرى هذه ليست رواية المنافسين للولايات المتحدة على تراتبية القوة في النظام الدولي وحدهم، وإنما هناك مسئولون دوليون اتفقت أطروحاتهم مع أطروحات تلك القوى. المندوب الروسي في الأمم المتحدة فاسيلي نيبينزيا ذهب إلى أنه "خلال هذه الأسابيع، أصبحت حقيقة واحدة غير لائقة للغاية واضحة. بالنسبة للغرب، الفلسطينيون هم أناس من الدرجة الثانية. وهو ليس معنياً في الدفاع عن مصالحهم. هذا هو السبب الرئيسي للمشاكل التي واجهها المجلس عند اتخاذ القرارات". ومن ثم فلا غرو أن يقول مارتن غريفيث وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشئون الإنسانية بأن الناس في غزة قد "فقدوا الثقة في الإنسانية". ومرة أخرى وصفت فرنشيسكا ألبانيز استجابة المجتمع الدولي بغير المسئولة، كما اعتبرت أن الدول الغربية "استمرت في التصرف بشكل منحاز".

الانحياز هذا والازدواجية كان الرئيس الروسي فيلاديمير بوتين واضحاً في الضغط عليها عندما خاطب من وصفهم بـ"المصدومين مما تقوم به بلاده في أوكرانيا"، طارحاً عليهم تساؤلات تتعلق بقصف المدنيين في غزة، واضطرار الأطباء لإجراء عمليات جراحية دون تخدير، ووصف الأمين العام للأمم المتحدة غزة بتحولها إلى مقبرة للأطفال. وتسائل بوتين عما إذا كان ذلك يصدمهم أيضاً. وقد كان المندوب الروسي في الأمم المتحدة واضحاً في وصف تعامل الغرب مع الشعب الفلسطيني، خاصة عند المقارنة بالسلوك الغربي حيال أوكرانيا معتبراً أن الأمر يتعلق بـ"معايير مزدوجة صارخة" ليواصل طرح الأسئلة على الوفود الغربية: "أين هي مناشدتكم للمحكمة الجنائية الدولية إصدار أوامر اعتقال؟ أين جهودكم لإنشاء كافة أنواع لجان التحقيق والمحاكم؟".

السردية الأمريكية في المقابل كانت واضحة تماماً من حيث التأكيد على حق إسرائيل في الدفاع عن النفس، ومن ثم التصدي لمحاولات وقف إطلاق النار قبل أن تنجز إسرائيل مهامها. هذا الإصرار الأمريكي واستمرار سوء الأوضاع على الأرض هو ما دفع أنظونيو جوتيرش إلى تفعيل المادة التاسعة والتسعين من ميثاق الأمم المتحدة، وهي الخطوة التي جرت عليه هجوماً إسرائيلياً واسعاً أيضاً. وفي تفنيد سردية الدفاع عن النفس تلك ذهبت ألبانير إلى أنه لا يمكن التسليم بما تذهب إليه بعض الدول من أن ما تقوم به إسرائيل هو دفاع عن النفس متسائلة: "كيف يمكن أن يكون هذا دفاعاً عن النفس، وهناك قصف شامل لشعب بأكمله تحت هدف غامض ومبهم، وهو القضاء على حماس".

يلاحظ أن الأمر مرتبط بمسائل أساسية مطروحة في مساجلة النظام الدولي من بينها العدالة في هذا النظام، والمعايير التي تطبق وما إذا كانت هناك از دواجية في تطبيقها، وكذلك دور المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة في الشئون الدولية. بالنسبة للعدالة، هل الأمر متعلق بعدالة مطلقة أم بما يراه كل طرف بأنه عدالة؟، وفيما يتعلق باز دواجية المعايير فقد توجه أسئلة لمن ينتقدون السلوك الأمريكي والغربي حيال ما يحدث في غزة مقارنة بما يحدث في أوكرانيا من بينها: هل لو كانت واشنطن قد صمتت على ما تقومون به في أوكرانيا هل كنتم ستصمتون على تشجيعها لإسرائيل فيما تقوم به في غزة؟. وبالنسبة لدور الأمم المتحدة، فالأمر لا يرتبط بعدالة القضية الفلسطينية ولا غيرها من القضايا فقط بقدر ارتباطه بنمط وهيكلية صنع القرار في مجلس الأمن الدولي، ومن ثم وجود آليات لتنفيذ القرارات التي يتم اتخاذها. من الواضح أنه ومنذ نشأة المنظمة الدولية فإن السلوك التصويتي للدول الأعضاء عندما يرتبط الأمر بما تعتبره مصلحة وطنية عليا ينحاز إلى هذه المصلحة دون الالتفات إلى أي من المعايير التي يطرحها كل طرف حيال الطرف الآخر. حدث ذلك في زمن الحرب الباردة وحدث بعدها. وأما عن آليات التنفيذ فإن الخلل في هذه الناحية هيكلى ومتواصل أيضاً. وفي أحيان كثيرة تضرب تلك الدول عرضاً بالأمم المتحدة وميثاقها، والتاريخ ملئ بالنماذج. كما أن لكل تفسيره للميثاق أيضاً. ولا يمكن أن ينسى العالم وزير خارجية بريطانيا في حينه جاك سترو عندما أخرج ميثاق الأمم المتحدة من جيبه قائلاً إنهم يتصرفون طبقاً له عند الإعداد لغزو العراق. كما أن الأمم المتحدة قد تعرضت من قبل لاعتداءات سافرة. وفي الحرب الحالية لا يقف الأمر عند الهجوم الإسرائيلي الضاري على مسئولي المنظمة والاتهامات التي توجه إليهم، وإنما هناك إجراءات تقييدية بالنسبة للتأشيرات المطلوبة لتحركاتهم. والأهم من كل ذلك أن الكثيرين من العاملين في وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل الللاجئين (الأونروا) قد قتلوا.

## تفاعلات مباراة النظام الدولي وأوضاع ما بعد الحرب

لقد باتت هناك مباراة كبرى محددة الأطراف متشعبة الأبعاد فيما يتعلق بمآلات النظام الدولي. هذه المباراة لعبت بقواعدها التي باتت معروفة منذ سنوات في حرب غزة الدائرة. وقد يقال إن الطرف المهيمن ما زال

كذلك بحكم تعطيله صدور قرارات بوقف إطلاق النار. وقد يقول البعض إن الأمر لا يرتبط بطرف دون الآخرين، فالجميع مسئول عن الكارثة التي تحدث في غزة. وهناك من ذهب إلى القول صراحة إن نمط التصرف الدولي مفاده أن النظام الدولي القائم على القواعد التي تروج له قوى معينة متشبثة ببقائه قد تصدع بالفعل في ظل ما يحدث في غزة. بينما كان البعض أكثر تحديداً عندما تحدث عن انهيار ما أسماه بالنظام الدولي الليبرالي. وكان هناك آخرون أكثر تحفظاً في الحكم على هذا النظام الموصوف بالليبرالي بأنه فقط بات في مفترق طرق.

معظم هذه المقولات تنطلق من اعتبارات قيمية تخص انتهاكات القانون الدولي الإنساني الموثقة بالصوت والصورة، والتي جعلت ريتشارد بيبركورن ممثل منظمة الصحة العالمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة يعتبر الأوضاع "تقترب من أحلك أوقات البشرية". كما أن الأمين العام للأمم المتحدة اعتبر أن "حماية المدنيين لا يمكن أن تعني استخدام المدنيين كدروع بشرية. حماية المدنيين لا تعني إصدار الأمر لأكثر من مليون شخص بالإجلاء نحو الجنوب حيث لا يوجد مأوى أو غذاء أو ماء أو دواء أو وقود. ثم قصف الجنوب نفسه".

منذ البداية كانت هناك أصوات كثيرة على رأسها الصين وروسيا تتحدث عن أهمية إحياء حل الدولتين. ومنذ البداية كان ذلك أيضاً موضع نقد من إسرائيل وحلفائها إما بشكل كلي أو لعدم مناسبة الظرف للحديث عن هذا الموضوع. إذ كانت الأولوية لديهم إدانة عملية "طوفان الأقصى" في السابع من أكتوبر، وهذا ما تم مطالبة الصين به أكثر من مرة على حد وصف السفير الأمريكي في بكين نيكولاس بيرنز، والذي اعتبر أن الصين تسعى لنفوذ أكثر في منطقة الشرق الأوسط، مذكراً بما قامت به من وساطة بين السعودية وإيران.

إذا كانت روسيا قد تحدثت عن مساهمات يمكن أن تقدمها في التوصل إلى تسوية للصراع الفلسطينيالإسرائيلي وفقاً لمرجعيات محددة ومعروفة، فإن الصين قد تقدمت بورقة موقف تضمنت خمس مقترحات،
الثلاث الأولى منها تركز على معالجة الوضع الراهن من حيث وقف إطلاق النار وإنهاء القتال على نحو
شامل، وحماية المدنيين عبر خطوات ملموسة، وضمان الإغاثة الإنسانية. أما المقترح الرابع فقد جاء تحت
عنوان الوساطة الدبلوماسية. المقترح الخامس كرس لإيجاد حل سياسي. مواصفات هذا الحل مستندة إلى
مرجعية دولية ممثلة في قرارات مجلس الأمن، وما أطلق عليه التوافقات الدولية. فحل الدولتين مخرج
أساسي لتسوية القضية الفلسطينية، بحيث تنشأ دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة كاملة على حدود العام
أسامي لتسوية القضية الفلسطينية، بحيث تنشأ دولة فلسطينية موتمر دولي للسلام وصفته بالموسع وذي
ومرة أخرى طالبت الصين مجلس الأمن بالدعوة إلى عقد مؤتمر دولي للسلام وصفته بالموسع وذي
مصداقية أكبر وأكثر فعالية وبأسرع وقت ممكن. ليس هذا فحسب بل طالبت بضرورة وجود جدول زمني
محدد لتنفيذ حل الدولتين وفق خريطة طريق واضحة.

وبينما يدور النقاش واسعاً في تل أبيب وواشنطن وعواصم أخرى حول وضع غزة ما بعد نهاية الحرب، كانت بكين واضحة بأن أي ترتيب في هذا السياق لابد أن يحترم إرادة الشعب الفلسطيني وخياره المستقل، ومن ثم فلا يجوز فرض ترتيبات بعينها عليه. وبذلك ختمت المقترحات الصينية التي تحمل إشكاليات مرتبطة بآلية صنع القرار الدولي، حيث أن التعويل الرئيسي في المبادرة الصينية كان على مجلس الأمن. والصين أول من تعلم آليات عمل هذا المجلس، وكيف أن دولة واحدة بمقدور ها أن توقف صدور قرارات وافق عليها كل الأعضاء الأربعة عشر الأخرى. لكن ذلك مرده أن الصين تصر على ما تسميه النظام الدولي القائم على القانون الدولي وفي القلب منه الأمم المتحدة.

لم تكن فلسطين يوماً بعيدة عن تفاعلات النظام الدولي. فالقضية الفلسطينية نشأت على إثر قرار اتخذته قوة كانت تسعى لاستمرار هيمنتها على النظام الدولي في حينه. وإسرائيل نشأت بقرار دولي في ظل تحولات كبيرة في النظام الدولي. فهل ستشهد تحولات النظام الدولي الراهنة إنصافاً للفلسطينيين أم سيقع عليهم مزيد من الظلم الذي اعتادوه رفقة تحولات النظام الدولي؟.

- الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني لن ينتهي قريباً لخمسة أسباب - ستيفن موالت Poreign الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني لن ينتهي قريباً لخمسة أسباب - ستيفن موالت 2024/1/15

كل من يعرف تاريخ الشرق الأوسط الحديث ويتابع أخبار تلك المنطقة بانتظام يدرك على الأرجح أسباب استمرار الصراع الطويل بين يهود إسرائيل والفلسطينيين.

لكن قد يحمل غير المطّلعين على ذلك التاريخ مجموعة من الأسئلة المبررة: ما سبب المشكلة القائمة هناك؟ لماذا عجز الإسرائيليون والفلسطينيون عن تسوية خلافاتهم والمضي قدماً؟ تصالحت واشنطن مع ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، وأصبحت العلاقات بين الولايات المتحدة وفيتنام ودّية اليوم. وحتى المجتمعات المضطربة، مثل جنوب أفريقيا وأيرلندا الشمالية، اتخذت مساراً يقودها نحو العدالة والسلام. ما سبب فشل جهود إنهاء هذا الصراع إذاً، وما الذي يفسر نشوء أسوأ حملة دموية بين الإسرائيليين والفلسطينيين اليوم منذ تأسيس إسرائيل في العام 1948؟

في ما يلي خمسة أسباب رئيسية لاستمرار الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني وإمعانه في قتل الأبرياء، وزعزعة المنطقة، واستنزاف كميات متفاوتة من الرصيد السياسي الأميركي، ونشر مظاهر الخوف والمعاناة

#### والظلم.

### أهداف غير قابلة للتجزئة

ثمة مشكلة بنيوية حادة في عمق هذا الصراع. يريد القوميون الإسرائيليون والفلسطينيون معاً أن يعيشوا في مساحة الأرض نفسها ويسيطروا عليها، ويظن كل طرف منهما أن تلك الأرض من حقّه. يتكل كل فريق على أساس مختلف لتبرير قناعته، ويُصرّ على ضرورة تفوّق موقفه على مواقف الطرف الآخر. يضع محللو العلاقات الدولية هذه المواقف في خانة المشكلات «غير القابلة للتجزئة»: يصعب حل أي نزاع إذا كان تقسيم المشكلة المطروحة بطريقة ترضي الطرفين مستحيلاً. تُضاف إلى هذه المشكلات مكانة القدس المعقدة والمتنازع عليها، إذ تُعتبر هذه المدينة مكاناً مقدساً للديانات الثلاث الكبرى. تشكّل هذه العوامل وصفة مثالية لنشوء اضطرابات متكررة. تعددت الاقتراحات التي دعت إلى تقاسم الأرض خلال القرن الماضي، لكن لطالما تلاشت الأصوات الداعمة للتسوية أو تم تهميشها من جانب الأطراف التي تريد السيطرة على كامل الأراضي المتنازع عليها. إنه جزء من مفهوم القومية للأسف.

### المعضلة الأمنية

نظراً إلى استمرار المشكلة الأولى وتراجع مساحة الأرض المتنازع عليها، يواجه الشعبان معضلة أمنية خطرة اعترف القادة الصهاينة منذ البداية بصعوبة أو استحالة إنشاء دولة يسيطر عليها اليهود وفيها أقلية عربية واسعة، فكيف لو كان العرب يشكّلون الغالبية فيها؟ هذه القناعة أطلقت حملات من التطهير العرقي خلال الحرب العربية - الإسرائيلية في العام 1948، ثم في العام 1967، حين استولت إسرائيل على الضفة الغربية. كان طبيعياً أن يشعر الفلسطينيون المطرودون وجيران إسرائيل العرب بسخط عارم ويتوقوا إلى عكس النتائج.

كان الاحتفاظ بالضفة الغربية وبناء المستوطنات فيها، تزامناً مع السيطرة على قطاع غزة، يعني أن يخضع ملابين الفلسطينيين للسلطة الإسرائيلية بشكلٍ دائم، ما أدى إلى نشوء المشكلة الديمو غرافية التي حاول مؤسسو البلد تجنبها منذ البداية: انتشار أعداد شبه متساوية من اليهود والفلسطينيين في الأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل. كانت مساعي إنشاء «إسرائيل الكبرى» لتجبر قادتها على منح كامل الحقوق السياسية إلى

عدد مشابه من الفلسطينيين، أو إيجاد عذر آخر لطرد معظمهم، أو ترسيخ نظام فصل عنصري يتعارض مع التزام إسرائيل المزعوم بالديموقر اطية وحقوق الإنسان.

هذه المعضلة الأمنية تزيد تعقيد الجهود الرامية إلى التفاوض على نشوء «دولتين لشعبين». في غضون ذلك، يُصِر المفاوضون الإسرائيليون على ضرورة نزع سلاح أي كيان فلسطيني مستقبلي، على أن تحتفظ إسرائيل بسيطرة واسعة على حدوده ومجاله الجوي كي لا تتمكن أي دولة فلسطينية محتملة من طرح تهديدات خطرة على إسرائيل. لكن هذا الترتيب يبقي الفلسطينيين في موقف ضعيف أمام إسرائيل ودول أخرى، ومن المبرر ألا يوافقوا عليه. يسهل أن نتصور ترتيبات أخرى لتحسين الوضع الأمني في كل معسكر وتشجيع الطرفين على عقد مصالحة نهائية، لكن لا يمكن إرساء الأمن بشكلٍ كامل. وبعد هجوم «حماس» في 7 تشرين الأول والجرائم المرتكبة اليوم بحق الفلسطينيين الأبرياء في غزة، من الأصعب إقرار حل الدولتين في المستقبل المنظور.

#### جهات خارجية غير مفيدة

تأجّج الصراع بين هذين الشعبين واستمر طوال هذه الفترة بسبب مجموعة من الأطراف الثالثة التي تتدخّل بطريقة تضمن مصالحها الخاصة وتعطي نتائج عكسية. أشعلت بريطانيا المشكلة عبر «وعد بلفور» في العام 1917، وأساءت التعامل مع تفويضها في عصبة الأمم خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، ثم عبّرت عن استيائها من الوضع ونقلت المشكلة إلى الأمم المتحدة غداة الحرب العالمية الثانية. وبعد العام 1948، دعمت الدول العربية المتنافسة فصائل فلسطينية مختلفة كجزءٍ من سلسلة عداوات عربية داخلية متكررة، ما أدى إلى إضعاف الوحدة الفلسطينية.

في غضون ذلك، سلّحت الولايات المتحدة إسرائيل بينما سلّح الاتحاد السوفياتي عدداً من الدول العربية الموالية له خلال الحرب الباردة لتحقيق مصالحهما الخاصة، ولم تتنبّه أي قوة عظمى منهما إلى تفاقم المشكلة الفلسطينية أو كبح قرار إسرائيل ببناء مستوطنات في أنحاء الضفة الغربية.

ثم تدخلت إيران في الصراع عبر دعم حركة «حماس»، و»الجهاد الإسلامي الفلسطيني»، و»حزب الله» في لبنان، وأرادت بذلك أن تكبح الجهود الأميركية لإعادة تنظيم المنطقة بطرق اعتبرتها طهران خطرة. لم تسهم

هذه التدخلات الخارجية كلها في حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، بل إنها زادت الوضع المعقد سوءاً.

### المتطرفون

في الشرق الأوسط، كما في أي مكان آخر، قد تكبح أعداد صغيرة من المتطرفين أي نوايا حسنة لحل المشكلات الشائكة أحياناً. كانت اتفاقية أوسلو للسلام خلال التسعينات أقرب ما توصل إليه الطرفان لإنهاء الصراع بطريقة مُرضِية، لكن شارك المتطرفون في المعسكرين في إضعاف هذا المسار الواعد لإرساء السلام. أدت سلسلة من التفجيرات الانتحارية التي نظمتها «حماس» و»الجهاد الإسلامي الفلسطيني» إلى إضعاف المعسكر الداعم للسلام في إسرائيل، وقتل مستوطن أميركي إسرائيلي 29 فلسطينياً في العام 1994، في محاولة متعمدة منه لوقف جهود السلام. ثم أقدم إسرائيلي متعصب آخر على اغتيال رئيس الوزراء إسحاق رابين، فساعد بنيامين نتنياهو بطريقة غير مباشرة على استلام منصب رئيس الحكومة.

لطالما كانت معارضة حل الدولتين المبدأ التوجيهي لمسيرة نتنياهو السياسية كلها، حتى أنه ذهب إلى حد دعم «حماس» ضمناً بهدف إضعاف السلطة الفلسطينية المعتدلة التي كانت مهتمة بإقرار حل الدولتين. انكشفت نتائج تلك السياسة المأسوية في 7 تشرين الأول.

### اللوبي الإسرائيلي

على عكس ما يفترض البعض، لا تتحمل جماعات مثل «لجنة الشؤون العامة الأميركية - الإسرائيلية»، أو «رابطة مكافحة التشهير»، أو «المسيحيون المتحدون من أجل إسرائيل»، مسؤولية استمرار الصراع وحدها، لكنها تُعتبر جزءاً من العوائق التي تحول دون إحراز التقدم، إلى جانب جماعات وأفراد بالعقلية نفسها.

بالإضافة إلى نشر رؤية منحازة عن الصراع في الأوساط السياسية الأميركية، سعت هذه الجماعات إلى إعاقة جميع المحاولات التي أطلقها أي رئيس أميركي لإنهاء الصراع. التزم الرؤساء بيل كلينتون، وجورج بوش الإبن، وباراك أوباما، علناً بدعم حل الدولتين، وأطلق كلينتون وأوباما محاولات جدّية لإقراره لأن إقامة دولتين لشعبين تصبّ في مصلحة إسرائيل، وفلسطين، والولايات المتحدة، والعالم أجمع، كما قال أوباما. لكن

رغم نفوذ هؤلاء الرؤساء، لم يكن أيٌّ منهم مستعداً للضغط جدّياً على إسرائيل (عبر ربط المساعدات العسكرية الأميركية والدعم الديبلوماسي الأميركي بالتوصل إلى اتفاق عادل مثلاً). حتى أنهم عجزوا عن اشتراط وقف بناء المستوطنات الإسرائيلية والبدء بتفكيك نظام الفصل العنصري في الأراضي المحتلة مقابل المساعدات والحماية الديبلوماسية الأميركية.

وحتى أبرز المنظمات التي دعمت حل الدولتين رغم و لائها لإسرائيل لم تطالب القادة الأميركيين حتى الفترة الأخيرة باتخاذ هذه الخطوة أو الضغط على أعضاء الكونغرس لدعم زيادة الضغوط على إسرائيل. وبما أن إسرائيل لم تخضع يوماً للمحاسبة من أبرز جهة تدعمها وتحميها، لم تشعر جميع الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بأنها مضطرة لتقديم التنازلات أو التفكير بعواقب أفعالها على المدى الطويل. هذا الوضع أنتج الكارثة التي تواجهها إسرائيل والفلسطينيون اليوم.

يشكّل كل واحد من هذه العوامل الخمسة عائقاً مخيفاً أمام السلام، وتبرز طبعاً عوائق أخرى لم تُذكّر في هذه اللائحة. يعني ذلك أن الصراع لن ينتهي في أي وقت قريب. إنها مأساة حقيقية للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء، مع أن الفلسطينيين يتحملون أكبر الخسائر حتى الآن.

أخيراً، قد يتعرض اليهود حول العالم للمخاطر بسبب سلوك إسرائيل في حرب غزة راهناً، إذ تعزز ممارساتها مظاهر معاداة السامية في كل مكان. وبما أن إدارة بايدن تدعم حملة إسرائيل الوحشية والإلغائية في غزة، ستدفع الولايات المتحدة ثمناً باهظاً على المستويين الأخلاقي والاستراتيجي بسبب دورها في هذه الكارثة. ما كان قادة العالم الراغبون في إضعاف دور واشنطن كز عيمة للنظام الدولي الليبرالي ليتمنوا هدية أفضل من التطورات الأخيرة في فترة الأعياد!

#### نافذة على فكر كمال جنبلاط

#### من آرائه ومواقفه:

- في ذكري كارثة 1948 كمال جنبلاط يحدد الاسباب:

# في خطاب له القاه في صيدا سنة 1965 في ذكرى كارثة 1948 اعلن كمال جنبلاط:

"يذكر بعضكم من المسنين ايام تلك المأساة التي حلت بالفلسطينيين والعرب ن واما اسبابها فأراها في:

- كثرة الكلام وقلة الاعداد والاستعداد.
- وحدة الصف والتضامن في الظاهر وتباين الاهداف واختلافها واستبطان المؤامرات من جانب بعضهم على البعض الاخر في الواقع.
- عدم وجود قيادة عسكرية عربية مشتركة وموحدة للتحرك العام. فكل واحد منهم تقريباً يجري المعركة لحسابه ولمصلحته دون ان ينظر الى المصلحة العربية العامة او الى مصلحة الاخرين ، او ينسجم معهم على الاقل في تصميم المعركة وتخطيطها وتنفيذها. فهذا الجيش يؤمر بالتقدم وذاك يوعز له بالتأخر ، وهذا يهاجم على غير طائل وذلك يدافع وهو في مجال الهجوم الهجوم اقوى و اجدى.
  - تصميم الملك عبدلله وقائد جيش البريطاني في كلوب باشا وعبد الاله ونوري السعيد بأن لا تحتل جيوشهم الا الاراضي الفلسطينية التي خصصت للعرب في قرار التقسيم ، وكانوا في موقف يستطيعون فيه توجيه الضربة القاضية لشطر القوى اليهودية وارض المعركة شطرين ، وتمزيق شمل هذه القوى بالتفاف الكماشة في ما بعد.
- عدم اعتبار الجبهة اللبنانية جبهة اساسية في فك الكماشة المذكورة لأجل عزل الصهاينة عن البحر وقطع صلتهم بالعتاد والمدد الموارد اليهم ، تماماً كما فعل صلاح الدين الايوبي في ما قبل يوم واجه الصليبين .
  - رداءة الذخيرة والعتاد والمشتريات العسكرية الاخرى التي ابتيعت للجيش المصري في محاولة لتحطيم وشل حركته.
  - اقفال الغرب باب شراء السلاح في وجه العرب. وكان البريطانيون قد انسحبوا في لعبة مماثلة و تركوا قسماً من سلاحهم وعتادهم في يد الصهاينة.
  - ارتباط العرب بأحلاف وقواعد عسكرية ، واتجاهات في السياسة الخارجية قيدت حريتهم في التصرف ، وجمّدت مبادرتهم في حقل الدفاع عن النفس ، وأعمت بصيرتهم عن واقع العالم ، المتغير بعد الحرب العالمية الثانية .
  - استنكاف الدول العربية المنتجة للنفط عن استخدام هذا السلاح في معركة العرب الكبرى ، وغيبة الاقتصاد بشكل عام عن المعركة ، ولا يزال غائباً عنها.
- مخططات الاجانب ومشاريع سوريا الكبرى والهلال الخصيب والاوطان القومية الطائفية التي كان يحلم بها كل من نوري السعيد والملك عبدالله في رغبتهم المتعاكسة للاستيلاء على سوريا وقسم كبير من لبنان، هذه المشاريع التي كانت تقض مضاجع سوريا ومصر والسعودية ، فأضفت على

المعركة منذ بداياتها تناقضات ومنازعات وتخوفات انتقلت الى ارض فلسطين بالذات واثرت في مواجهة مصيرها. واخيراً لا آخراً، هذا النداء العجيب الغريب في بابه الذي اطلقه الحكام العرب آذاك، وبعض الزعماء الفلسطينيين انفسهم وطلبوا منه من عرب فلسطين بأن ينسحبوا من بلدهم مؤقتاً ليعودوا بعد النصر المتوقع سريعاً عن الصهاينة. "

(المرجع: من خطاب لكمال جنبلاط في ذكرى نكبة 1948، القاه في صيدا سنة 1965 ورد في الصفحة 22 من كتابه "فلسطين قضية شعب ... وتاريخ وطن")

#### في ضوء العتمة

العالم العربي يعيش في دوامة من المشاكل لا نعرف متى تبدأ احداها ومتى تنتهي، لانه في الظاهر على الاقل لم يعد هنالك منطق للاحداث ، فالتوزع والتناقض والفرقة المتزايدة تبرز اكثر فاكثر كعلامات لأزمة سياسية واجتماعية خطيرة . الافعال تناقض الاقوال والتصريحات . ورغبة التسلط والاثرة في الحكم وانانية النفوذ تنمو وتقوى هادرة وراءها قيم التجرد والاخلاص وارادة التعاون .

ووراء كل ذلك ، تتأكد في كل يوم سيطرة العسكريين المتزايدة على مقاليد الامور وتخوفهم من كل خطوة قد تؤدي بهم الىي اضعاف تأثيرهم السياسي ونفوذهم .

اى اين ؟ .... نقطة استفهام وتساؤل ضخمة !! لا تغرّنا الاعلانات والتصريحات ، ولا تخدعنا المعارك الجانبية ومحاولات تحويل الانظار الى هذا الصراع الداخلي او ذاك... ووسط كل هذا ، يتوقف ، ويكاد ينحسر تيار النضال العربي لاجل التحرر والتلاقي والاشتراكية .

كأن الناس يلهون ، او كأن في ذلك ردة للانتهازية المتجذرة في النفوس.

عندما تكون التيارات والمناهج غير واضحة في تشكيلها ومراميها واعمالها لا يستطيع الانسان ان يطمئن بل يساوره القلق والحذر مما سيؤول اليه كل ذلك. نريد هذا و لا نريده في آن واحد ، وبالتالي نسير ولا ندري الى اين نسير. هذا شعور وتفكير اردنا ان نوضحه بشكل عام ، ولعله شعور كثرة ساحقة من الجماهير العربية المناضلة. ويحز في نفوسنا جميعاً ان يكون انتظام الفوضى قد وصل الى ما وصل اليه من استقرار ، واي استقرار!! اعاننا الله للخروج من هذه العتمة.

(المرجع: مقال لكمال جنبلاط في جريدة الانباء بتاريخ 1963/6/22، ورد في الصفحة 39 من كتابه "فلسطين قضية شعب وتاريخ وطن ")

#### من اقواله:

# اثر العمل الفدائي في النفسية الفلسطينية والعربية

قد يكون العمل الفدائي لا يزال يحتاج الى تطوير وتشذيب وتنظيم ، وقد يعتور بعض الفئات من نقائض ملموسة تتطلب التدخل للحد منها واصلاح اثارها على ان العمل الفدائي ظاهرة لا يمكن التقليل من اهميتها بالنسبة لكفاح الشعب الفلسطيني ، وبالنسبة للعرب على الاقل، ضمن المجموعة الشرقية التي تتضمنهم وتحتضنهم من السودان والجمهورية العربية حتى العراق .

وبالنسبة للفلسطيني الذي حجزته السلطات العربية منذ العام 1948 حتى يومنا هذا ،ضمن شبه معتقلات، يوزع عليه فيها ما يحلو للامم المتحدة من غذاء قليل نسبياً ، ويمنع عنه معظم الاحيان ، حق العمل / وتقيد حريته في التنقل والتجول ، ويتعرض لشتى اساليب الحرمان المعنوي والمادي وللمعاملة السيئة ، ويحظر عليه المشاركة السياسية والعملية في تحرير بلاده. بالنسبة لهذا الفلسطيني المضطهد واقعاً، والذي اخذ يشعر بشتى المركبات النفسية وبالكبت الملازم لها، فان العمل الفدائي مدخل له الى حياة الرجوع والحقيقة والتحرر من ظروف الحياة التي سئمها ، ومن ذهنية التخاذل والاتكالية والانعزال عن المعركة العربية السياسية التي ابعد عنها اعتباطاً وقسراً. فحلقة الفداء مجال للفلسطيني لاستعادة حريته السليبة، ولتحقيق معاني ذاتيته القومية والانسانية ، وللخروج من معتقل سجن الفلس الذي وضعته فيه النكبة وأوصد ابوابه ونوافذه في وجهه حكام وسياسيو العرب.

واشد ايلاماً ومهانة ، في ما كان يشعر به العربي الفلسطيني . انهم كانوا يمنعونه عن الكلام ، وعن العمل لأجل قضيته ، ثم يعالجون هم هذه القضية ويدافعون عنها ويتحدثون باسمه ، ويكادون يأخذون مكانه ، طبعاً في ما عدا الدخول مثله الى معسكر الاعتقال.

اما بالنسبة للعربي بشكل عام ، فان العمل الفدائي يسهم بشكل رئيسي في تبديل الذهنية العربية العامة المسيطرة والتي تعشش فيها مظاهر التخلف المعنوي التقليدي والاتكالية والانتهازية وثورية الشعارات والكلام .

من هذه الاعتبارات انما تعلقنا بالعمل الفدائي وبظاهرته التي برهنت ان الانسان العربي يستطيع ايضاً ان يتغلب على المحنة ، ايا كانت هذه المحنة . وهذا شعور يدغدغ فينا بواكير الامال ، ويمحو شيئاً كثيرا من الصدأ الذي علق بنا ، قبل وبعد المحنة ، ويعيد الثقة الى نفوسنا .

(المرجع: مقال لكمال جنبلاط نشرته جريدة المحرر بتاريخ 1968/11/7 ورد في الصفحة 114 من كتابه "فلسطين قضية شعب وتاريخ وطن")

### المنطق السحري ومواجهة العدوان

العرب ، حكاماً ومواطنين ، هم بحاجة في هذه الفترة العصيبة الى ضبط اعصاب وتحليل عقلي سليم للامور ونتائجها وابعادها ، والى مواجهة عملية وتخطيط لما تبرزه الوقائع القائمة . فمنهم من يتخوف من الحل السلمى وبخاصة اخواننا الفلسطينيون والشباب منهم بنوع خاص. وهؤلاء جميعهم يخيفهم الحل

السلمي لما قد يتضمن من تسوية لا تكون في صالح اخواننا الفلسطينيين وتقطع الطريق من جهة اخرى على ارباب النفوس الحالمة بالتمرد او المتشبعة بنظريات الثورة وسواها. على انه يجب ان نرى الاشياء، كما هي ، وانه لا يوجد امامنا الا حلول ثلاثة :

اولاً: الحل السلمي الذي يشمل اولا القضية الفلسطينية برمتها. وشموله للقضية الفلسطينية يتوقف على قوة العرب واتحادهم والجبهات العسكرية التي يكونون قد أنشأوها ووحدوا القيادة في ما بينها ، وعلى تصاعد المقاومة الفلسطينية من الخارج وفي الداخل ، لان السياسية والديبلوماسية هما في النهاية تعبيران طبعاً عن مقدرة الفرد المفاوض وحنكته وذكائه، ولكنهما مرتبطتان بوزن القوة ومقياس القدرة العسكرية التي يكون عليها.

ثانياً: الحل الذي ينتسب الى مفاهيم تصعيد عمل المقاومة الافلسطينية والعربية الى مستوى تحويلها الى حرب شعبية على طريقة فييتنام كما يحلم بعض شبابنا بها، وفي اكثر الاحيان دون ان يتصوروا انهم سينخرطون بها ، ويناضلون في صفوفها. ان مثل هذل الحل تعوزه في الواقع سنوات عديدة لاجل تحقيقه ، وهو بحاجة ، على حدود العدوان القائم ، الى قوات ردع عربية منسقة وكبيرة وموحدة القيادة لمنع اسرائيل من ضرب العرب ضربة اخرى ساحقة .

ثالثاً: الحل الثالث هو الحل العسكري الذي يتوقف نجاحه وانطلاقه على قوة وتنظيم الجيوش العربية وحشدها في مناطق انطلاقها لتحرير اراضي العدوان والاراضي المغتصبة ذاتها، ولكننا لا نرى اي سعي صحيح وواقعي لتحقيق ذلك.

في هذا الجو العام / يبقى الحل السلمي واقعاً وفعلاً اقرب الحلول لان الدول الكبرى في مجموعها لن تستطيع عملياً ان تتحمل استمرار الوضع في الشرق العربي على ما هو عليه من تنازع وتأزم شديد يهدد في كل حين بالانفجار ، وبالتالي بتدمير ما تبقى من النفوذ السياسي للغرب الاوروبي وللولايات المتحدة في المنطقة وبتهديم مصالح هذه الدول . هذا من جهة ، ومن جهة اخرى فان التنين الصيني يطل برأسه من نافث اللهب من الشرق الاقصى بعد ان اضحى للاختبار الصيني وللمبادرات الصينية في العالم الثالث ولنهجها الثوري تأثير عظيم في اوساط فئات كثيرة في هذا العالم .

على ان هذا الحل السياسي يجب ان يأتي متلائماً مع آمال واماني اخواننا الفلسطينيين الذي لهم الحق الاول في تقرير مصيرهم وفي رعاية قضيتهم .

(المرجع: مقال لكمال جنبلاط نشرته جريدة المحرر بتاريخ 1969/4/22 ورد في الصفحة 148 من كتابه "فلسطين قضية شعب ... وتاريخ وطن")

مشاريع ومطالب اصلاحية

انشاء لجنة لادارة شؤون الفلسطينيين في وزارة الداخلية

اعد كمال جنبلاط ، بصفته وزيراً للداخلية ، هذا المشروع سنة 1962 واقرته الدولة واصدر رئيس الجمهورية مرسوماً بذلك هذا نصه:

"ان رئيس الجمهورية اللبنانية

بناء على ادستور اللبناني

وبناء على المرسوم الاشتراعي رقم 42 تاريخ 1959/3/31

وبناء على المرسوم رقم 2867 الصادر بتاريخ 1959/12/26

وبناء على اقتراح وزير الداخلية وموافقة مجلس الوزراء

#### يرسم ما يأتى:

المادة الاولى: تنشأ لجنة عليا للاشراف على ادارة شؤون الفلسطينيين برئاسة وزير الداخلية ، وتتألف من :

- المدير العام لادارة شؤون الفلسطينيين في وزارة الداخلية / نائب رئيس
  - ممثل عن وزارة الداخلية دائرة الشؤون البلدية والقروية / عضو
    - ممثل عن المديرية العامة لقوى الامن الداخلي / عضو
      - ممثل عن المديرية العامة للامن العام / عضو
        - ممثل عن وزارة الانباء / عضو
        - ممثل عن وزراة الصحة العام / عضو
      - ممثل عن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية / عضو
- ممثل عن مصلحة الانعاش الاجتماعي / عضو ممثل عن المديرية العامة لشؤون الفلسطينيين العسكرية / عضو
  - ممثلين عن الفلسطينيين تسميهم اللجنة السياسية العليا للفلسطينيين في لبنان / عضو
    - ممثل عن وكالة الاغاثة الدولية الاونروا / عضو
    - . موظف من ووزارة الداخلية برتبة رئيس دائرة على الاقل / امين سر"

#### - علوم وتكنولوجيا: ماذا لو ساد الذكاء الاصطناعي؟ - جريدة الشرق الاوسط - 2024/1/29

من أهم أسباب ارتفاع أسهم شركات التقنية خلال عام 2023 التفاؤل بخصوص الذكاء الاصطناعي وآثاره التي ستتضح أكثر في عام 2024. فهل يشكل الذكاء الاصطناعي خطراً على سوق العمل؟ وهل من شأنه أن يعطل غالبية العاملين والموظفين بدءاً من العام المقبل؟ في الواقع كثيرون طرحوا هذا السؤال، بل أبرز

رجالات التقنية إيلون ماسك طالب بتشريعات تحد من تنامي الذكاء الاصطناعي، بحجة أن الآلة أسرع من الإنسان في الحلول ومعالجة البيانات وستنقلب عليه. لكن يبقى السؤال؛ هل هذا الطرح يُعدّ من المبالغة أم من المحتمل حدوثه فعلاً؟

في مجال تخصصي عادةً ما أستمع لآراء تتحدث عن أن الذكاء الاصطناعي سوف يقضي على مجال إدارة الأصول وأسواق المال ويحل مكانها. هذا التصور بالطبع قاصر عن فهم هذا الذكاء الآلي والإنساني، حيث إن أساس الذكاء الاصطناعي خاضع لكمية المدخلات من المعلومات التاريخية وكيفية إحصائها وفرزها وتكوين منطق من خلالها، بينما الإنسان علاقته مع الماضي نسبية، وتعمقه يكون في الجزئيات فقط، واختياره لتفاصيل القضايا غالباً لا يخضع لأسباب منطقية محددة، فقد يكون بسبب قناعات قديمة أو ظنون غير حقيقية.

#### استخدام المنطق

فالإنسان في تصرفاته غير منطقي، إلا أنه يملك العقل الذي يمكنه عبره أن يستخدم المنطق، لذلك نرى أن كثيراً من آرائه وأفكاره لا نستطيع التنبؤ بها، حتى السلوك المنطقي الإنساني أيضاً علاقته بالجزئيات والتفاصيل، وليس النظر إلى الماضي كقاعدة يعتمد عليها، بل غالباً ما يشكك، بمعنى أن الإنسان الذكي الناجح علاقته مع الماضي نوعية، وغالباً ما يميل للتشكيك والنقد، بخلاف الآلة التي قد لا تعرف الوصول للجزئيات المهمة. والأهم من ذلك أنها تعتمد على الماضي بشكل كمي، وليس بشكل نوعي، حتى لو امتلكت المنطق للوصول إلى نتيجة.

فمثلاً التنبؤ حول سياسة الفيدرالي من رفع أو تأجيل أو تقليص أسعار الفائدة اختلف عليها الذكاء البشري، ما انعكس على الأسواق. وقبل ذلك في عام 2007 اختلف الذكاء البشري أيضاً حول جودة أصول الرهن العقاري فكانت أكبر الأزمات الاقتصادية المالية التي عصفت بالأسواق. وفي كلا الأزمتين كانت هناك أقلية استشعرت الخطر مبكراً، وتعاملت معه باستباقه. وهذه الطبيعة البشرية؛ أقلية تتجاوز الأغلبية لأسباب كثيرة، أهمها امتلاك العقل الحر بلا قيود أو تقليد للآخرين. أما الآلة فلن تستطيع الخروج عن متوسط التقديرات البشرية التي غالباً ما تقع في الأخطاء. ومثلاً في أزمة وباء «كوفيد» لم تكن هناك أصلا معلومات تاريخية تساعد الذكاء الاصطناعي، فما خرج خلال الأزمة كان أغلبه تهويلاً ومخاوف تجعل الذكاء الاصطناعي لا يمتلك نموذجاً مناسباً لطرح الحلول الأكثر مثالية.

#### الاجتهاد والابتكار

لكن الذكاء الاصطناعي يبقى تطوراً كبيراً في مسيرة الإنسان، لأنه يختصر الأعمال التقليدية والروتينية ويقلص من بعض الأخطاء البشرية، ويعطي حيزاً أكبر للاجتهاد والابتكار. وجمال الابتكار يكمن في أنه ينضج مع العمر. كما أنه متوقع مستقبلاً أن يزداد متوسط عمر الإنسان إلا أن خطورة هذا الذكاء برأيي تكمن في أنه يقضي على الوظائف التي يقل فيها الاجتهاد والاتصال البشري، لذلك ممكن أن يزيد من الهوة بين الطبقات الاجتماعية وفجوة الثروات بين الشعوب. فقد قال أفلاطون قبل آلاف السنين إن السادة والطبقة العليا هي من تعمل بعوارحها، ومقولته تزداد رسوخاً عبر العصور.

أخيراً، فإن الذكاء الاصطناعي إضافة إلى تطور الإنسان، وليس تهديداً له، لذلك على الإنسان أن يزيد حرصه على مستوى تعليمه، كون العلم لا عمر ولا حدود لآفاق تحصيله، وعليه أن يفكر ويخرج عن المعتاد ولا يأخد الماضي بتسليم، وقبل كل ذلك لا ينسى أن يضحك وأن يحب وأن يحلم ويتفاءل بالمستقبل، فذكاء الإنسان البطيء سوف يبقى أسرع وأكثر جودة من الآلة الخارقة.

- صحة وغذاء: الطعام المُصنَع وخطر الإصابة بالمرض المزمن - جريدة الجمهورية - 2024/1/23

يؤدي النظام الغذائي دورًا مهمًا في الصحة العامة، حيث يمكن أن يساعد في الوقاية من العديد من الأمراض المزمنة، بما في ذلك أمراض القلب والسكري والسرطان. ومع ذلك، فإنّ تناول الأطعمة المصنّعة بكميات كبيرة يمكن أن يزيد من خطر الإصابة بهذه الأمراض.

ما هي الأطعمة المصنعة؟

تُعرفُ بأنها الأطعمة التي تمّت معالجتها بشكل كبير، وغالبًا ما تحتوي على إضافات ومواد حافظة. وتشمل:

- الأطعمة المعلبة والمجمدة
- الأطعمة الجاهزة والمحضرة
  - الأطعمة السريعة
  - الوجبات الخفيفة المصنعة
- المشروبات الغازية والسكرية

تأثير الأطعمة المصنعة على الصحة؟

ترتبط بزيادة خطر الإصابة بالعديد من الأمراض المزمنة، بما في ذلك:

- أمراض القلب: ترتبط الأطعمة المصنعة بزيادة خطر الإصابة بأمراض القلب، مثل النوبات القلبية والسكتة الدماغية، لأنها غالبًا ما تحتوي على نسبة عالية من الدهون المشبعة والكوليسترول، والتي يمكن أن تؤدي إلى تراكم الترسبات الدهنية في الشرايين.
- السكري: ترتبط بزيادة خطر الإصابة بمرض السكري من النوع 2، لأنها غالبًا ما تحتوي على نسبة عالية من السكر، والذي يمكن أن يؤدي إلى زيادة الوزن والسمنة، مما يزيد من خطر الإصابة بمرض السكري من النوع 2.
  - السرطان: ترتبط بزيادة خطر الإصابة ببعض أنواع السرطان، مثل سرطان القولون والمستقيم وسرطان

الثدي، لأنها غالبًا ما تحتوي على مواد مسرطنة، مثل النترات والنيتريت، والتي يمكن أن تسبب تلف الحمض النووي.

نتائج الدراسة

أجريت دراسة حديثة في الولايات المتحدة الأميركية، شملت أكثر من 100 ألف شخص، وجدت أنّ الأشخاص الذين تناولوا كميات كبيرة من الأطعمة المصنعة كانوا أكثر عرضة للإصابة بأمراض القلب والسكري والسرطان.

ووجدت الدراسة أن الأشخاص الذين تناولوا أكثر من 2000 سعرة حرارية من الأطعمة المصنعة يوميًا كانوا أكثر عرضة للإصابة بأمراض القلب بنسبة 14 %، وأكثر عرضة للإصابة بمرض السكري بنسبة 14 %، وأكثر عرضة للإصابة بالسرطان بنسبة 10 %، مقارنة بالأشخاص الذين تناولوا أقل من 500 سعرة حرارية من الأطعمة المصنعة يوميًا.

أسباب الارتباط

هناك العديد من الأسباب المحتملة للارتباط بين الأطعمة المصنعة وزيادة خطر الإصابة بالأمراض المزمنة، وتشمل:

- المحتوى الغذائي: تحتوي الأطعمة المصنعة على نسبة عالية من السعرات الحرارية والدهون المشبعة والكوليسترول والسكر، والتي يمكن أن تؤدي إلى زيادة الوزن والسمنة، مما يزيد من خطر الإصابة بأمراض القلب والسكرى والسرطان.
  - الإضافات: تحتوي الأطعمة المصنعة على إضافات ومواد حافظة، والتي يمكن أن تؤدي إلى تلف الخلايا وزيادة خطر الإصابة بالأمراض المزمنة.
  - المعالجة: تتعرض الأطعمة المصنعة غالبًا لعملية معالجة مكتَّفة، والتي يمكن أن تؤدي إلى فقدان العناصر الغذائية المفيدة وزيادة المحتوى من المواد الضارة.

الخاتمة.

تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن تناول الأطعمة المصنعة بكميات كبيرة يمكن أن يزيد من خطر الإصابة بأمراض القلب والسكري والسرطان لذلك، من المهم الحد من تناولها واختيار الأطعمة الطازجة قدر الإمكان.

إقتباسات من المصادر العلمية والبحثية العالمية:

• دراسة أجريت في الولايات المتحدة الأميركية شملت أكثر من 100 ألف شخص، وجدت أن الأشخاص الذين تناولوا كميات كبيرة من الأطعمة المصنعة كانوا أكثر عرضة للإصابة بأمراض القلب والسكري والسرطان.

# اخبار الرابطة

- الرابطة توجه رسالة التعزية التالى نصها للصديقة الدكتورة منى رسلان بوفاة والدها

بيروت في 09 كانون الثاني 2024

الصديقة الرفيقة الدكتورة منى رسلان المحترمة

تتقدم رابطة اصدقاء كمال جنبلاط منك ومن خلالك لآل رسلان الكرام ، بأحر التعازي بانتقال المأسوف عليه الوالد شفيق من دنيا الفناء الى عالم البقاء، انّا لله وانّا اليه راجعون ، نسأل العليّ القدير ان يغمره برحمته ويسكنه فسيح جناته، ويلهمكم الصبر بفقدانه.

سعيد الغز عباس خلف

رئيس رابطة اصدقاء كمال جنبلاط

# - الرابطة تنعى عضو مجلسها الاستشاري الاستاذ كريم مروة

امين سر رابطة اصدقاء كمال جنبلاط

بيروت في 11 كانون الثاني 2024

# رابطة اصدقاء كمال جنبلاط تنعي عضو مجلسها الاستشاري الاستاذ كريم مروة

تلقت رابطة اصدقاء كمال جنبلاط خبر وفاة الاستاذ كريم مروّة العضو المؤسس في الرابطة والعضو البارز في مجلسها الاستشاري، وتتقدم من عائلته الكريمة ومن محبيه بأحرّ التعازي، وترجو من العلي القدير ان يشمله برحمته وغفرانه، ويسكنه فسيح جنّاته، ويُلهم محبيه وآله الصبر والسلوان فأمثاله بما قدّموه من نضال وفكر باقون رغم رحيلهم بالجسد.

#### عباس خلف

# رئيس رابطة اصدقاء كمال جنبلاط

وتنشر التعليق التالي نصه على الحدث للوزير والنقيب السابق الاستاذ رشيد درباس بعنوان "القاموس كريم"

في 2-12-2015، كنت مشاركاً في مناقشة كتابين حديثي الصدور لكريم مروة الأول، "الرواد اللبنانيون في مصر"، والثاني "معالم الشخصية اللبنانية". وأذكر أنني ختمت مداخلتي بجملة قلت فيها: وأنت خصيب، فمن تفرس في خلجات وجهك رأى أكماماً كثيرة يُنَقِّرُها الضوء لتخرجَ اليه ثمارَها، في مواسمها الطبيعية، لا خبط عشواء -كما قال زهير-، ولهذا فإن ثمانين حولاً أخرى ... لا أب لك .. تليق بك ... فلا تسأم .

فعقب قائلاً: "إنني بلغت الخامسة والثمانين وأُعُّد نفسي للعيش خمسة عشرة سنة أخرى".

بعد ذلك كتبت له مقدمة كتابه (رواد الإصلاح الديني في العصر العربي الحديث) وأعطيتها عنوان (القاموس كريم)، ربطتنا علاقة عميقة وممتدة من أوائل السبعينيات ولم تنقطع إلا لشهر مضى، ربما بسبب مرضه الذي لم أعرف به.

ورغم سنه المتقدمة، فإنني لم أحضر نفسي لأكتب عن رحيله إذ صدقت أنه مؤجل ذلك الموعد إلى أن يبلغ المئة ولكنه "غدرنا وغادرنا" على حد تعبير السيدة زوجته.

فاستنسبت، ومن باب الحفاوة برحيله أن أقدم لكم توليفة مختصرة مما قلت فيه وفي بعض مؤلفاته، لأن ألطف ما يرش على موكبه الأخير ، هو الحبر والحروف.

وقد قلت فيما قلت: إن القواميس من ورق، أما " القاموس كريم" فمن علق، يقرأ ويكتب بالقلم، ويُعَلم ويتعلم، كأني به مكلف بأن يزرع للخريطة البحرية مناراتها النابضة بالاشارات المختلف، حتى إذا أراد الملاحون أطلاق زوارق المعرفة، لا يضلون ضوءاً، ولا يبتلعهم تيار كامن، ولا تنهشهم صخور غادرة.

أما عن شخصية كريم مروة الشاملة، فلقد وصَفْتُهُ مرة بأنه الرجل الذي خرج من دينه مرتين وذلك عند اعتناقه للعقيدة الشيوعية على حساب منشئه الديني الشيعي، والثانية عندما خرج من إسار الدوغمائية الحزبية منفتحاً على مجالات التنوير أينما وجدت، يُعينه على ذلك عمق فهمه للجدلية، وتحرره في الوقت نفسه من النتائج المسبقة التي كانت تمليها الدوغمائية والتنظيمات الحديدية، ولذلك كانت له شجاعة دعوتنا إلى التجول بين الحَوْزات والتّكايا، وإلى النزهة في جوار الحسين وأعمدة الأزهر، ليسلط أضواءه الدالّة، على مشايخ وعلماء اعتموا وتَجَلْبَبوا منذ اليفاع، ما خلا من مات في زيه المدني وهم طه حسين ومالك بن نبي وخليل عبد الكريم ومحمد أركون وعلى عبد الرازق، وكانوا فقهاء دين ودنيا، بل قبسوا من أصل الإسلام حقَّ نوره ونزَّهوه عن البدع والخرافات، واشتبكوا مع أهل التزمت والتخلف ودفع كثير منهم أثماناً باهظة، قتلا ونَفْياً وسجنًا واضطهادًا، وراحوا يستخدمون علومهم ومواهبهم في استثمار الإصلاح الديني لمصلحة الدنيا، عملاً بالقاعدة الشرعية "حيث تكون مصالح الناس، فثمة شرع الش".

يلفت النظر أن القاموس كريمًا لا يعلمك الكتابة، بل يدلك على الكلام الصحيح، إذ يبرز لك أهم أفكار رواده ويحيلك إلى مراجعها، ويدلك على أن استنارتهم الدينية كان لها أعمق الأثر في الأحداث الكبيرة التي عمت البلدان العربية في القرنين التاسع عشر والعشرين، فرأيته بأسلوبه هذا متبنياً لمبدأ العلامة العلايلي:" الإبداع عطاء الفرد والتطور عطاء الجماعة، ومتمتعاً بواقعية سياسية وثقافية تقر بتأثير الأديان على الشعوب لا سيما في المنطقة العربية التي للدين الإسلامي فيها طابع ثقافي وإيماني حاسم على الجموع، بما يجعل لأولئك الرواد فضلًا كبيرًا لأنهم استثمروا معارفهم الدينية لتبصير الناس بمصالحهم وإزالة غشاوة الخرافات عن الأبصار والبصائر.

من الأسماء ما يَشْهد للأهلِ بحسنِ الفِراسةِ وأَنهم توسموا خلائقَ مواليدهم منذ البَكْوةِ الأولى، ومنها ما يُخَيِّبُ خُبْرُه الخبر ويكذِّبُ موصوفُه الصِّفات...

كان كريمٌ عند حسن التوقع. بل فاقه بأشواط، إذ راح يبذل ريعان الشباب، وعزم الرجولة، وحكمة الكهولة، وشجاعة الشيخوخة في سبيل الناس والإنسانية والمبادئ التي اعتنقها بحماسة وقور، ثم راحت بعد ذلك تؤرق يقينه، وتقلّبه على فراش من قلق.حتى إذامرَّت عليه الأحوال، واضطرب اليقين، وانقلبت خريطة العالم رأساً على عقب، بقي هو على رصانته الفكرية، لا تعصف به العناصر؛ وظلَّ على كرمه، بل تمادى فيه، متنقلاً من منصة إلى أختِها، من غير أن يغادر مصبطته الأصلية القائمة على انحيازه الفكري والعاطفي إلى المستغلّين والفقراء وإلى الثقافة نافذةً للتنوير، وباباً مفتوحاً لكسر الجمود. هو الكريمُ القلم،الباذخُ الحبر الذي عاصر جودُهُ التطور الفني الهائل في الطباعة، فأسهل أمره ولو لا هذا لأوقع عمال صفً الأحرف في صنّئكِ شديد وشغلهم بتنضيد ما يكتب، عن نضالهم الأممي الذي انطلق في لبنان من انتظام السطور على الطروس، ودوران المبادىء كعجلات المطابع في العقول والنفوس. أما المروة، فهي المروءة فعل إيجابي، فقد أوقع أما المروة، فهي المروءة أينا الهمة والنشاط والحيوية، وهذا ما ينطبق عليه اسما وكنية، قالباً ولقباً، إذ لم توهن عقودُ عمره، الثلاثة الأصابع، ولم يشحً فيضُه كما شحً النظر، ذلك لأنه لا يعالجُ عللَ القرنية والشبكية والبوبؤ بأنواع النظارات والقطرات والأحرف المكبَّرة، بل ببصر حديد، كشف عنه غطاؤه، عنيت به البصيرة النفّاذة، والرؤية بالرؤيا، والقراءة بالمقل الواسعة.

- اجتماع الهيئة الادارية للرابطة في 2024/1/25 واصدار المحضر التالي نصه عن الاجتماع

# بيروت في 30 كانون الثاني 2024

# محضر اجتماع الهيئة الادارية لرابطة اصدقاء كمال جنبلاط

بناءً لدعوة موجهة من رئيس الهيئة الادارية ترأس الاستاذ عباس خلف اجتماعاً للهيئة الادارية للرابطة شارك فيه اعضاء الهيئة السيدات والسادة: عادل حمية ، طارق ذبيان ، سعيد الغز ، غادة جنبلاط ومستشارة الهيئة الادارية للشؤون الثقافية الدكتورة عايدة ابي فراج فيما تغيب نسيب غبريل ومحمد قباني ، وذلك عند الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر يوم الخميس الموافق 25 كانون الثاني 2024.

بعد ترحيب رئيس الهيئة الادارية بالحضور، اطّلع المجتمعون على مضامين:

- 1- التقرير السنوي عن نشاطات الرابطة وانجازاتها خلال العام 2023
- 2- التقرير المالي وقطع حساب ميزانية العام 2023 والموازنة المقترح تنفيذها خلال العام الحالى 2024
  - 3- برنامج العمل المقترح تنفيذه خلال العام 2024

وتمت الموافقة على هذه البنود ورفعها للهيئة العامة للرابطة لاتخاذ المقررات اللازمة بشأنها.

وبناء لاقتراح من الدكتورة عايدة ابي فراج، تقرر تخصيص ملف عن العضو المؤسس في الرابطة الاستاذ عزت صافى حول كتابه عن المعلم الشهيد كمال جنبلاط.

ورفعت الجلسة عند الساعة الحادية عشرة وخمسين دقيقة .

امين سر الرابطة رئيس الهيئة الادارية سعيد الغز عباس خلف

- اجتماع الهيئة العامة للرابطة في 2024/1/25 واصدار المحضر التالي نصه عن الاجتماع

# بيروت في 30 كانون الثاني 2024

# محضر اجتماع الهيئة العامة لرابطة اصدقاء كمال جنبلاط



بناء لدعوة من رئيس الهيئة الادارية للرابطة الاستاذ عباس خلف عقدت الهيئة العامة اجتماعاً شرعياً بمن حضر عند الساعة الثانية عشرة من يوم الخميس الموافق 25 كانون الثاني 2024.

افتتح رئيس الرابطة الاجتماع بكلمة ترحيب بالحاضرين وخاصة الاعضاء الذين انتسبوا حديثاً للرابطة ، كما خص بالترحيب الاستاذ رفيق شرف الدين عضو المجلس الاستشاري للرابطة لالتزامه المميز بالرابطة ودعمه الدائم لنشاطاتها.

وبعد الاطلاع على مضامين جدول اعمال الاجتماع التالية:

- 1- التقرير السنوي عن نشاطات الرابطة وانجازاتها خلال العام 2023
  - 2- التقرير المالي
  - 3- قطع حساب ميزانية العام 2023
  - 4- مشروع الموازنة المقترحة للعام 2024

تمت الموافقة بالاجماع عليها وتبرئة ذمة الهيئة الادارية .

5- برنامج العمل المقترح تنفيذه خلال العام 2024

وتمت مناقشة تفاصيله المتعلقة بإصدار كتاب عن المشاريع الاصلاحية الشاملة التي ناضل من اجلها المعلم الشهيد كمال جنبلاط. وكتاب توثيقي عما انجزته الرابطة منذ تأسيسها سنة 2010 حتى اليوم. وكتاب "نافذة على فكر كمال جنبلاط" مأخوذة مواده من الباب المخصص لهذه النافذة في مجلة الرابطة "فرح".

اضافة ً الى البند الهام المتعلق بالدورات التثقيفية المخصصة للشباب حول المعلم كمال جنبلاط وفكره ونضاله ومشاريعه الاصلاحية . وتم التأكيد على اهمية هذه البنود وضرورة العمل على انجازها وفقاً للاولوية ورقياً والكترونياً.

وعلى الاثر اعلن رئيس الرابطة ان انجاز ذلك مرهون بتأمين المال اللازم مطالباً الجميع ، وخاصة لجنة جمع التبرعات التي شكلتها الهيئة الادارية برئاسة نائبة الرئيس المحامية غادة جنبلاط بممارسة ما يلزم من جهد لتأمين هذا المال.

ورفعت الجلسة عند الساعة الواحدة بعد الظهر.

امين سر الرابطة رئيس الهيئة الادارية سعيد الغز عباس خلف

- . من الصحافة اخترنا لكم:
- سنبقى في جائحة القلق لفترة لأنّ الانقسامات تحول دون الحسم القاطع الآن راغدة درغام النهار العربي 2024/1/17

الانقسامات الداخلية في كل من الولايات المتحدة وإيران وإسرائيل وبين الفلسطينيين، تختلف في أنواعها، لكن العقائدية تشكّل قاسماً مشتركاً بالذات بين الطرفين الإيراني والإسرائيلي. كل منهما يواجه التحدّيات لعقيدته

بمزيد من تصدير مشاكله الداخلية الى الخارج وتوسيع رقعة الاصطدام بالمباشر وبالنيابة، تارةً بمواقف مريبة وخجولة وتارةً بمنتهى الوقاحة الاستراتيجية.

إدارة الرئيس جو بايدن تغرق في نيران السياسة الخارجية ببعدي إيران وإسرائيل، وسط حملة انتخابية مصيرية لبايدن وللحزب الديموقراطي. الجمهورية الإسلامية الإيرانية تسعى وراء توازنٍ ما، لأنّها إما غير مستعدة أو ليست جاهزة للتورط في حرب مباشرة مع إسرائيل. لذلك تحاول طهران إعادة ترتيب rearrange نظام سيطرتها ونفوذها على أذر عها بما يتناسق مع أولوياتها، وبما يعيد اليها أدوات السيطرة القاطعة على عملائها لاحتواء الفوضى وانفلات بعض الأذرع على حسابها الخاص.

إسرائيل تعمِّق القبر الذي يحفره لها رئيس وزرائها بنيامين نتنياهو، إذا استطاع فرض نفسه عليها و على الحليف الأميركي بأجندته الإبادية وبتعنته في رفض حل الدولتين ومكافحته قيام الدولة الفلسطينية، حتى وإن كان على حساب العلاقات الاستراتيجية والتحالفية مع الولايات المتحدة.

الفلسطينيون مستمرون في التمزّق والانقسام والعداء بين الحركات الإسلامية وبين الحركات الوطنية، لأنّ ما يفرّقهما ليس النزاع على السلطة فحسب، وإنما المعركة العقائدية.

أما المرشح الجمهوري المفترض للرئاسة الأميركية دونالد ترامب، فإنّه في هذه المرحلة الانتخابية المهمّة يركّز قطعاً على الشؤون الداخلية، ويرفض الانجرار الى الشؤون الخارجية الخطيرة تلك الممتدة من البحر الأحمر الى البحر الأبيض المتوسط أو تلك التي تغلى في شبه الجزيرة الكورية.

لنبدأ من موقع الرئيس السابق دونالد ترامب. قيل حينذاك إنّ سبب تمكّن جو بايدن من الفوز بالرئاسة أمام ترامب هو أنّ استراتيجية بايدن كانت ألاّ يفعل شيئاً وأن يترك لترامب ساحة الانز لاق في الهفوات والأخطاء. هذه المرّة، يبدو أنّ ترامب لا ينوي في هذه المرحلة أن يفعل شيئاً، وأن يترك تحدّيات السياسة الخارجية لبايدن ليبحر في الانز لاق فيها.

دونالد ترامب لا يريد أن يتحمّل أية مسؤولية لأي ما يحدث في السياسة الخارجية. من روسيا إلى إسرائيل إلى الصين إلى إيران إلى كوريا الشمالية، لا يهتم ترامب في هذا المنعطف بالتطورات هناك، وإنما يركّز الآن على فوزه في المعركة الانتخابية الرئاسية. وبعد ذلك، لكل حادث حديث. كل ما يقوله هو أنّ حرباً عالمية ثالثة لن تحدث إطلاقاً إذا عاد هو إلى البيت الأبيض.

ترامب يتباهى بأن لا حروب وقعت أثناء رئاسته، فيما ورّط بايدن أميركا في الحرب الأوكرانية. يعتبر نفسه رجل الحزم والجديّة الرافض للخضوع للابتزاز الإيراني، فهو يؤمن بسلاح العقوبات وليس بالانجرار إلى الحروب والصفقات الفاشلة كما يفعل بايدن، في رأيه. ترامب يؤمن أنّه يتقن فن إبرام الصفقة ويقول إنّه لو كان رئيساً لما تورطت الولايات المتحدة في حرب ناتو مع روسيا في أوكرنيا.

عام 2020 تقدّم ترامب برؤيته لحل الدولتين- حل رفضه الفلسطينيون لأنّه أغدق على نتنياهو المبتسم بجانبه كل ما أراده وترك الفلسطينيين في وعد "دولة" مبهمة ومقيّدة. ما يفتخر به فريق ترامب هو أنّه توصل الى الاتفاقيات الإبراهيمية، والتي أدّت الى تطبيع العلاقات بين إسرائيل وعدد من الدول العربية في طليعتها الإمارات والمغرب والبحرين والسودان، نتيجة جهود صهر ترامب جاريد كوشنر. كوشنر لا يريد النجاح لجهود فريق بايدن الذي يعمل نحو تسوية شاملة بين الدول العربية الخليجية وعلى رأسها السعودية وبين

إسرائيل، لأنه يريد أن يكون هو عرّاب التطبيع بين السعودية وإسرائيل، ولأنّه يؤمن أنّه هو صاحب الإنجاز التاريخي.

فريق ترامب لا يوافق على أي تفاوض مع حركة "حماس" التي يصنفها إرهاباً كما "داعش"، وهو ينتقد فريق بايدن لأنه يرى أن لا مجال لإنقاذ الرهائن سوى بالتفاوض الإسرائيلي مع "حماس" عبر قطر أو تركيا. كما أنّ فريق بايدن لا يرى مجالاً للقضاء الكامل على "حماس" بل يرى ضرورة لتفاهمات جذرية بين جميع الفلسطينيين لإدارة غزة بعد الحرب، فيما فريق ترامب يريد استئصال "حماس."

دونالد ترامب وفريقه يعارضون قطعاً سياسة جو بايدن وفريقه نحو إيران وأذر عها مثل الحوثي في اليمن، و "حزب الله" في لبنان، والحشد الشعبي في العراق، ووكلاء الحرس الثوري الإيراني في سوريا. ترامب لا يثق بأنّ هناك تفكيراً تجددياً في طهران، وأنّ إيران الجديدة تتبنّى عقيدة معدّلة reformed ideology قوامها الاعتدال والتوصّل الى تسويات سياسية اقليمية، بالذات مع إسرائيل.

وبالتالي، في رأي هذا الفريق، أنّ فريق بايدن فاشل في صلب فكره واستراتيجيته القائمة على التفاهمات مع طهران عبر دولٍ ثالثة مثل عُمان وقطر، لفك الحجز على أموالها أو لرفع العقوبات عنها واستئناف الاتفاقية النووية معها. الجمهورية الإسلامية الإيرانية تُحسن فن المناورات وهي تدّعي الديبلوماسية الناعمة وتبتعد عن توسيع حلقة الحرب، لأنّ خيار الحرب سيصيبها في الصميم، والحرب ستدمّر نظامها- هكذا يفكّر فريق ترامب.

فترامب لا ينظر إلى لجم إيران عن دخول الحرب بأنه إنجاز ديبلوماسي لفريق بايدن أو للمنطقة، بل يرى فيه خطورة التفاهمات عبر القنوات الخلفية، فيما طهران تشتري الوقت لاستكمال برنامجها النووي لتعود إلى سياسة الاستقواء وإلى تحريك أذر عها في كل مكان. أما عودة إدارة بايدن عن قرار ها السابق بإعفاء الحوثيين من قائمة الإرهاب ثم العودة مؤخّراً الى إدراج الحوثي على القائمة، فإنّه مثال على أخطاء مصيرية لبايدن وللحزب الديموقراطي برمته.

إيران بالطبع ترى في عودة ترامب الى البيت الأبيض كارثة لها، ولذلك ستحاول أن تعاون فريق بايدن على احتواء الحرب ومنع توسّعها، وعلى عدم عرقلة حل الدولتين الذي تعمل عليه إدارة بايدن مع الدول العربية.

إسرائيل، وبالذات نتنياهو، سيشتري الوقت مراهناً على فوز ترامب، وقد يلجأ الى توسيع الحرب رغم أنف الرئيس بايدن الذي يكن له نتنياهو كل عداء وكراهية. ما لا يفهمه نتنياهو هو أنّ ترامب ليس في وارد تقديم خدماته الى إسرائيل كما يتصورها نتنياهو. فترامب يدرك تماماً أهمية المرحلة وما تنطوي عليها من مخاطر وفرص تاريخية. وهو لن يضحي بكامل علاقاته مع الدول العربية، وبالذات السعودية، نزولاً عند نزوات نتنياهو وأفكاره المخرِّبة والمريضة.

الانقسامات نحو نتنياهو ليست أميركية وإسرائيلية فحسب، وإنما هي أيضاً أوروبية وعالمية. فائدته تكمن في فجور وضوحه، عكس الذين يختبئون وراء الادعاءات الكاذبة. لكن تعنّته ووقاحة رفض حل الدولتين الذي يلاقي الإجماع العالمي وتدعمه الولايات المتحدة، لأنّه فعلاً في المصلحة الإسرائيلية، وهي تقدّم الضمانات الأمنية والاقتصادية والاستراتيجية لإسرائيل مقابل قبولها به، إنما هو فجور يستدعى الإجراءات.

ليس كافياً أن يقفل الرئيس بايدن سماعة الهاتف في وجه بنيامين نتنياهو، لا سيّما وأنّ بايدن كان ارتكب الخطأ الأحمق عندما عانق نتنياهو بتضامنِ وأسى في أول زيارة له لإسرائيل بعد 7 تشرين الأول (أكتوبر).

كان على بايدن أن يعرف شخصية الرجل الذي عانقه وكاد يبكي على كتفه، وكيف أنّ الكثير من الإسرائيليين واليهود الأميركيين يعتبرونه مفتاح دمار إسرائيل.

أمام الرئيس الأميركي اليوم، وكذلك أمام القيادات الأوروبية الملتزمة أمن إسرائيل، خيارات لإنقاذ إسرائيل من نتنياهو ومن استدراجه منطقة الشرق الأوسط الى حرب يورّط فيها الولايات المتحدة ودولاً أوروبية حرب بين إسرائيل وإيران ومع الأذرع الإيرانية. هذا من ناحية أخرى، على القيادات الأميركية والأوروبية ألاّ تكتفي بتطمينات شفوية أو بمسكنة أو بابتزازات أو بادعاءات إيرانية بأنها لا تتحكم بأذر عها، وهي تتنصل من أفعال الأذرع مثل ما قامت به حماس في 7 تشرين الأول (أكتوبر) أو ما يقوم به الحوثي من تهديد لأمن وسلامة الملاحة العالمية في البحر الأحمر.

ما نجحت به إدارة بايدن حتى الآن هو الضغط على إسرائيل بألا تفتح جبهة حرب مع "حزب الله" في لبنان- وهذا أمر جيد بالتأكيد، إنما هو إجراء ضمن الإجراءات الموقتة والانتقالية التي يركّز عليها فريق بايدن، لأنّ ليس أمامه خيارات عديدة لينتقي منها. إنّه يراهن على إيران، وهذه مجازفة استراتيجية، وهو يراهن على تفهم اسرائيل وهذه مغامرة استراتيجية. الأوروبيون يحسنون كثرة الكلام وقلّة الأفعال، وهم لن يستخدموا الأداة الوحيدة لديهم وهي أداة العقوبات على كل من إسرائيل وإيران.

التصعيد الأخير في مواقف بنيامين نتنياهو هو تصعيد مباشر ضد جو بايدن. هذا تطوّر يغيّر المعادلة، لأنّ نتنياهو دخل حلبة الانتخابات الرئاسية الأميركية مؤمناً بأنّ الصوت اليهودي والمال اليهودي والنفوذ اليهودي الأميركي، سيتوجّه نحو مصلحة إسرائيل وليس نحو مصلحة جو بايدن أو الحزب الديموقر اطي الموالي تقليدياً لإسرائيل. العبء يقع على أكتاف الذين يراهن عليهم نتنياهو. فهو وضع المعادلة كالتالي، كما قال: إنّ هذا الصراع ليس على وجود دولة فلسطينية وإنما هو على وجود دولة يهودية.

هكذا، وبكل وقاحة وعنصرية وفوقية، استدعى بنيامين نتنياهو يهود العالم إلى مقاومة حل الدولتين ومكافحة وجود دولة فلسطينية من زاوية استمرارية إسرائيل كدولة محض يهودية، لا تتحمّل دولة فلسطينية بجانبها. بل أكثر، إنّ مشروع نتنياهو هو التنظيف العرقي داخل إسرائيل، والعمل ليس فقط على التهجير القسري للفلسطينيين من غزة والضفة الغربية، وإنما الإبعاد القسري للفلسطينيين داخل إسرائيل الذين يعتبرهم قنبلة موقوتة.

إدارة بايدن ما زالت تحاول التوصل الى اتفاقية مع إسرائيل، انتقالية وموقتة، تنطلق من تخفيض إسرائيل وتيرة حربها على غزة وإبادتها المدنيين لفترة موقتة، يتمّ خلالها وضع الترتيبات لصفقة ضمانات أمنية مقابل موافقة إسرائيل على معادلة مرنة Flexible لمبدأ حل الدولتين. البعض يسمّي ذلك "عملية process"، والبعض يعتبره لعباً على الكلام كما تقتضى الديبلوماسية.

المهم أننا ما زلنا في دائرة الخطر والمزايدات. الواضح أنّ داخل إسرائيل انقسامات، وكذلك داخل إيران التي بدأت هذا الأسبوع شن ضربات مباشرة، وليس عبر أذرعها، ضدّ العراق وباكستان وفي سوريا.

كلاهما يتخبّط. كلاهما يبحث عن صيغة إنقاذ ماء الوجه. كلاهما تكبّله عقيدته. إنما اللافت، ولربما المُنقِذ، هو أنّ كلاً من إيران وإسرائيل يدّعي أنّه يريد فناء الآخر، لكنه في صميمه لا يستطيع، بل لا يريد أن يفعل. فلنراقب ولننتظر. فلا خروج بعد من حلقة القلق، إنما لا دخول بعد إلى حلقة الحسم العسكري المرعب.

# - نظام عالمي حقيقي يحتاج إلى نوعية مختلفة من القيادات الياد أبو شقرا - الشرق الاوسط - 2024/1/21

ألا يستحق العالم قيادات محترمة تعفّ عن استرضاء الناس بشعارات وتصرّفات شعبوية، ظن كثيرون أن ارتفاع مستوى الوعي والثقافة في القرن الـ21 يمجّها، ويرفضها إذ اختُبرت في انتخابات حرة؟

النماذج خلال الأسابيع القليلة المأضية أكثر من أن تُحصي، فمن أين نبدأ؟

أمن الولايات المتحدة؛ حيث يبدو أن أعظم قوة في العالم سائرة وهي غافية نحو تكرار «سيناريو» انتخاباتها الرئاسية الأخيرة بين رجلين في العقد الثامن من العمر لا يحملان لها جديداً... هما الرئيس الديمقر اطي الحالي جو بايدن وسلفه الجمهوري دونالد ترمب؟

أم من بريطانيا؛ حيث بنّت حكومة محافظة - رئيسها وكبار وزرائها من أبناء المهاجرين والأقليات - استراتيجيتها السياسية الشعبوية على «تهجير» طالبي الهجرة؟

أم من ألمانيا، البلد الذي شوّهت حضارته العظيمة حقبة «النازية»، فتضافرت عنده «عقدة الذنب» التاريخية مع شبكة المصالح السياسية... ليتحمّس في الدفاع عن فظائع يرتكبها في غزة - خاصة - أبناء جيل ضحايا النازية؟

أم من فرنسا، التي لا تزال توهم نفسها بأنها قوة كونية تحسّ بهواجس شعوب العالم، وتتفهّم تناقض حضاراته... لكنها مع ذلك تسلّم سياستها الخارجية إلى ثنائي شاب لم تتح له خبراته أو تجاربه أو منظومة قِيمه تطوير آلية للتحاور والتفهم والتفاهم مع الآخرين؟

أم من «منبر دافوس الاقتصادي» في سويسرا؛ حيث سمعنا شعبوياً مَوتوراً حمله يأس الشعب الأرجنتيني إلى السلطة... وهو يلقي محاضرة خرقاء في السياسة والاقتصاد هاجم فيها كل أنظمة الحُكم المعروفة في العالم؟ هذه مجرد أمثلة لما شهدناه ونشهده. إنها أمثلة من واقع مؤسف يفتقر معه ساسة العالم، تدريجياً، إلى الصدقية اللازمة لبناء نظام عالمي يستحق التطبيق ويتمتع بالاحترام. وحقاً، تتهاوى اليوم من قطاع غزة إلى الأرجنتين، ومن شبه القارة الهندية إلى أوكرانيا، كل الشعارات التي أبصرت النور مع انتهاء «الحرب الباردة.«

بعد سقوط «جدار برلين» وانهيار الاتحاد السوفياتي، توهم كثيرون أن المعركة الكونية حُسمت نهائياً. وبالتالي، ما عاد ثمة مبرّر لتعطيل مسيرة التقدّم الإنساني نحو مبادئ السعادة والسلام والتعايش والرخاء والعدل الموعودة. لكن ما انكشف لاحقاً لمئات الملايين من السدّج والسليمي النيات، أن حقيقة الطبع البشري غير ما تعلموه في دور العبادة وتحت منابر الأحزاب وداخل «خنادق النضال.«

ثم إن المعسكر المنتصر ليس «مبرّة» غايتها جمع القلوب، ولا هو مستشفى همه معالجة الأمراض، بل مقاتل شرس في حلبة لا تتسع لقويين...

وبالفعل، ما إن وضعت «الحرب الباردة» أوزارها مُنهية صراع الشرق والغرب، حتى تفتّحت براعم مختلف أنواع الفتِن والحروب العرقية والدينية والمذهبية... الساعية إلى «تصحيح الأخطاء التاريخية.«

بل لم يطُل الوقت حتى تفجّرت من البلقان حروب إعادة رسم خرائط أوروبا، ولحقت بها حروب القوقاز، وقبل اكتمال العقد وصلنا إلى أوكرانيا.

إن عودة موسكو إلى الحلبة، بحلة قومية هذه المرة، كانت إحدى محاولات «تصحيح الأخطاء التاريخية» المتسلحة بذاكرة قوية وشعور مرير بالغبن. وما أفرزه الواقع الجديد في «الفضاء السوفياتي» السابق غرباً... تكرّر جنوباً في الشرق الأوسط، بينما تجاهل الغرب المنتشي بانتصاره العوامل التي حفّرت موسكو، وأيضاً ديناميكيات النهوض الصيني، وصعود البديل الديني المسيّس على حساب القومية المتعايشة مع العلمانية في جنوب آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وفي الشرق الأوسط، بالتحديد، أدّى إصرار واشنطن على احتكار مبادرات السلام الإقليمي ليس فقط إلى اختلال فظيع في المقاربات المطلوبة لسلام حقيقي ودائم، بل أيضاً إلى إنهاض يمين جامح التطرّف في الجانب الإسرائيلي... مقتنع تماماً بأن من حقه «تسيير» السياسة الأميركية في المنطقة و «تسخيرها» لخدمة مشروعاته.

وكما لمسنا ونلمس، سهّل كثيراً تراجع «نوعية» القيادات الأميركية - جمهورية كانت أم ديمقر اطية - خلال المعقود الأخيرة، لليمين التوراتي الإسرائيلي، الإفصاح عن نياته بلا تردد. واليوم في محنة غزة، نجد أن مَن كانوا شراذم حزبية صغيرة من اليمينيين التوراتيين في «الكنيست» يفرضون برنامجهم السياسي على حكومة إسرائيل. وهذه الأخيرة تفرض بدورها برنامجها السياسي على واشنطن... مستقوية بانطلاق «سنة انتخابات» يتسابق فيها الحزبان الجمهوري والديمقر اطى على استرضاء «اللوبي الإسرائيلي» الأميركي.

حتى خارج واشنطن، استغلت «لوبيات إسرائيل» هجوم 7 أكتوبر (تشرين الأول) في غزة لإعادة بناء «السرديّة السياسية» للصراع العربي الإسرائيلي على هواها، مستقوية بالتعريف الغربي الجديد له «معاداة السامية»، ومستثمرة الطموح التوسعي الإيراني، والانزلاق الأوروبي المخيف نحو الشعبوية والعداء للمهاجرين واللاجئين... والمسلمين عموماً.

وهنا، قد يفيد التنبّه إلى أن هذه «اللوبيات» ما عادت تكتفي باختراق أحزاب السلطة التقليدية يميناً ويساراً - كما هي الحال في أميركا وبريطانيا وفرنسا وغيرها - بل ها هي تخترق الآن قوى طالما عُدّت هامشية ومثالية لا تستحق عناء الاختراق، على رأسها الأحزاب البيئية مثل «الخضر!!«

التفسير المنطقي لهذه الظاهرة هو تراجع نوعية القيادات ومناقبية المؤسسات السياسية، حتى في ظل المساءلة الديمقر اطية. بل إن هذه المساءلة تتعطل عندما يخترق «اللوبي» نفسه البديلين - أو الخيارين - المتنافسين عبر الخدمات والمال والنفوذ.

أوَ لم يقل السياسي البريطاني اللورد آكتون: «السلطة عرضة للإفساد، والسلطة المطلقة إفساد مطلق»؟

# - رؤية متكاملة: نحو اقتران المقاومة الميدانية المسلّحة بالمقاومة المدنية الاقتصادية - د. عصام نعمان

كشفت ملحمة طوفان الأقصى في منبتها ومسيرتها ومرتجياتها أنها من صنع الشعوب وحسب. ما من حكومة، ربما باستثناء حكومة اليمن في صنعاء، جاهرت ومارست دعمها للمقاومة الميدانيّة المسلّحة للشعب الفلسطيني في قطاع غزة كما في الضفة الغربية. صحيح انّ طوفان الأقصى بمقاومته البطولية فجّر انتفاضات مؤيدة للشعب الفلسطيني ومناهضة للحكومات المستبدة والفاسدة في قارات العالم الخمس، لكن شموليتها وحرارتها الاحتجاجية كانت أدنى وأضيق في عالم العرب، الأمر الذي يستوجب درسَ وتحليلَ تحديات الصراع حاضراً ومستقبلاً بغية التوصّل إلى اجتراح مناهج وآليات وأفكار وأدوات أكثر تطوراً وفعالية لاعتمادها في حركات الشعوب المنتفضة في سبيل حقوق الإنسان والحرية والعدالة وكرامة العيش والرفاه وحكم القانون والإبداع الحضاري.

إنّ ما تستطيعه الشعوب أقوى وأفعل وأعلى مردوداً مما تستطيعه الحكومات في زمننا، ولا سيما في

قارتنا العربية. لذلك، يقتضي تنبيه قوى المقاومة والحركات النهضوية في بلادنا العربية على صعيدي التفكير والتدبير الى مهام وأعمال وحاجات وأهداف مستحقة وضرورية يقتضي التزامها والقيام بها دونما إبطاء في النطاق المحلي، كما على المستوى العربي العام:

أولى المهام ضرورةُ إحياء الاهتمام وبالتالي الالتزام بوحدة المصير العروبي بين شعوب الأمة، وضرورة تعميق وتعميم مفهوم علمي ونهضوي للعروبة بما هي هوية وثقافة وممارسة أرقى وأعلى من العصبيات والروابط المحلية والمناطقية والقطرية السائدة راهناً، قوامها اللغة والمعتقدات والقواسم والمصالح والتطلعات المشتركة والاتحاد في مواجهة الأعداء الخارجيين والمستغِلين المحليين للأزمات الداخلية المعوّقة لأمن الوطن والأمان الاجتماعي والسلام.

ثانيةُ المهام ترفيعُ قضية فلسطين من مرتبة القضية العربية المركزية الى مستوى القضية المركزية لعالم العرب وعالم الإسلام معاً وصولاً الى جعلها أيضاً أولى قضايا الإنسانية عامةً، أفراداً وجماعات، في العالم المعاصر.

ثالثةُ المهام وجوبُ اعتبار الولايات المتحدة بمثابة "إسرائيل الكبرى" والكيان الصهيوني بمثابة "إسرائيل الكبرى"، وأنهما في الواقع والمطامع والمطامح عدو واحد متكامل في عداوته السياسية والاقتصادية والثقافية للعرب أجمعين ما يستوجب محاربة أميركا ومقاومتها بالتوازي والتزامن مع مقاومة الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة وامتداداتهما المتنوّعة الأغراض والأحجام والمصالح في بلاد العرب عموماً.

رابعةُ المهام وجوبُ اقتران المقاومة الميدانية المسلّحة في فلسطين المحتلة، كما في سائر بلاد العرب، خلال الصراع مع "إسرائيل الصغرى" و"إسرائيل الكبرى" بمقاومةٍ مدنيةٍ اقتصادية وذلك بوتيرةٍ متوازية ومتزامنة بغية تحقيق أعلى درجات الفعالية والجدوى والمردود في الصراع الهادف الى تقليص نفوذهما وتعطيل مصالحهما في مسار إنهاء وجودهما بشتى أشكاله في الوطن العربي الكبير.

خامسة المهام جعل حملة مقاطعة المنتجات المصنّعة في الكيان الصهيوني والدول المتحالفة معه والمعادية للعرب، مسؤولية وقيادة في أيدي شعوب الأمة وقياداتها وليس فقط في أيدي الحكومات الملتزمة بتنفيذها وذلك ضماناً للجدّية والفعالية والمتابعة في إطار مخطط متكامل يرمي الى جعل المنتجات الزراعية والصناعية والثقافية والفنية الوطنية بديلاً من مثيلاتها الأجنبية، ما يحقق مكاسب عظيمة للاقتصاد الوطني في كلّ من بلاد العرب.

سادسةُ المهام تعزيزُ الضغوط السياسية والاجتماعية والشعبية لحمل الدول العربية التي تمتلك فوائض مالية ضخمة على توظيفها في دول عربية بحاجة إلى التنمية والإعمار، او في دولِ صديقة غير معترفة بالكيان الصهيوني او متعاونة معه.

سابعةُ المهام تحضيرُ المستندات والوثائق اللازمة لمقاضاة "إسرائيل الكبرى" كما "إسرائيل الصغرى"، طلباً للتعويضات المتوجبة حقاً واقتصاصاً من جريمة تصفية عشرات الآلاف من سكان قطاع غزة والضفة الغربية لفلسطين المحتلة، وإقامة الدعاوى القضائيّة اللازمة بهذا الشأن أمام المحاكم الدولية ذات الصلة وأهمّها محكمتا العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية.

ثامنةً المهام التوافقُ مع كبريات حركات التحرير الوطني والتشكيلات النهضوية المناضلة ضد الاستعمار

والعنصرية والهيمنة الأجنبية في شتى دول العالم من أجل تشكيل محكمة الضمير العالمية لمحاكمة الدول والحكام الاستبداديّين والعنصريّين المعادين لحقوق الإنسان وحرية التعبير وإعاقة مؤسسات القضاء الوطنية في جميع الدول كما إعاقة المحاكم الدولية ذات الصلة.

تاسعةُ المهام عقدُ مؤتمر عالمي للقوى والهيئات والحركات المعادية للاستعمار والهيمنة الأجنبية، السياسية والاقتصادية، والناشطة في سبيل حقوق الإنسان والعدالة وكرامة العيش والرفاه وحق تقرير المصير، يكون في صدارة جدول أعماله وأنشطته إعادة تكريس الصهيونية حركةً عنصريةً نازيةً معادية لحقوق الإنسان وكرامته وأمنه، وعقد ندوات بحثية واستشرافية وطنية وعالمية لدرس واقع وتداعيات أبرز تحدّيات العصر وانعكاساتها على البشرية جمعاء كالذكاء الاصطناعي وتغيّرات المناخ، فضلاً عن ضرورة وضع نظام دولي جديد يحلّ محلّ النظام الدولي الحالي المتداعي.

عاشرةُ المهام التواصلُ مع حركات التحرير الوطني وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعيّة في العالم من أجل التعاون لتحقيق الأهداف المشتركة.

إذا كانت حركات التحرير الوطني والمقاومات الميدانية المسلّحة قد نجحت ماضياً وحاضراً في تحرير الأرض إلاّ أنها لم تنجح في تحرير الإنسان من القيود والمعوّقات والضغوط السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإيديولجية التي كبّلت وتكبّل إرادته وحريته وحركته في شتى أنماط الحياة ومجالاتها، الأمر الذي يستوجب إعادة النظر في أساليب ممارسة هذه الحركات والمقاومات نضالها على نحو يحرّرها من أغراض السياسة وتدخلات السياسيين ومراكز السلطة ويعمّق اهتماماتها بالإنسان بما هو أعظم ظاهرات الوجود وليس حيواناً سياسياً في حديقةٍ أهل السلطة والمال الفاسدين.

# - التقييم الموضوعي لحكم محكمة العدل الدولية - جريدة الشروق المصرية - عماد الدين حسين 2024/1/27

هل نفرح أم نحزن كعرب بحكم محكمة العدل الدولية، الذى صدر بشأن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ظهر يوم الجمعة الماضي؟

غالبية الذين يفهمون في القانون الدولي، ولديهم فهم وإدراك للحقائق السياسية الإقليمية والدولية، ومجريات الصراع العربي الإسرائيلي، رحبوا بالحكم.

ولذلك يبدو غريبا أن تظهر بعض التعليقات والكتابات والآراء العربية والفلسطينية التي تقلل من أثر هذا الحكم المهم جدا، وتعتبره بلا قيمة ومجاملة لإسرائيل واستجابة لضغوط أمريكا والغرب.

هذا الفهم الذى يتعامل مع كل القضايا بمنطق «الأبيض والأسود» وليس بمنطق النضال المتدرج، لا يمكن أن يحقق أي نفع للقضية الفلسطينية أو أي قضية عربية.

هؤلاء «المزايدون والحنجوريون» يتغافلون عن حقيقة مهمة جدا، وهي أن حكومة جنوب إفريقيا التي قدمت الدعوى ضد إسرائيل في محكمة العدل الدولية، قالت إنها راضية إلى حد كبير عن الحكم، رغم بعض الشعور بخيبة الأمل نتيجة عدم النص الواضح على وقف إطلاق النار. والأكثر أهمية أن حركة حماس وهي العمود الأساسي في المقاومة ضد إسرائيل الآن رحبت بالحكم وكذلك السلطة الفلسطينية في رام الله.

وعربيا كان واضحا أن مصر وهى الداعم الأكبر للقضية الفلسطينية منذ عام ١٩٤٨، رحبت بالحكم، رغم أنها كانت تتطلع إلى المطالبة بالوقف الفورى لإطلاق النار، وشددت على ضرورة احترام وتنفيذ قرارات المحكمة والتنفيذ الفورى لها. وكان ملفتا أيضا للنظر أن الاتحاد الأوروبي رحب بالقرارات وطالب إسرائيل بالتنفيذ الفورى لها. ثم إن غالبية الدول العربية والإسلامية وكل الدول الداعمة للشعب الفلسطيني رحبت بالقرارات، وطالبت بتنفيذها.

الذين لم يعجبهم حكم المحكمة من العرب لم ينظروا إلى حالة الهلع والخوف والغضب التى انتابت غالبية الإسرائيليين بعد صدور الحكم.

نعم بعض الإسرائيليين يرون أن المحكمة لم تطالبهم بوقف إطلاق النار فورا، لكن بعض العرب والغاضبين من الحكم لم ينتبهوا إلى أن بنيامين نتنياهو اعتبر أن مجرد اتهام إسرائيل بارتكاب جرائم إبادة جماعية هو «وصمة عار سوف تستمر لأجيال». والوزير الصهيوني المتطرف إيتمار بن غفير اعتبر ما حدث في لاهاى معاداة للسامية واضطهاد للشعب اليهودي!!، أما زميله الأكثر تطرفا بتسلئيل سموتريتش فقد هاجم المحكمة وقال إن على قضاتها القلقين على حياة الفلسطينيين أن يستقبلوهم في بلدانهم» وهو لم يلاحظ أن تعليقه ينطوى على جريمة إبادة جماعية بإصراره على طرد الفلسطينيين من أرضهم.

على المتطرفين العرب أن يقرأوا حكم محكمة العدل الدولية في سياقه الصحيح. معظم الغرب منحاز تاريخيا مع إسرائيل، والعرب في أسوأ أحوالهم في كل المجالات تقريبا. وإسرائيل تعربد بلا رادع في المنطقة وتكاد تدمر غزة على سكانها.

ورغم ذلك فإن محكمة العدل الدولية أصدرت بأغلبية ١٥ صوتا ضد اثنين فقط ستة أوامر وقتية بمنع الإبادة أو التحريض عليها وتوفير المساعدات والخدمات الإنسانية للفلسطينيين ومنع تهجير الفلسطينيين، وأن تقدم تقريرا خلال شهر واحد للمحكمة عما تم تنفيذه على أرض الواقع.

صحيح أنه لم يصدر قرار فورى بوقف النار، لكن مجمل القرارات شديدة الإيجابية في ظل الظروف الدولية والاقليمية الراهنة. الأحكام عرت وفضحت الإجرام الإسرائيلي وحشرته في ركن ضيق، ولم يدافع عن إسرائيل \_ كما هو معتاد \_ إلا الولايات المتحدة التي قالت إنها يحق لها الدفاع عن النفس وضمان عدم تكرار ما حدث في ٧ أكتوبر الماضي وإنها لم تلحظ أي جرائم إبادة جماعية!!

المطلوب من الفلسطينيين وكل من يساندهم عربيا وعالميا الاستفادة من النقاط الإيجابية الكثيرة التى وردت في حكم محكمة العدل الدولية، والبناء عليه لأن الصراعات الكبرى مثل الصراع العربى الإسرائيلي لا تحسم مرة واحدة، سواء بحكم واحد، أو حتى معركة وحرب واحدة، والدليل أنه صراع مستمر منذ عام

١٩٤٨، والأصح قبل ذلك بعقود منذ المؤتمر الصهيوني الأول في بازل بسويسرا من 27 إلى 30 أغسطس عام ١٨٩٧.

مرة أخرى الصراع طويل ومعقد ويحسم عبر تراكم طويل ومستمر وفي جهات ومجالات متعددة في القوة المادية والعسكرية والثقافية والاقتصادية.

لو كنا كعرب أقوياء عسكريا، لكنا حسمنا المعركة منذ عام ١٩٤٨، لكن وبما أننا لسنا كذلك معظم الوقت، فليس علينا سوى الاستمرار في النضال بكل أشكاله الشرعية طبقا للقانون الدولي.

- لماذا لا ترغب إيران في الحرب؟ - رويل مارك غيريشت وراي تقية - «نيويورك تايمز « - نقلا عن جريدة الشرق الاوسط 2024/1/27

انتقلت الحرب في غزة الآن إلى حيث كان يخشى كثيرون، فقد بدأت تتوسَّع لتتحول إلى صراع في لبنان وسوريا والعراق والبحر الأحمر. ومع الضربات الأميركية المتكررة ضد الحوثيين في اليمن هذا الشهر، تزداد باطراد المخاوف من اشتعال حريق إقليمي أكبر.

اللافت أنَّ إيران حاضرة في جميع هذه الساحات. والتساؤل هنا عما إذا كانت طهران وجيشها القوي سيشاركان في حرب أوسع.

على امتداد سنوات، قدمت إيران المال أو الأسلحة أو التدريب لجماعتي «حماس» و «حزب الله»، اللتين تقاتلان إسرائيل، وكذلك للحوثيين، الذين يهاجمون السفن المارة بالبحر الأحمر.

بجانب ذلك، شنَّت إيران ضرباتها الخاصة خلال الأيام الأخيرة، رداً على تفجير مميت وقع في وقت سابق من هذا الشهر، مدعية أنها استهدفت مقرات استخباراتية إسرائيلية بالعراق، وتنظيم «داعش» في سوريا. كما تبادلت الضربات مع باكستان عبر حدودهما المشتركة.

الملاحظ أن إيران تؤكد بوضوح على قوتها العسكرية في خضم اضطرابات إقليمية آخذة في الاتساع. ومع ذلك، فإن هذا لا يعني أن قادتها يرغبون في التورط في حرب أوسع. وأعلن القادة الإيرانيون ذلك علناً، وربما الأهم من ذلك، أنهم تجنبوا بدقة تنفيذ عمل عسكري مباشر ضد إسرائيل أو الولايات المتحدة. ويبدو أن النظام راضٍ في الوقت الحالي عن الاعتماد على استراتيجيته الطويلة الأمد المتمثلة في الحرب بالوكالة؛ فالجماعات التي يدعمها النظام الإيراني تقاتل أعداء طهران. وفي المقابل، فإنه حتى هذه اللحظة، لم تبد إسرائيل ولا الولايات المتحدة أي اهتمام بالثأر مباشرة من إيران.

وخلف نفور إيران من التورط في صراع كبير، تقف القضايا الداخلية التي تشغل بال النظام. ويسعى المرشد الأعلى المتقدم في العمر، آية الله علي خامنئي، إلى تأمين إرثه - عبر تجاوز الرياح السياسية المعاكسة كي يتمكن من تنصيب خليفة يحمل تفكيراً مماثلاً له، والسعي إلى امتلاك سلاح نووي وضمان بقاء النظام، بعده قوة إسلامية تهيمن على الشرق الأوسط - الأمر الذي يتطلب تجنّب الانغماس في حرب أوسع.

وتحاول حكومة آية الله خامنئي إبقاء المعارضة السياسية قيد السيطرة منذ عام 2022، عندما واجهت الجمهورية الإسلامية ربما أخطر انتفاضة منذ الثورة. وقد أثارت وفاة ماهسا أميني، في أثناء احتجازها من قبل شرطة الآداب، حالة واسعة من الإحباط تجاه قادة البلاد، وأشعلت شرارة حركة وطنية عازمة بشكل واضح على إسقاط نظام الحكم الديني. وعبر أساليب وحشية، تمكنت قوات الأمن التابعة للملالي من استعادة السيطرة على الشوارع والمدارس، انطلاقاً من إدراكها لمسألة أنه حتى الاحتجاجات غير المنظمة يمكن أن تهدد النظام. وتواجه إيران كذلك أزمة اقتصادية جراء الفساد وسوء الإدارة المالية المزمن والعقوبات المفروضة بسبب مخالفاتها النووية.

وحتى في ظل ظروف أقل خطورة، تبقى مسألة خلاف خامنئي مهمة حساسة داخل إيران. جدير بالذكر أن المرة الوحيدة السابقة التي اضطرت فيها الجمهورية الإسلامية إلى اختيار مرشد أعلى جديد منذ تأسيسها عام 1979 كانت عام 1989، عندما توفي آية الله روح الله الخميني، أبو الثورة. في ذلك الوقت، أعرب آية الله خامنئي عن قلقه من أنه ما لم ينجح النظام في تنفيذ العملية على النحو الصحيح، فإن أعداءه في الغرب والداخل سيستغلون الفراغ في قمة النظام للإطاحة بالحكومة الدينية الناشئة.

واليوم، يتمتّع مجلس الخبراء الإيراني، (هيئة تتألف من 88 من رجال الدين من كبار السن)، بصلاحيات دستورية تمكنه من اختيار المرشد الأعلى المقبل. اللافت أن هذه العملية يحيطها قدر كبير من السرية. ومع ذلك، تشير تقارير نشرتها وسائل إعلام إيرانية في الفترة الأخيرة، إلى أن لجنة مؤلفة من ثلاثة رجال:

الرئيس إبراهيم رئيسي، وعضوي المجلس؛ آية الله أحمد خاتمي، وآية الله رحيم توكل، تتولى فحص المرشحين تحت إشراف آية الله خامنئي.

قد يكون المقصود من هذه العملية أن تبدو وكأنها بحث مفتوح في بيئة سياسية ممزقة، لكن المؤكد أنها مجرد مرحلة نحو تنصيب شخصية ثورية محافظة أخرى في المنصب.

من وجهة نظر آية الله خامنئي، فإن المرشح الوحيد المناسب سيكون زميلاً من رجال الدين المتشددين، كي يواصل مساعي إيران لفرض هيمنتها إقليمياً، أو الاحتفاظ بجزء رئيسي آخر من إرثه: السعي إلى امتلاك سلاح نووي.

وفي الوقت الذي تنصب أنظار العالم على الحربين الدائرتين في أوكرانيا وغزة، تقترب طهران من القنبلة النووية، مع تخصيبها اليورانيوم بمعدلات أعلى، وبناء أجهزة طرد مركزي أكثر تقدماً، وتحسين مدى وحمولة الصواريخ الباليستية. وفي الوقت الذي تبدو فيه القنبلة النووية الإيرانية قريبة المنال إلى حد مثير، من غير المحتمل أن يعرض آية الله خامنئي هذا الوضع للخطر، عبر الإقدام على سلوك قد يستدعي توجيه ضربة إلى تلك المنشآت.

وفي الوقت الذي يتولى الإشراف على جهود البحث عن خليفة له وطموحات إيران النووية، يبدو آية الله خامنئي راضياً، في الوقت الحالي، عن السماح للميليشيات العربية في جميع أنحاء الشرق الأوسط بتنفيذ ما كانت طهران تدفع لهم وتدربهم لتنفيذه.

جدير بالذكر هنا أن ما يسمى «محور الممانعة» الإيراني، الذي يضم «حماس» و «حزب الله» والحوثيين، يقع في قلب الاستراتيجية الكبرى التي تنتهجها الجمهورية الإسلامية ضد إسرائيل والولايات المتحدة والمنطقة. وتتيح هذه الاستراتيجية للنظام ضرب خصومه دون الاستعانة بقوات الدولة أو تعريض أراضيها للخطر. وبفضل الميليشيات والجماعات الإرهابية المختلفة التي ترعاها طهران، نجحت الأخيرة في طرد واشنطن على نحو غير مباشر من العراق، ودعم النظام السوري، والمساعدة في السابع من أكتوبر (تشرين الأول) في شن هجوم مؤلم للغاية ضد الدولة اليهودية.

وفي حين يشعل مقاتلوها بالوكالة الجبهة الشمالية لإسرائيل عبر هجمات صاروخية متفرقة من جانب «حزب الله»، ويحرضون على شن هجمات ضد القواعد الأميركية في العراق، وإعاقة الشحن البحري في البحر الأحمر وخليج عدن، ربما تأمل إيران في الضغط على المجتمع الدولي لكبح جماح إسرائيل. حتى هذه اللحظة، تحركت السياسات الأميركية والإسرائيلية بدافع ضرورة عدم توسيع نطاق الحرب بين إسرائيل وغزة، ما يعني أنه من غير المحتمل أن يقدم أي منهما على الانتقام من إيران وإنما فقط من وكلائها.

والمؤكد أن «حماس»، التي تعهدت إسرائيل بالقضاء عليها، تحمل أهمية كبيرة لإيران. واستثمر النظام كثيراً من الوقت والمال فيها. وعلى عكس معظم وكلاء وحلفاء إيران، تنتمي «حماس» إلى المذهب السني، ما يساعد النظام الديني الحاكم في إيران على تجاوز الطائفية في المنطقة. ويكمن هدف تحرير الفلسطينيين، الذين أغرم بهم الثوار الإيرانيون منذ أن ساعدتهم منظمة التحرير الفلسطينية ضد الشاه عام 1979، في قلب المهمة «الإسلامية المناهضة للإمبريالية» للنظام الإيراني.

ومع ذلك، فإنه من وجهة نظر آية الله خامنئي، تبقى الأولوية للجبهة الداخلية أمام المشكلات في الجوار. وفي نهاية المطاف، حال نجاح إسرائيل في هدفها المتمثل في القضاء على «حماس»، فإن الاحتمال الأكبر أن يقر النظام الإيراني بزوالها، ولو على مضض.

وبطبيعة الحال، كلما زادت الصراعات التي تتورط فيها إيران - بشكل مباشر أو غير مباشر – تنامت احتمالات أن تؤدي ضربة مارقة أو قائمة على حسابات خاطئة إلى خروج العنف عن نطاق السيطرة، في اتجاه لا تفضله إيران. في الواقع، يعج التاريخ بالحسابات الخاطئة، وهناك احتمال حقيقي بأن تجد إيران نفسها منجرفة إلى الصراع الأكبر الذي طالما سعت إلى تجنبه.

ومع ذلك، تظل الحقيقة أن آية الله خامنئي يعي حدوده جيداً، ويعرف الإرث الذي يحتاج إلى تأمينه حتى تنجو الثورة وتتجاوز وفاته.

- America Must Face Up to Israel's Extremism – The New York Times - Jan. 5, 2024

Two far-right members of Israel's cabinet — the national security minister, Itamar Ben-Gvir, and the finance minister, Bezalel Smotrich — caused an

international uproar this week with their calls to depopulate Gaza. "If in Gaza there will be 100,000 or 200,000 Arabs and not two million the entire conversation on 'the day after' will look different," said Smotrich, who called for most Gazan civilians to be resettled in other countries. The war, said Ben-Gvir, presents an "opportunity to concentrate on encouraging the migration of the residents of Gaza," facilitating Israeli settlement in the region.

The Biden administration has joined countries all over the world in condemning these naked endorsements of ethnic cleansing. But in doing so, it acted as if Ben-Gvir and Smotrich's provocations are fundamentally at odds with the worldview of Prime Minister Benjamin Netanyahu, to whom America continues to give unconditional backing. In a statement denouncing the ministers' words as "inflammatory and irresponsible," the State Department said, "We have been told repeatedly and consistently by the government of Israel, including by the prime minister, that such statements do not reflect the policy of the Israeli government."

Representative Jim McGovern, a Democrat who has called for a cease-fire, thanked the State Department in a social media post, <u>saying</u>, "It must be clear that America will not write a blank check for mass displacement."

But it's not clear, because we're writing a blank check to a government whose leader is only a bit more coy than Ben-Gvir and Smotrich about his intentions for Gaza. According to <u>The Times of Israel</u>, Netanyahu told a Likud faction he is searching for countries that residents of the Gaza Strip can be sent to. "Our problem," he reportedly said, is finding "countries that are willing to absorb Gazans, and we are working on it." The newspaper reported that "the 'voluntary' resettlement of Palestinians from Gaza is slowly becoming a key official policy of the government, with a senior official saying that Israel has held talks with several countries for their potential absorption."

Some in Israel's government have denied this, mostly on grounds of impracticality. "It's a baseless illusion, in my opinion: No country will absorb two million people, or one million, or 100,000, or 5,000," one official, speaking on the condition of anonymity, told Israeli journalists. And on Thursday, Israel's defense minister, Yoav Gallant, released a plan for the day after the war that said that, contrary to the dreams of the ultranationalists, there would be no Israeli settlement in Gaza.

But with its widespread destruction of Gaza's civilian infrastructure, including roughly 70 percent of its housing, Israel is making most of Gaza uninhabitable for the foreseeable future. Disease is rampant in Gaza, <a href="hunger">hunger</a> almost universal, and the United Nations reports that much of the enclave is at risk of famine. Amid all this horror, members of Netanyahu's Likud party — such as <a href="Danny Danon">Danon</a>, Israel's former ambassador to the United Nations, and Gila Gamliel, Israel's intelligence minister — are pushing emigration as a humanitarian solution.

"Instead of funneling money to rebuild Gaza or to the failed U.N.R.W.A.," the United Nations agency that works with Palestinian refugees, "the international community can assist in the costs of resettlement, helping the people of Gaza build new lives in their new host countries," wrote Gamliel in The Jerusalem Post.

Right now, this is a grotesque fantasy. But as Gaza's suffering ratchets up, some sort of evacuation might come to appear to be a necessary last resort. At least, that's what some prominent Israeli officials seem to be counting on.

After Hamas's sadistic attack on Israel on Oct. 7, Israel was justified in retaliating; any country would have. But there is a difference between the war Israel's liberal supporters want to pretend that the country is fighting in Gaza, and the war Israel is actually waging.

Pro-Israel Democrats want to back a war to remove Hamas from Gaza. But increasingly, it looks as if America is underwriting a war to remove *Gazans* from Gaza. Experts in international law can debate whether the forced displacement of Palestinians from Gaza can be classified as genocidal, as South Africa is claiming at the International Court of Justice, or as some lesser type of war crime. But whatever you want to call attempts to "thin out" Gaza's population — as the Hebrew newspaper Israel Hayom described an alleged Netanyahu proposal — the United States is implicated in them.

By acting as if Ben-Gvir and Smotrich can be hived off from the government in which they serve, U.S. policymakers are fostering denial about the character of Netanyahu's rule. Joe Biden often speaks of his 1973 meeting with Golda Meir, then the prime minister, and like many American Zionists, his view of Israel sometimes seems stuck in that era.

If you grew up in a liberal Zionist household, as I did, you've probably heard this (possibly apocryphal) Meir quote: "When peace comes we will perhaps in time be able to forgive the Arabs for killing our sons, but it will be harder for us to forgive them for having forced us to kill their sons." There's much to criticize in this sentiment — its self-regard, the way it positions Israel as the victim even when it's doing the killing; still, it at least suggests a tortured ambivalence about meting out violence. But this attitude, which Israelis sometimes call "shooting and crying," is now as obsolete as Meir's Zionist socialism, at least among Israel's leaders.

Among both American and European politicians, said my friend Daniel Levy, a former Israeli negotiator with the Palestinians who now heads the U.S./Middle East Project, there's a "willful refusal to take seriously just how extreme this government is — whether before Oct. 7 or subsequently." I'm tempted to say that Ben-Gvir and Smotrich said the quiet part out loud, but in truth they just said the loud part louder.

# - The Greater Goal in Gaza - <u>Marwan Muasher</u> – Foreign Affairs - January 15, 2024

As Israel's war in Gaza enters its fourth month, an intensifying debate has unfolded about who should rule the territory when the fighting stops. Some have suggested an Arab force, a notion already rejected by Egypt, Jordan, and other Arab states. Others have proposed a reconstructed Palestinian Authority, ignoring the fact that less than ten percent of Palestinians would support such an outcome, according to a recent Palestinian poll. Yet a third idea is to put Gaza under international control, an approach that has already been rejected by Israel, which does not want to set such a precedent.

But there is a larger reason these envisioned solutions are doomed to fail: they all treat Gaza in isolation, as if it can be addressed without regard to the broader issue of Palestinian statehood and self-determination. In this way of thinking, once Hamas is made to disappear and once the question of who rules Gaza is answered, there can be a return to the status quo ante. Both assumptions are fundamentally flawed, and any policy based on them will lead to disaster.

To be truly durable, a solution for the future of Gaza must be framed within a larger endgame for all Palestinians under Israeli control. It must finally address the root cause of unending violence: the Israeli occupation of East Jerusalem, Gaza, and the West Bank. Years of failed negotiations have also made clear what such a plan will require in order to succeed: unlike so many of its predecessors, it must be credible and time-bound, and the endgame itself must be well defined at the outset.

Establishing such a comprehensive process will require extraordinary effort. But the alternative is far worse. The current war has already led to the killing of huge numbers of civilians, the destruction of Gaza, the undermining of Israel's security and international support, the creation of another 1.5 million Palestinian refugees, and the looming threat of a further mass transfer of Palestinians out of their ancestral lands. Any attempt to resolve the day-after problem by reverting to the old paradigms will simply invite these catastrophes to be repeated again.

#### THE MISSING ENDGAME

To understand the true scope of the day-after problem, it is first necessary to recognize that the current conflict did not begin with Hamas's attack on October 7. Nor is it limited to Gaza alone. Although the Palestinian question begins with the 1948 war, in which an estimated 750,000 were dispossessed of their homes, the best starting point for today's crisis is the 1967 war. That conflict led to Israel's occupation of Gaza, the West Bank, and East Jerusalem and produced an estimated 300,000 new Palestinian refugees. It also marked the beginning of decades of efforts to end the occupation and establish a viable Palestinian future.

The first such attempt was UN Security Council Resolution 242, passed in November 1967. Although the resolution referred to "the inadmissibility of the acquisition of territory by war," it did not envisage a separate Palestinian state. Instead, Gaza was supposed to revert to Egyptian control and the West Bank to Jordanian control. Nor did the resolution define a time frame for ending the occupation, calling only for a political process that was open and not binding. Indirect negotiations among the Jordanian, Egyptian, and Israeli sides were held through a UN mediator, without any results.

Two and a half decades later, the Madrid conference—launched by U.S. President George H. W. Bush in 1991 after the first Gulf War—finally brought the Palestinians directly to the negotiating table. Once again, however, the process left the endgame unclear beyond referring to Resolution 242, which was interpreted by Israel in a drastically different

way than by the international community. (Although the resolution called for Israel to withdraw from occupied territories, Israel interpreted this to mean not withdrawal from all such territories but only to so-called safe borders it never specified.) Even after the Palestinians started negotiating separately with Israel once the late Israeli Prime Minister Yitzhak Rabin came to power in June 1992, the process never defined a separate Palestinian state as the objective of negotiations.

# Negotiations were often open-ended or failed to specify the objective.

Then came the Oslo accords in 1993, perhaps the most well known of all of these peace efforts. In this case, not only did the two sides mutually recognize each other and establish a Palestinian interim authority in Gaza and parts of the West Bank, they also set up a five-year negotiations process toward a durable peace. But although the process was supposed to result in a lasting solution to the conflict, the parties failed to specify what that solution is: in other words, the endgame was not clear at the outset. Moreover, the Oslo accords did not freeze settlement activity, meaning that the two sides were negotiating over the future of the occupied territories even as one of them—the Israelis—was continuing to change these territories' geography and demographics. Indeed, Rabin, in his last speech to the Knesset in September 1995, where the parliament ratified the second part of the Oslo accords, declared that Israel's objective was a Palestinian "entity which is less than a state."

In fact, the conflict's main players did not agree on a two-state model until 2000, near the end of U.S. President Bill Clinton's tenure. At the time, Clinton presented the two sides with an overall framework based on a Palestinian state, largely defined by the 1967 borders, that would be established alongside the state of Israel, with special arrangements for Jerusalem, refugees, and security. When last-minute negotiations over these parameters failed and the second intifada broke out, both parties became convinced that they had no partners for peace at the other end of the table. Successive efforts since then, including the 2002 Arab Peace Initiative, the Middle East Road Map of 2002–3, the 2007 Annapolis conference, and U.S. Secretary of State John Kerry's shuttle diplomacy in 2013—the last official effort by the U.S. to help negotiate a settlement—have all failed.

Although there are many reasons why each of these rounds of negotiations ran aground, there were larger shortcomings that were common to most of them: they were almost always either open-ended or did not specify the endgame at the outset. They also lacked a credible monitoring mechanism to make sure the parties were meeting their stepwise obligations on the road to a permanent settlement. Moreover, on numerous occasions, negotiations broke down over what the endgame should be rather than on the steps needed to reach that goal.

#### FROM FAILURE TO CATASTROPHE

For Palestinians, the consequences of these failures have been devastating. Israel has been able to continue settlement activity, illegal under international law, in the occupied West Bank and East Jerusalem (and, until 2005, in Gaza), absorbing Palestinian land and rendering the establishment of a viable Palestinian state increasingly difficult. Since the signing of the Oslo accords, the Israeli settler population has grown from about 250,000 to more than 750,000, almost a quarter of the population in the entire West Bank and East Jerusalem, while the relentless expansion of settlements has steadily broken up contiguous Palestinian territory.

Amid these failed negotiations, Gaza suffered a particularly harsh fate. In 2005, then Israeli Prime Minister Ariel Sharon decided to withdraw unilaterally from Gaza, ending Israel's direct military presence.

But the Israeli government built a security barrier around the territory to isolate it, and Israel continued to control who went in and out of the strip. Israel also prevented its Palestinian inhabitants from having an airport or a seaport, effectively cutting off Gaza from the world. As a result, Israel's occupation effectively continued, with brutal consequences. After Hamas gained full control of the strip following a split with the Palestinian Authority in 2007, living conditions further deteriorated to the point where the per capita income of Gazans has been reduced to a fraction of that of Palestinians in the West Bank.

Then, when the Obama administration ended, the United States gave up on negotiations between the two sides entirely. First under President Donald Trump and then under President Joe Biden, Washington replaced peacemaking efforts with the Abraham Accords, a series of bilateral treaties among several Arab states and Israel that are not based on the "land for peace" formula derived from Resolution 242. The Palestinians had no involvement at all. The Biden administration, in particular, assumed that if it encouraged regional cooperation, peace between Israelis and Palestinians could wait for better times. In turn, the Israeli government used the accords to argue that it was no longer necessary to reach a settlement with the Palestinians, since they could forge separate agreements with Arab states in the region.

This is the context in which the October 7 attacks took place. Targeting civilians is abhorrent in any scenario, regardless of which side is the perpetrator. But it is impossible to ignore the reality that Gaza had become a giant, walled-off prison over the last ten years, with millions of inmates who no longer had any reason to think that the occupation would end.

### PREREQUISITES FOR PEACE

The Biden administration has recognized that there will need to be a political process after the war in Gaza ends. Guided by the October 1973 war, which ultimately led to peace between Egypt and Israel, and the first Gulf War of 1991, which led to the Madrid conference, the Biden

administration has started to discuss plans for the day after for Gaza. But if that thinking is limited to who rules Gaza after Hamas, or if Washington commits to an open-ended process that simply repeats the mistakes of earlier ones, the prospects for success are practically nonexistent.

Overwhelmingly, Palestinians today feel that they were taken for a ride, engaging in peaceful efforts to end the occupation while Israel was creating facts on the ground that make a two-state solution impossible. Thus, any political process for Gaza has to be credible, time-bound, and with a clearly defined endgame—before any negotiations start. Otherwise, it will simply be a waste of time.

As of now, it is crucial to acknowledge that the elements necessary for a serious U.S.-led process are absent. The United States is entering an election year in which the chances for launching a peace process that requires applying pressure on all sides—particularly Israel—are remote. The current right-wing Israeli government has also repeatedly and publicly declared that it has no intention of ending the occupation or helping establish a Palestinian state. And although it is true that a majority of Israelis hold the current government responsible for the security lapses on October 7—and polls indicate that the opposition would handily win new elections if they were held tomorrow—the public divide in Israel today is no longer between pro-peace and anti-peace camps, as it was decades ago. Instead, it is merely between pro- and anti-Netanyahu camps, with both sides holding a hard-line, almost identical stance against a Palestinian state.

Meanwhile, the Palestinian Authority has lost much of its credibility and legitimacy. It has not held elections since 2006, and its approval rating was very low, even before October 7. In a poll conducted during the brief cease-fire in Gaza in late November, the Palestinian Center for Policy and Survey Research found that 88 percent of Palestinians in the West Bank and Gaza want Palestinian Authority President Mahmoud Abbas to resign. Only seven percent want the PA under Abbas to rule Gaza after the war. No side can claim to represent the Palestinians in any political process without elections, but the PA, Israel, and the United States will almost certainly oppose such elections in the near term, given that Hamas might get a plurality of votes, as the poll suggests. While the same poll indicates that figures like Marwan Barghouti enjoy wide support among both Fatah and Hamas publics, it is doubtful that Israel would agree to his release, precisely because the current government is not interested in a political deal.

# The reconstruction of Gaza must be a step toward a final settlement.

But despite these difficulties, it is worth setting down the specific elements that a credible process would require so that Washington can avoid the pitfalls of past negotiations. First, the United States should present a political plan that would lay out a clearly defined objective of ending the occupation within a specified time frame, say three to five years. Precise borders on the basis of the 1967 lines with minor and reciprocal

land swaps to accommodate the settlements along the border would be subject to negotiations. The United Nations would issue a resolution recognizing a Palestinian state on the basis of the 1967 border, with details to be worked out through negotiations. New settlement construction would be completely frozen.

Then, to carry out this plan, negotiations would be focused on the steps needed to reach the objective rather than on what the endgame looks like. Many of the necessary possible steps are already in view. Referendums on the plan should be held in Israel and the West Bank and Gaza to establish and ensure popular support: voters would go to the polls based on the plan's clearly defined political horizon, which might break the impression on both sides that a two-state solution is no longer possible. In this framing, the issue of who rules Gaza would become a step on the road to ending the occupation rather than an endgame in itself: in questions of governance, Gaza and the West should be treated as one.

Once such a process is underway, both sides will have an incentive to reconsider solutions that were rejected in the past because of the absence of an overall political framework or a concrete timeline. For example, the reconstruction of Gaza could become a step along the road to a final settlement, with parties such as Gulf states, the European Union, and the World Bank ready to take part in ways they are not today. (The case of Syria offers a useful lesson here: although the civil war has been effectively over for nearly five years, little reconstruction has taken place

in the absence of a comprehensive plan for the future of the country.) An international fund could be set up to help Palestinians in Gaza and the West Bank stay on their land to alleviate fears among Palestinians that they will be mass transferred outside of their historic territory. The Arab Peace Initiative, which offered collective peace treaties and collective security guarantees for Israel by all Arab states, could then be revived, giving Arab states a political, security, and economic role in the Palestinian territories and a strong incentive for Israelis to embrace the plan.

Although this outline may seem ambitious, it is grounded in realism: its purpose is to show what a serious political process will entail and to make clear that the failed processes of the past cannot simply be resurrected. It is worth noting that this plan leaves aside the still more difficult issue of what to do with the existing settlements. Even if the political will exists on both sides to end the occupation and adopt a two-state solution, coming up with an ingenious solution to the settlement question will still be a daunting task. If the international community decides this overall plan is too unrealistic to achieve, they should weigh the costs of the alternatives.

#### FROM BAD TO WORSE

If, at the end of the war in Gaza, a serious political process proves impossible to put into play, three alternative scenarios could unfold. First, the parties could revert to waiting for a quieter, better time—much as the United States did for years leading up to the October 7 attacks. This

strategy, if returned to now, would certainly fail. It assumes that a two-state solution is ultimately the preferred outcome for all parties and that it is simply a matter of having the right political forces in power to make it happen. But in Israel, support in the Knesset for a peace agreement to share the land has dropped from a majority of members 30 years ago to no more than 15 members today. Moreover, the logic of waiting assumes that there is a static status quo, which is clearly not the case given Israel's continued expansion of settlements. If the number of settlers today already makes it extremely difficult to separate the two communities into two states, the situation could become irreversibly worse in a few years, once the settler population exceeds one million.

A second alternative, in the absence of a serious political process, could be even worse: a mass transfer of Palestinians out of their historic land either through force or by making Palestinian life in the occupied territories untenable or unbearable. The reason that such a drastic outcome needs to be taken seriously is the demographic reality Israel now faces: the number of Palestinian Arabs in areas under Israel's control is now 7.4 million—greater than the 7.2 million Israeli Jews inside Israel and the occupied territories. Given that Israel at present does not want to end the occupation and accept a two-state solution, and given that it does not want to become a minority ruling over a majority in what many human rights organizations describe as apartheid, then its preferred option will be to transfer huge numbers of Palestinians out of territories under Israeli control: from Gaza into Egypt and from the West Bank into Jordan.

Already, the Israeli government has made clear that it is thinking along these lines. Large parts of Gaza have been rendered practically uninhabitable, and several Israeli cabinet ministers, including Prime Minister Benjamin Netanyahu himself, have directly or indirectly promoted the idea of moving Palestinians to other countries. Several Israeli and international commentators have also portrayed the Egyptian and Jordanian decisions to close their borders to Palestinians as an inhumane act, perhaps to pressure both states into letting Palestinians flee. But it is clear that the Israeli government would then bar them from coming back.

### If Palestinians lose hope for a Palestinian state, the conflict could become more violent.

But any attempt at mass transfer will not be easy to implement. Jordan and Egypt have already drawn international attention to this scenario, to the point where the United States and other countries have publicly come out in strong opposition. Palestinians themselves also appear uninterested in leaving, having learned from 1948, when 750,000 were forced to leave their land and were never permitted to return.

That leaves a third and most likely alternative: continued Israeli occupation, but now under even more unsustainable conditions. Palestinians have a birth rate higher than that of Jewish Israelis, and as they increasingly lose hope for the prospect of a Palestinian state, their demands for equal rights with Israelis will grow louder and more insistent. The conflict could then become more violent. According

to the Palestinian Center for Policy and Survey Research poll, 63 percent of Palestinians today say they would support armed resistance to end the occupation. In fact, such resistance had already started in the West Bank in the months before October 7, with young, leaderless youth taking up arms and shooting at Israelis.

Moreover, if it chooses to continue the occupation, Israel's challenge won't just be internal. The country is also confronting an emerging younger generation in the United States and many other Western countries that has shown it is far more supportive of Palestinians and the issue of equal rights than its predecessors. As this generation rises to positions of power, the world will become increasingly critical of the Israeli occupation, and the focus will shift from defining an illusory peace settlement to tackling the problem of deep injustice in indefinitely occupied lands. It is also likely to make Israel increasingly isolated on the world stage.

This is where a continuation of the status quo will likely end. The international community is certainly partly to blame for all the violence that is unfolding today. By abandoning any serious attempt to address the underlying causes of conflict in recent years, Western leaders, as well as governments in the region, have helped create the untenable situation that now exists. It is possible that another process will be initiated along the lines of many earlier ones. If that happens, it, too, will fail, and violence will continue to define the world of the Israelis and the Palestinians. Either the United States and its

international partners must make a historic decision to end the conflict now and move both sides swiftly toward a viable two-state solution or the world will have to contend with an even darker future. For soon, it will no longer be a question of occupation but the more difficult issue of outright apartheid. The choice cannot be clearer.

## - 5 Reasons the Israel-Palestine Conflict Won't End Any Time Soon - Foreign Policy - JANUARY 8, 2024

If you've studied the history of the modern Middle East and you follow the news from that region on a regular basis, you probably have a well-formed view about why the long conflict between Israeli Jews and Palestinians has never been resolved. In that case, this column is not for you.

If you're not very familiar with that history, however, and you tend to pay attention to the issue only when something awful is happening—like right now—you may be asking yourself: "What's the problem here? Why haven't Israelis and Palestinians been able to settle their differences and get on with it? America made up with Germany and Japan after World War II, and relations between the United States and Vietnam are amicable today. Even troubled societies such as South Africa and Northern Ireland have moved toward justice and peace. So why have the various efforts to end this other conflict failed, such that we are now seeing the worst Israeli-Palestinian bloodletting since Israel was created in 1948?"

I'm here to help. Here are my top five reasons why the Israeli-Palestinian conflict continues to take innocent lives, destabilize the region, consume disproportionate amounts of Washington's political bandwidth, and perpetuate fear, suffering, and injustice.

**1. Indivisible objectives.** At the heart of the dispute is a deep structural problem: Israelis and Palestinian nationalists both want to live in and control the same piece of territory, and each side believes it is rightfully theirs. Each group has a basis for its claim, and each fervently believes its

position should trump the other side's. International relations scholars <u>refer</u> to situations such as these as "indivisibility" problems: It's harder to settle a dispute if the issue(s) at hand cannot be divvied up in a way that is acceptable to both parties. Add to the mix the complex and contested status of Jerusalem—a sacred site for three major religions—and you have a potent recipe for recurring trouble. Although there have been several proposals for sharing the land over the past century, voices calling for compromise have been drowned out or marginalized by those who want all the disputed territory. Sadly, that's how nationalism usually works.

2. The security dilemma. Given the first problem, coupled with the small size of the disputed territory, the two communities face a severe security dilemma. Zionist leaders <a href="recognized">recognized</a> from the start that it would be difficult to impossible to create a Jewish-controlled state with a sizable Arab minority, much less a majority. That belief led to acts of <a href="ethnic cleansing during">ethnic cleansing during</a> the 1948 Arab-Israeli War, and again in 1967 when Israel captured the West Bank. Its conduct was hardly unique, however, as state-building efforts in many other places (including the United States) involved acts of a similar nature. Unsurprisingly, both the expelled Palestinians and Israel's Arab neighbors were enraged by what happened and eager to reverse the results.

To make matters worse, Israel's small population and vulnerable geography gave its leaders a powerful incentive to make the country more secure by expanding its borders. Prime Minister David Ben-Gurion briefly hoped to retain some of the lands Israel had occupied during the 1956 Sinai War, but steadfast pressure from the United States forced him to abandon these schemes. Eleven years later, that same expansionist impulse led Israel to retain control of the West Bank and Golan Heights after the Six-Day War in 1967 and maintain control of much of the Sinai Peninsula from 1967 until the signing of the Egyptian-Israeli peace treaty in 1979.

Unfortunately, holding and settling the West Bank while also controlling the Gaza Strip meant that millions of Palestinians would be permanently under Israeli authority, in effect leading to the demographic problem the nation's founders had sought to avoid—roughly equal numbers of Jews and Palestinians in the lands Israel controlled. Pursuing the goal of a "Greater Israel" would force its leaders to give the roughly equal number of Palestinian subjects full political rights, find another excuse to expel most of them, or institute an apartheid system at odds with Israel's purported commitment to democracy and human rights. As former Israeli Foreign

Minister Shlomo Ben-Ami <u>wrote in 2006</u>, "Democracy and Jewish statehood cannot be reconciled with territorial aggrandizement." Which leaves the least bad option: Israel could give up a substantial portion of the territory it now controls and allow the Palestinians to have a state of their own. That goal was the stated policy of the Clinton, Bush, Obama, and now Biden administrations.

The security dilemma, however, complicates efforts to negotiate "two states for two peoples." Israeli negotiators insist that any future Palestinian entity (or state) must be effectively demilitarized, with Israel retaining substantial control of its borders and airspace to ensure that a Palestinian state is never able to seriously threaten Israel. But such an arrangement would leave the Palestinians permanently vulnerable to Israel (and conceivably other states), a situation that they are understandably unwilling to accept. Although it is possible to imagine arrangements that could improve each side's sense of safety and help encourage eventual reconciliation, absolute security is an unreachable goal. Unfortunately, Hamas's crimes on Oct. 7 and the crimes now being inflicted on innocent Palestinians in Gaza will make it even harder to achieve a two-state solution in the foreseeable future.

**3.** Unhelpful outsiders. The conflict between these two peoples has also been fueled and sustained by an array of third parties whose self-interested interventions have usually been counterproductive. Britain kicked off the problem with the 1917 Balfour Declaration, mismanaged its League of Nations mandate during the interwar period, and then threw up its hands and punted the problem to the United Nations after World War II. After 1948, competing Arab states backed separate Palestinian factions as part of a recurring series of inter-Arab rivalries, which undermined Palestinian unity.

The United States armed Israel and the Soviet Union armed several Arab client states during the Cold War for their own self-interested reasons, and neither superpower paid sufficient attention to the festering Palestinian issue or to reversing Israel's decision to build settlements throughout the West Bank. Then Iran got into the act by backing Hamas, Palestinian Islamic Jihad, and Hezbollah in Lebanon, largely to derail U.S. efforts to reorder the region in ways that Tehran regarded as threatening. None of these outside interventions helped resolve the Israeli-Palestinian conflict, and indeed tended to make a bad situation even worse.

**4. Extremists.** In the Middle East, as elsewhere, small numbers of extremists can sometimes derail well-intentioned efforts to solve difficult problems. The Oslo peace process in the 1990s was the closest the two sides ever came to achieving a workable end to the conflict, but extremists on both sides helped undermine this hopeful path to peace. A series of <u>suicide bombings</u> by Hamas and Palestinian Islamic Jihad undermined the propeace camp in Israel, an Israeli-American settler murdered 29 Palestinians in 1994 in a deliberate attempt to halt peace efforts, and another Israeli fanatic subsequently assassinated Prime Minister Yitzhak Rabin, thereby indirectly helping Benjamin Netanyahu become prime minister.

Opposition to a two-state solution has been the lodestar of Netanyahu's entire political career, so much so that he covertly <u>supported</u> Hamas for the express purpose of weakening the moderate Palestinian Authority, which was interested in making a two-state solution work. The tragic results of that policy were revealed on Oct. 7.

**5. The Israel lobby.** Contrary to what some of you might think, I don't hold groups like AIPAC, the Anti-Defamation League, or Christians United for Israel solely responsible for the persistence of the conflict, but they and other like-minded groups and individuals have been serious impediments to progress. (For a fuller account of their actions, see chapter 7 of this book or read Peter Beinart's more recent account.)

In addition to indoctrinating the American body politic with a one-sided view of the conflict, these groups have actively worked to obstruct every serious attempt by a U.S. president to bring it to an end. Presidents Bill Clinton, George W. Bush, and Barack Obama were all publicly committed to achieving a two-state solution, and Clinton and Obama made serious attempts to bring it about. Why? Because, as Obama <u>put it</u>, two states for two peoples was "in Israel's interest, Palestine's interest, America's interest, and the world's interest." But despite the enormous potential leverage at their disposal, none of these presidents was willing to put serious pressure on Israel (i.e., by making U.S. military aid and diplomatic support contingent on reaching a fair deal). They could not even make U.S. aid and diplomatic protection conditional on Israel halting settlement construction and beginning to dismantle the apartheid system in the occupied territories.

Even prominent pro-Israel organizations that supported a two-state solution—such as J Street and Americans for Peace Now—never openly called on U.S. leaders to take this step or pressured members of Congress to support putting meaningful pressure on Israel. Because Israel was never held accountable by its principal patron and protector, successive Israeli governments never felt any need to compromise or consider the long-term consequences of their actions. The result, as John Mearsheimer and I (and plenty of others) warned many years ago, was just the sort of calamity that Israel and the Palestinians are facing today.

Each of these five factors alone would be a daunting obstacle to peace, and there are undoubtedly other impediments that I've left off this list. What this tells you, I regret to say, is that this conflict is not going to end any time soon. That's a tragedy for Israelis and Palestinians alike, although it is the latter who are suffering the greatest losses by far.

Moreover, Israel's conduct in the present Gaza war may endanger Jews around the world by fueling antisemitism. And because the Biden administration is actively complicit in Israel's brutal and <u>potentially genocidal campaign</u> in Gaza, the United States will pay a serious moral and strategic price for its role in this disaster. World leaders eager to discredit America's self-proclaimed role as the leader of a "rules-based international order" could not have asked for a nicer holiday present.

## - How the Gaza war is shaping Saudi views on Israel – Amwaj Media – December 28, 2023

**The story:** A new poll indicates that most Saudis view the Palestinians and the wider Arab and Muslim worlds as the victors in the Gaza war. This comes as a rising number of journalists and pundits in the Kingdom portray Israel as weakened and "defeated." At the same time, attacks on Israeli-linked shipping in the Red Sea by Yemen's Ansarullah movement—better known as the Houthis—are fueling Saudi security concerns. Riyadh appears worried about the prospects of a broader regional conflagration.

**The coverage:** A Dec. 21 opinion poll conducted by the Washington Institute for Near East Policy found that most Saudi respondents agreed with the statement that

"despite the destruction and loss of life, this war in Gaza is a win for the Palestinians, the Arabs, and the Muslims."

- According to the same survey, there has also been a sharp decline in support among Saudis for any kind of contact with Israel—including business ties. This is an apparent reversal from the situation prior to the Gaza war, when a rising number of people in the Kingdom appeared open to commercial links.
- The poll additionally found that some 81% of Saudi respondents agreed that Iran and its allies across the region "are reluctant to help the Palestinians."

Meanwhile, almost three months into the Hamas-Israel war, some Saudi journalists and pundits are emphasizing the "failure" of the Israeli military campaign.

- Writing in Al-Jazirah daily, Hassan Al-Yamani <u>charged</u> that "Israel is a fragile entity that cannot alone confront the Palestinian resistance." Yamani also argued that western support for Tel Aviv "did not succeed in saving the [Israeli] entity, even if it protected it from scandalous defeat."
- Writer Khalid bin Hamad Al-Malik <u>asserted</u> that "the Israeli enemy is trying to absorb the tension and anger of its citizens by propagating information about imaginary victories over the Palestinians' resistance in Gaza."
- However, journalist Saleh Al-Fahid <u>predicted</u> that "an Israeli victory [in the Gaza war] is inevitable." In this vein, he argued that the "best outcome of the war in Gaza is for the inevitable Israeli victory to seem like a defeat, considering the cost Israelis have paid to score it."
- Questioning if there will be any winner in Gaza, Arab News chief editor Faisal J.
   Abbas wrote, "No matter how this ends, the current leaderships of both Hamas and Israel are finished—a fitting end for a couple who have for so long been unlikely tag-team partners in their unwavering commitment to killing any prospect of peace."

Despite the <u>significant increase</u> in the popularity of Hamas among Saudis, according to the Dec. 21 poll, the Palestinian movement is still perceived as a hostile actor by the Kingdom given its links with Iran and the Muslim Brotherhood.

- If "Israel is our biggest enemy," <u>affirmed</u> Khaled Al-Suleiman in the leading Okaz daily, "There is another enemy that Arab sentimentalists must defeat first: themselves." Suleiman posited that "behind every Arab disaster" lies "a tyrant who believes he is the heavens' gift to his people." He also asked whether Hamas leader Yahya Sinwar questioned his decisions after having "seen the massive destruction…and the flood of death that hit Gaza."
- Saudi scholar Hesham Al-Ghannam <u>argued</u> that in the view of Riyadh, what is taking place in Gaza "has gone beyond Hamas since the first days [of fighting]...the brutal and criminal war carried out by Israel has effects that go beyond Hamas."

While Hamas has gained more sympathy among Saudis, the war in Gaza does not appear to have affected broader views towards the Iran-led 'Axis of Resistance'. Apart from Hamas and Palestinian Islamic Jihad, the regional alliance network brings together the Houthis, Lebanese Hezbollah, Shiite armed groups in Iraq, and Syria.

- Referring to the instability in the Red Sea area due to Houthi attacks, Saudi senior journalist Tariq Alhomayed <u>argued</u> that "no harm has been done to Israel; instead, the harm is primarily to the countries of the region."
- Saudi intellectual Abdul Rahman Al-Rashed <u>warned</u> of the spillover effects of the Gaza war, arguing that "Tehran's strategy, by using the Houthis as their agent, was not only to control Yemen and threaten Saudi Arabia and other Gulf states, but also to reach the Bab Al-Mandab to maximize its regional role and influence."

The context/analysis: Amid the regional diplomatic efforts to stop the Gaza war and revitalize the Israeli-Palestinian peace process, Saudi Arabia is finding itself in a difficult position. On the one hand, Riyadh has a clear interest in maintaining open channels of communication with Tel Aviv, and continuing to dangle the prospect of normalization. On the other hand, the Kingdom needs to take into account and address pro-Palestinian sentiments among its citizens, not to mention its standing in the region.

• Managing the Palestinian cause has been a key component of <u>Saudi state identity</u>, as showcased by the 2002 Arab Peace Initiative. It is also a major reason why the royal family has turned down normalization with Israel at least so far.

• Despite the shifts in domestic sentiments suggested by the Dec. 21 poll, opening up to the Israeli economy—one of the most dynamic and innovative in the region—would help the Kingdom achieve the growth and diversification objectives of Vision 2030.

Although the Palestinian cause remains important to the Saudi leadership, national security priorities continue to shape the country's foreign policy agenda.

- Security concerns are likely to greatly shape how the Kingdom approaches action plans for "the day after" in Gaza, including any role for Hamas in governance arrangements. Of note, Riyadh has long experienced tensions with the Palestinian movement, preferring to deal with the Palestinian Authority as its partner.
- Saudi Arabia's decision to at least publicly refrain from joining 'Operation Prosperity Guardian'—the US-led maritime mission in the Red Sea—clearly illustrates an interest in avoiding derailing a potential peace deal with the Houthis.

**The future:** Despite the toughening stances on Israel in the media and among ordinary citizens in Saudi Arabia, the Kingdom is likely to continue its diplomatic approach, with an emphasis on providing humanitarian aid and promoting deescalation.

- Saudi Arabia's main focus and objective are to promote a stable regional environment to enable Vision 2030—both in Bab Al-Mandab and the Strait of Hormuz. As such, the Kingdom will likely continue to engage with the Houthis and Iran.
- While Riyadh has not permanently shelved the prospect of normalization with Israel, changing domestic sentiments and the broader regional picture have made it more difficult for Saudi Arabia to align with a key foreign policy objective of the Joe Biden administration.